جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسة تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية
دراسة مقارنة: البحرين، الكويت

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.

إشراف الأستاذة:

سمية بلعيد

إعداد الطلبة:

كوثر خلادي.

.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر -ب-	رئيسا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
مليكة قادري	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2020-2019.

شكر وعرفان

الحمد لله اشكره حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على عظيم منه وجزيل عطاءه أن أعانني بتوفيق منه على انجاز هذه المذكرة.

كما استغل هذه السانحة لأتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة سمية بلعيد على قبولها الإشراف على هذا العمل كما اشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

كما لا انسي كل من مد يد المساعدة ولو بمعلومة واحدة واخص بالذكر: أميرة عبداوي، نسيمه ايت عبد القادر، أية وإكرام مرزوقي، الزميلتين خولة ضوبيع وهدى بهلول وكل الزملاء مجيد، ذوادي، بلال بخوش متمنية لهم التوفيق والسداد في حياتهم.

شكرا جزيلا.

الإهداء

اهدي ثمرة هذا التحصيل إلى من يعود لهما الفضل بعد المولى عزوجل في إكمالي دراستي وهما نور دربي والدي بشير خلادي، الذي أتمنى أن يحفظه الله وان يديم عليه نعمة الصحة والعافية، كما لا أنسى قرة عيني وحبيبة قلبي والدتي الغالية نوة خلادي التي أمل أن تكون قد حققت لها ولو جزءا من ما كانت تريدني أن ابلغه رحمها الله وطيب قبرها وثراها وجعل الفردوس يوم التنادي المكان الذي فيه ألقاها.

اهديه أيضا إلى إخوتي المتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم وإخوتي غير المتزوجين أيضا كما لا أنسى الأستاذات الكريمات سمية بلعيد، رقية بلقامي، ليلى لعجال .

وزميلاتي في التخصص: أحلام، بوضياف، عفاف عبايدية، سارة، مريم، شعيب قاسمي، خليل، مريم، مجيد ذوادي.

الملخص.

تدرس هذه الدراسة احد أهم المواضيع في العلوم السياسية وهو التعددية الطائفية، لأنه توجد العديد من الدول التي تتميز بتعدد طائفي تؤثر على استقرار هذه الأنظمة السياسية، لذلك سوف نرى سياسة تعامل هذه الأنظمة مع هذه الظاهرة التي تعتبر من أصعب الظواهر التي تواجه الدول، انطلاقا من حالتي وهما الكويت والبحرين أين تتميزان بوجود السنة والشيعة لكن مع اختلاف في النسب، حيث كان العلاقة بين الطائفتان مضطربة خاصة بالتحريض من الخارج، حيث اعتدت كل من البحرين والكويت إستراتيجيتين مختلفتين من اجل مواجهة هذا التعدد الطائفي، فالكويت كان تعامله مع الشيعة الأقلية تعامل عقلاني وتحقيق مطالبها في إطار المعقول، أما البحرين تعاملت معهم ببعض من التمييز والاضطهاد لذلك انتفض الشيعة على النظام السياسي في البحرين.

ABSTRACT

This study dealt with one of the most important topics in political science, which is sectarian pluralism, because there are many countries that are characterized by sectarianism that affects the stability of these political systems, so we will see a policy of dealing with these regimes with this phenomenon, which is considered one of the most difficult phenomena facing countries, starting from My case, namely Kuwait and Bahrain, where are distinguished by the presence of Sunnis and Shiites, but with a difference in proportions, as the relationship between the two sects was troubled, especially with incitement from outside, as Bahrain and Kuwait used different strategies in order to confront this sectarian plurality, so Kuwait was dealing with the Shiites of the minority with rational and investigation Its demands are within the reasonable framework, while Bahrain dealt with them with some discrimination and persecution, so the Shiites rose up against the political system in Bahrain.

مقدمة

مقدمة

مقدمة.

برز العامل الديني الذي يعتبر من أهم المجالات التي يمكن دراستها في ميدان العلاقات الدولية، بعد الحرب الباردة، بعد أن كان غائبا، وبرز كعامل جديد ومؤثر في النسق الدولي، وبدأت معه تظهر الطائفية داخل الدول العربية، بظهور الانقسامات الاجتماعية واختلاف البشر وظهور المعتقدات الدينية، فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في أي مجتمع سواء في العرق أو الدين أو اللون، فالطائفية الدينية تنعكس أما كتوجيه ايجابي من طرف الدولة الذي يهدف إلى الحفاظ على وحدة الدولة إذا كان هناك طرق ووسائل رشيدة أو تأخذ الاتجاه السلبي للتعامل معها وتوجيهها، وفقا لأسس ديمقراطية تضمن الحماية لمختلف الطوائف الدينية أو احتواء التعددية الدينية، الذي سينتج عنه عدم استقرار سياسي الخطير أو التفرقة والنزاع بسب عدم قبول الدولة يخل بكيان الدولة، وتبدأ الطائفية بالذهاب إلى الاتجاه السلبي عندما يتم تسييسها من قبل المسؤولية واستغلالها لتقسيم الدول.

ومن هنا تبرز الطائفية في شكلها العام في العالم العربي كإشكالية متعلقة بكيفية تأمين الحماية لجميع الطوائف داخل كيان الدول العربية وقدرة هذه الدول على استيعاب هذا الكم الكبير من الطوائف والمذاهب دون المساس بأي حق من حقوق هذه الطوائف، هنالك العديد من الدول التي فيها تعدد طائفي وتقوم هذه الأنظمة السياسية بالتعامل مع التعدد الطائفي وفق العديد من السياسات المنتهجة داخل هذه الدول، وقد تنجح في التعامل معها أو تفشل، ويصبح هذا النظام السياسي يمارس التمييز ضد أفراد المجتمع المختلفين طائفيا.

تعتبر كل من البحرين والكويت من بين الدول الطائفية وبالتحديد يوجد طائفتان كبيرتان وهما السنة والشيعة بالإضافة إلى طوائف أخرى، لكن تختلفان من حيث النسب والتركيبة الاجتماعية، ، وتمارس البحرين والكويت العديد من السياسيات تجاه هذا الاختلاف.

وفي دراستنا هذه سوف نقوم بدراسة مقارنة بين كل من البحرين ولكويت نظرا لأنهما يتشابهان في بعض الجوانب مثل الموقع والمكون الاجتماعي ونظام الحكم، ويختلفان في البعض الأخر منها مثل النسب الطائفية ما يقتضي عمل مقارنة لمعرفة سياسة التعامل النظام السياسي البحريني والكويت من التعدد الطائفي داخل دولهم.

➢ أهمية الدراسة.

1/ الأهمية العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمساهمة لإثراء الأعمال النظرية في حقل العلاقات الدولية، وترصد الدراسة موضوع سياسة تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية دراسة مقارنة: البحرين، الكويت حيث يعتبر موضوع الطائفية من أكثر المواضيع تعقيدا وتنوعا، وهذا النوع من المواضيع يزيد من القدرة العلمية والأكاديمية للباحث كونه يستوجب التعمق فيه.

2/ الأهمية العملية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إعطاء تصور واضح لتوجهات الأنظمة اتجاه التعددية الطائفية داخل الدولة، وفي هذا العمل تطرقنا إلى كل من البحرين والكويت وهما دولتان تعتبران من أهم الدول الطائفية التي تنتشر عندهم الديمقراطية، لذلك باطلاعنا على هذين الحالتين سنرى كيف تعاملا مع الطائفية.

➢ مبررات اختيار الموضوع.

1/ المبررات الموضوعية.

الإحاطة بأحد المواضيع المهمة والمتمثلة في سياسة تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية دراسة مقارنة: البحرين، الكويت، تجاه احد أهم المواضيع الأكثر جدلا وهو الطائفية، حيث في هذه الدول التي تعاني من تعدد طائفي أو اثني تواجه العديد من العراقيل الأنظمة في إدارة شؤون الدولة، وبالتحديد سوف نرى حالتي البحرين والكويت.

2/ المبررات الذاتية.

رغبتنا الخاصة في دراسة احد أهم الملفات المطروحة في العلاقات الدولية، وهو موضوع الطائفية وكيف تتعامل الأنظمة معه، واخترنا احد أكثر الدول طائفية وهما البحرين والكويت لدراسة مقارنة عليهم كونهما يعتبران نماذج جيدة لدراسة موضوع التعددية الطائفية، لذلك جذبنا الموضوع لدراسته والاطلاع عليه أكثر ومعرفة توجهات النظامين البحريني والكويتي معها.

➢ إشكالية الدراسة.

ازداد الاهتمام بموضوع التعددية الطائفية بشكل كبير مع تطور سياسات الأنظمة الحاكمة معها، حيث أن مراجعة الكتابات تشير إلى أن هناك تزايد كبير في الاهتمام بدراسة الطائفية وسنركز في دراستنا على كل من البحرين والكويت كحالتين.

وتنبع إشكالية الدراسة من العلاقة الوثيقة بين التعددية الطائفية والتعامل معها من طرف الأنظمة الحاكمة لذلك ستكون الإشكالية كالتالي:

كيف يتعامل النظام البحريني والكويتي مع الطائفة السنية والشيعية الموجودة داخل إقليم الدولة ؟

ويتفرع على هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما مفهوم الطائفية؟

2/ ما هي مدلولات الطائفية الايجابية والسلبية؟

3/ كيف يؤثر التعدد الطائفي على استقرار الدول؟

4/ هل تعتبر الطائفية الدينية عامل استقرار في الدولة أم عامل يهددها؟

4/. هل نجحت الكويت والبحرين في التعامل مع التعدد الطائفي؟

➢ فرضيات الدراسة.

نحاول من خلال موضوع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات السياسية الإسلامية الإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها، على ضوء الفرضيات التي نصوغها كما يلي:

1/ يؤدي التنوع الطائفي في الدول ضعف في التعامل معهم من طرف الأنظمة الحاكمة وتجسد ذلك في سياسة كل من البحرين والكويت التي كان فيها تمييزا تجاه إحدى الطوائف.

2/ كلما تنوعت التركيبة الطائفية داخل الدول، كلما أدى ذلك إلى التمييز من طرف النظام الحاكم في التعامل مع هذا التعدد.

➢ حدود الدراسة.

في هذا العنصر سوف نرى الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث الدراسة حول سياسة تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية دراسة مقارنة: البحرين، الكويت وبالتحديد في الفترة الزمنية بين 2003، 2017.

2/ الحدود المكانية.

إن موضوع التعددية الطائفية اوجب علينا دراسته انطلاقا من رؤية البحرين والكويت لذلك سوف ننطلق منهما كدراسة حالة.

➢ الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المناهج العملية التي تضعنا في الطريق الصحيح لدراسة هذا البحث لذلك استخدمنا:

1/ المنهج المقارن.

الذي يدرس الظواهر السياسية في دولتين أو أكثر، بشرط ألا تكون هذه الظواهر مختلفة تماما آو متشابهة تماما بل يجمعها قدر من الاختلاف مع قدر من التشابه، لكن الهدف الرئيسي للمنهج المقارن يتجاوز ذلك من خلال السعي إلى معرفة دلالات التشابه والاختلاف أي اكتشاف المتغيرات المسؤولة عن التشابه والاختلاف وتجسد ذلك من خلال دراسة كل من البحرين والكويت وكيف تعاملا مع التعددية الطائفية داخل دولهم.

2/ المنهج التاريخي.

إن المنهج التاريخي هو احد أهم المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية كافة، والعلوم السياسية خاصة هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج العلمية الواضحة، واستخدمناه في تاريخ الطائفية و كل من البحرين والكويت.

3/الاقتراب النسقي.

وفقا لهذا الاقتراب يعتبر النظام السياسي نسقا يتحرك في بيئة يؤثر فيها كما تؤثر هي فيه عبر المدخلات والمخرجات، بحيث يتلقى النظام السياسي مجموعة من المطالب التي تأتيه من المجتمع يقوم بدراستها ثم يخرج في شكل قرارات، تترك هذه المخرجات آثارها في البيئة فتعود مرة أخرى عبر التغذية الاسترجاعية في شكل معارضة أو مساندة للنظام الحاكم، وتجسد ذلك في فترة الربيع العربي أين خرج الشعب في كل من البحرين والكويت والمطالبة بالتغيير وتوفير الحقوق السياسية والاجتماعية.

4/ دراسة حالة.

هو منهج يهدف الوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، وقمنا بدراسة مقارنة بين حالتين وهما البحرين والكويت.

➢ الإطار النظري للدراسة.

النظرية الاثنواقعية.

النظرية الاثنواقعية ظهرت لتسلط الضوء على الجماعات المتنوعة داخل الدولة والتي من بينها الجماعات الطائفية، فبعد أن كانت الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل في النظرية الواقعية لكلاسيكية، جاءت بما يعرف بالإثنواقعيون الذين ركزوا على الجماعات الإثنية وأدخلوها ضمن الإطار التحليلي كفاعل أساسي ففسروا حالة القلق والخوف الذي ينتاب الأفراد عند الإحساس بتعرض حياتهم لمختلف التهديدات بما دفعهم إلى تشكيل جماعات داخل الدولة قصد حماية أنفسهم ومن خلالها يأتي دور الدولة لإدراج المعضلة الأمنية لمكافحة مثل هذه الجماعات وعدم طغيانها.

النظرية البنائية.

فيمكن القول أن البنائية لها دور في تفسير الجماعات المختلفة بما فيها الجماعات الطائفية داخل المجتمع الواحد وذلك عن طريق الهوية والأفكار الاجتماعية التي لها علاقة تأثير و تأثر من الفرد إلى الدولة، وبما أن الطائفية عبارة عن حب الانتماء إلى جماعة معينة قد تكون سياسية أو دينية أو اجتماعية، فالبنائية تشجع الفرد في اختبار انتماءاته عن طريق أفكاره وهويته باعتبار ها وحدة أساسية لهذه النظرية

نظرية الحرمان النسبي.

كما جاءت هذه النظرية لتسلط الضوء على أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى استيلاء الفرد وانتمائه إلى جماعات أخرى لعل أبرزها: عدم توزيع ثروات الدولة بصورة عادلة، عدم تقاسم السلطة بصورة مكافئة بما ينبغي عليه وإبعاد مجموعة معينة عن الإطار السياسي، عدم أداء الأفراد عاداتهم وتقاليدهم بصفة عادية داخل المجتمع الواحد وإحساسهم بالاختلاف عن غيرهم، ومن هنا يمكن القول أن الطائفية حب الانتماء إلى مجموعة معينة جاءت لتعبر عن استياء الفرد من انتماءاته القديمة و له رغبة في الانتماء لمجموعة أخرى قصد الحصول على رغباته التي كان يعتقد أنه محروم منها.

➢ الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

1/ فتيحة ناير بن رقية، التحولات السياسية في الكويت والبحرين – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير(جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007.

تطرقت الباحثة إلى دراسة كل من التحولات السياسية التي مرت بها الكويت والبحرين، أين وصل بالشكل الذي هما عليه اليوم فقد مروا من الملكية المطلقة إلى الملكية المقيدة التي تعتمد على المجالس المنتخبة.

2/ سمية بلعيد، تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية البحرين والكويت من منظور مقارن، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، (جانفي 2018)

في هذا المقال تطرقت الباحثة إلى مقارنة بين دولتين وذلك انطلاقا من التشابه بين كل من البحرين والكويت من جانب أنهما دولتان طائفيتان ويقعان تقريبا في نفس الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى التجانس المجتمعي، ومن ناحية الاختلاف أن نسبة الطائفية تختلف بينهما.

➢ تبرير خطة البحث.

للإجابة على هذه الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية للدراسة ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ستتم دراسة الموضوع باعتماد خطة مكونة من ثلاثة فصول:

نتطرق في الفصل الأول المعنون **الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة**، أين قسم إلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول **ماهية التعددية الطائفية**، وسنفصل فيها بشكل كبير من ذكر لأهم تعريفاتها أما **المبحث الثاني** فيلقي الضوء على **النظريات المفسرة لظاهرة التعددية الطائفية** ويبحث في النظريات، أما بالنسبة **للمبحث الثالث: استراتيجيات تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية** وسوف نعرج على العديد من الدول الطائفية.

أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه **دراسة جيوسياسية لدولتي الكويت والبحرين.** قسم إلى مبحثان كالأتي: **المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **دراسة عامة حول دولة الكويتة** وفيه سندرس دراسة عامة وشاملة حول الكويت. كما عنون **المبحث الثاني: دراسة عامة حول دولة البحرين**، وفيه سندرس دراسة عامة وشاملة حول البحرين.

أما بالنسبة **للفصل الثالث: مقارنة تعامل الكويت والبحرين مع السنة والشيعة**، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأول: أوجه المقارنة من حيث الوضع السياسي** حيث سنفصل في أهم هذه الاختلافات السياسية، أما بالنسبة **للمبحث الثاني: المقارنة من ناحية الحضور الاقتصادي** وسنركز فيه على الوضع الاقتصادي لكل من الشيعة والسنة، أما **المبحث الثالث: المقارنة من الناحية الاجتماعية** سوف نرى فيه أي فئة تتعرض لأوضاع اجتماعية مزرية.

أما **الخاتمة** فسنعرض فيها نتائج البحث، حيث سنحاول الإجابة على التساؤلات المكونة للإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، وسبر مدى صدق الفرضيات التي قمنا باقتراحها.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.

تناول هذا الفصل ظاهرة التعددية الطائفية حيث تم التعرض إلى الجانب المفاهيمي الذي بدوره تم الحديث عن مختلف المفاهيم لهذه الظاهرة وكذا المفاهيم المشابهة لها، وقد تم الاعتماد على بعض النظريات التي فسرت هذه الظاهرة منها، النظرية الواقعية، النظرية البنائية ونظرية الحرمان النسبي، وتم أيضا معالجة هذه الظاهرة عن طريق مجموعة من الاستراتيجيات نذكر منها سياسة الدمج والاستعذاب وسياسة تقاسم السلطة وكذا سياسة القصر أو الإقصاء.

وفي هذا الفصل سيتم التفصيل فيه من خلال ثلاثة مباحث كالأتي:

المبحث الأول: ماهية التعددية الطائفية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التعددية الطائفية.

المبحث الثالث: استراتيجيات تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية.

المبحث الأول : ماهية التعددية الطائفية .

تعتبر ظاهرة التعددية الطائفية من الظواهر الأكثر تعقيدا، والمرتبطة أساسا بالمجتمع، ويعود ذلك إلى الطبيعة البشرية من الدرجة الأولى، حيث تعد الطائفية شيء طبيعي مرتبط بذات الإنسان وحبه للانتماء لفئة معينة تتماشى مع طبيعة كما أن ظاهرة الطائفية تتشابه مع عدة ظواهر كالأقلية والإثنية والعرقية وكذا القومية والأمة والانفصالية والمذهبية، لذا سوف يتم التعرض من خلال هذا المبحث إلى الحديث عن أهم التعاريف التي عرفت الطائفية وكذا المفاهيم المتداخلة مع هذا المصطلح.

المطلب الأول: مفهوم التعددية الطائفية

التعددية الطائفية من بين المفاهيم التي أحدثت جدالا كبيرا, على مستوى السياسة الدولية، كونه ظاهرة من الظواهر الحركات الاجتماعية، التي تتميز بالتعقيد خاصة وأنها تتداخل مع مفاهيم أخرى.

أولا: مفهوم التعددية pluralism التعددية مأخوذة من العدد، أما في الأنجليزية pluralism بمعنى ان للشيء أكثر من الجزء، أما في السياسة فهي مفهوم عام قابل للتطبيق في كل المجتمعات والنظم السياسية ويمكن أن نجد التعددية في الثقافة والاقتصاد والاجتماع، ويتميز بالتعقيد لارتباطه بمفاهيم أخرى مثل العرق وال طائفية والأمة والدولة الديمقراطية. 1وقد جاء في معجم المعاني الجامع أن التعددية اسم منسوب إلى التعدد وهناك عدة أنواع من الواقع و الحقيقة مع ضرورة قبول الأنماط الثقافية و العرقية والإثنية القائمة بين مختلف الجماعات الانسانية. 2 كما تعرف الموسوعة الفلسفية التعددية أنها مفهوم معارض للوحدانية، ولها علاقة بالعدد تعدد، يتعدد تعددت الآراء حوله أي حول موضوع معين أي كثرت وتعددت. فالتعددية هي عبارة على قواعد وقوانين الدول من اجل تنظيم المجتمعات التي تتميز بالتنوع واختلاف الاتجاهات الفكرية داخل المجتمع الواحد كالإثنية، العرقية، الطائفية .....الخ هذه الجماعات تخلف نوع من التشتت داخل المجتمع، ولهذا عملت الدول على تكريس نظام التعددية لإلغاء جميع الفوارق داخل الدولة.

---

1 جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة "، على الرابط: www.politices –dez.com https:// تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/24.

2 العين محمد البندقجي ,"مفهوم التعدد والتنوع ", تم تصفح الموقع يوم : 2020/030/24 الرابط : alrai.com articl.

ثانيا المفهوم اللغوي والاصطلاحي للطائفية.

أ-المفهوم اللغوي

الطائفية اسم مؤنث منسوب إلى الطائفة، والطائفة هي جماعة من الناس ذات مذهبمعين، والطائفية التعصب لطائفة معينة.

فالطائفة نابعة من رغبة الإنسان في الانحياز والانتماء لطائفة معينة تنبع من مذهب معين.[1]

وقد وردت كلمة الطائفة في القران الكريم وذلك في الآية 154 من سورة آل عمران في قول الله تعالى "وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق" وكذا في الآية 122 من سورة التوبة لقوله تعالى " فلولا نفر كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين "فحسب القرآن الكريم فإن الطائفة جماعة من الأشخاص من فرق متنوعة كل فرقة لهم قيم معينة متمسكون بها والطائفية الانتماء لطائفة معينة.

ب-المفهوم الاصطلاحي.

ظهرت صراعات ومخاوف جديدة على الحريات الدينية وحقوق الأقليات الدينية في بقاع كثيرة من العالم مع أن العنف بين الأديان والتعصب، كان ولازال سمة من سمات الحياة في جميع أنحاء العالم .[2]

الطائفية: sectarianism. هي الشعور بالانتماء إلى طائفة معينة أو الرفض لطائفة، يترافق هذا الشعور إلى نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه الجزئي أو الكلي للقيم و التصورات الطائفية بصفتها أحد أنواع التصلب الفكري وصورة لعقيدة متطرفة بدرجة الانغلاق حيث تأخذ إرادة التغلب والاقناع حيزا كبيرا من السمات الشخصية.[3]

---

1 معجم المعاني الجامع، " تعريف وشرح ومعنى الطائفية بالعربي "، على الرابط: https//www.almaany.comMarar تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/27.

2 حنان بن نادي، **المفارقات الحرية والدينية والعنف الطائفي في مصر**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، 2016) ص 39.

3 عزام أمين،" الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي الحالة السورية أنموذجا " محمد جمال الباروت محررا بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، 2017) ص 858.

-أما ظاهرة الطائفية على المستوى الدولي فإنها تظهر في الصراعات من أجل حصة أكبر من الدولة، ترجمة لوزن ديمغرافي أو قوة اقتصادية وثقافية تعويضا لعيب تاريخي أو غير ذلك فالطائفية ناتجة عن الكل الجديد المختلف تاريخيا، وتنافس الجماعات المحلية في مد حظوظ الانتماء اليه ومساراته التي تمكنه من الحداثة منها كالتعليم والخدمة الفكرية وخدمات الدولة ووسائل الاتصال الحديثة التي تمكن الدولة من التواصل المباشر مع الفرد أمافي الماضي فلا يمكن للكيان السياسي التواصل المباشر مع القواعد البشرية المشكلة للجماعات المحلية.[1]

-يركز هذا التعريف على المجال السياسي وعلاقته بالظاهرة الطائفية حيث ربط هذه الظاهرة بالصراع من أجل البقاء في الدولة الواحدة, ومحاولة هيمنة طائفة أخرى، وهذا ما يعرف بالطائفة السلبية.

ومصطلح الطائفية في وقتنا الحاضر لم يقع على طائفة من قبل طائفة أخرى من مواطنيهم بسبب الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي، وإن كان الانتماء الديني الأكثر شيوعا, وقد أصبح مفهوم الطائفية يستخدم بديلا لمفاهيم أخرى كالعرق والدين، الملة، كانت سائدة قبل ذلك وقد اختلفت هذه المفاهيم لتصبح متزامنة فكريا وسياسيا فأنجبت مفهوما للطائفية.[2]

فقد ركز هذا التعريف على اعتداء طائفة على طائفة أخرى وهذا ما يعرف بالجانب السلبي للطائفية

وتوسعت دائرة هذه الظاهرة لتصبح شاملة لكل المجالات السياسي والفكري والاجتماعي والثقافي والديني. وقد عرفها كل من ماكس فيبرو أرنست ترولنش على أنها مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة ذات عضوية اختيارية أو تعاقدية وهذا التعريف كما يعقب عليه السيد عبد اللطيف فاروق يخرج الطائفية من الإطار الديني إلى الإطار السياسي التفكيري.[3] كما عرفها الفيلسوف الألماني فريديريك أنجلز وفرق بين الطائفية السياسية والطائفية الدينية معتبرا أن الأولى هي حركة احتجاجية من المحرومين اقتصاديا أما الثانية هي الشكل الحديث للطائفية.[4]

---

1 عزمي بشارة , طروحات حول مسألة الطائفية إطار نظري ,محمد جمال باروت محررا , مركز العربي للأبحاثودراسة السياسات للنشر , بيروت ,2017, ص ص 50,49

2 الشهاب الحسني البغدادي ,"الطائفية والطائفيون,"تم, الرابط: https://algardenia.com-maqutaba. تصفح الموقع يوم 2020/03/29

3 جلال الدين محمد الصالح، **الطائفية الدينية بواعثها واقعها مكافحتها** (الرياض : دار جامعة نايف للنشر والتوزيع 2016), ص 34

4 عبد المنعم شيخة،" المواطنة والطائفية سلسة الملفات البحثية"، **مجلة مؤمنون بلا حدود**(27 جويلية 2016) ص 15.

المطلب الثاني : الطائفية والمفاهيم المشابهة.

هناك عدة مفاهيم مشابهة ومتداخلة لظاهرة الطائفية نذكر منها :

أولا–الأقلية

وهي جماعة بشرية عرقية لها قومية متميزة وذاتية ثقافية معينة تكون في وضع غير مساير في المجتمع وتشعر بالتمييز ضدها وعدم المساواة مع غيرها من الجماعات في ذات المجتمع.[1] وقد عرفتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة : بأنها جماعة غير مسيطرة في الشعب تملك رغبة في الاحتفاظ بتقاليدها الإثنية والدينية واللغوية الثابتة أو خصائصها التي تميزها بوضوح عن بقية الشعب.[2] كما يمكن القول أن الأقلية هي مجموعة من مواطني دولة ماتختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين او اللغة و الثقافة مع شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى، مما يتوجب حماية القانون الدولي لها.[3] من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مصطلح الأقلية له علاقة بالتكتلات البشرية حيث يمكن القول أن الأقلية عبارة على مجموعة من الناس لهم عادات وتقاليد تميزهم عن باقي الجماعات الأخرى أما الطائفية, كما سبق الحديث عنها حب الانتماء إلى جماعة معينة ولاتكون مرتبطة بالجنس أو العادات والتقاليد عكس الأقلية التي يكون لها عدد معين الأشخاص متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم يحملون هوية واحدة.

ثانيا : العرقية ظهر مفهوم العرق لأول مرة في قاموس أكسفورد الإنجليزية في سنة 1953، والعرق في اللغة العربية يعرف على أنه, أصل كل شيء كما يعرف في المصطلحات السياسية بأنه مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية. فهو مفهوم مؤسس على ركائز فيزيولوجية تتنقل بالوراثة (اللون، الشعر، الشكل ....الخ) وهي علامات عرقية تملك طبائع جماعية وليست فردية.

1 بشير شايب، **"** مفهوم الأقلية والاثنية **"**، على الرابط : https://www.reseachgate.net تم تصفح الموقع يوم 2020/03/10.

2 هشام محمود الأقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2011) ص 201.

3 دهام محمد العزاوي، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات** (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014) ص 33.

فالجماعات العرقية عبارة على جماعة بشرية يرتبط أفرادها بروابط بيولوجية كوحدة السلالة ووحدة الأصل وأخرى ثقافية مثل القيم والمعايير ونفس الاعتقادات والعادات والتقاليد .

ومن هنا يمكن القول أن العرقية ظاهرة مرتبطة بالصفات البشرية والعلامات الجسمانية للإنسان تلك الصفات مشتركة بينهم, وهذا لا ينفي وجود عادات وتقاليد تخصهم أما الطائفية فهي حب الانتماء إلى طائفة معينة والالتزام بمبادئها.

رابعا –القومية

القومية فكرة فضيعة نشأت في البلاد الأوروبية شأن غيرها من الحركات والأفكار والتي تبحث عن التفلت من رابطة الدين، وقد اختلفوا دعاتها في وضع مفهوم صحيح لها.[1] فقد عرفها الإيطالي ماتسني بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضهم البعض بوحدة الأرض والأصل واللغة والعادات، من جراء الاشتراك في الحياة والشعور الاجتماعي .[2] أما جون بليميناتز: عرف القومية على انها الرغبة في المحافظة عن الهوية القومية او الثقافية للشعب وتعزيزها عندما تكون الهوية في خطر أو الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها، عندما تكون عاجزة أو قاصرة . أما الموسوعة الفلسفية العربية: تعرفها على أنها مجموعة من خصائص معبرة عن وجود أمة وهي أيضا حركتها السياسية والثقافية معبرة عن القطاعات ذات مصلحة فيها .بالوحدة إزاء الخطر الخارجي أو مخاطر الاستبداد الداخلي وفي سبيل تطوير هذه الوحدة وتقدم لهذه الأمة.[3] فمن خلال التعاريف السابقة تبين أن القومية عبارة عن نظام اجتماعي يتميز بالرغبة على المحافظة على الهوية داخل الأمة الواحدة والتي من شأنها المحافظة على العادات والتقاليد وحماية هذه الأمة من المخاطر الداخلية والخارجية أما الطائفية فيمكن القول أنها جماعة من الناس داخل الأمة الواحدة لهم الرغبة في الالتحاق أو الانتماء لطائفة معينة.

---

1 علوي عبد القادر السفاق،" موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة "، على الرابط : https://dorar .net.mazaheb تم تصفح الموقع يوم: 2020/03/24.

2 محمد سليمان الفارسي، "القومية ودورها في تفكيك الأمة الاسلامية "، تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/24 الرابط : sy-sicca

3 مثنى أمير نادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية أنموذجا** (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السلمانية للنشر والتوزيع ، 2003) ص 14.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التعددية الطائفية.

المطلب الأول: النظرية الاثنواقعية

تعد ظاهرة التعددية من أبرز الظواهر التي نالت اهتمام كبير في الساحة الدولية، وكذا المجتمعات الإنسانية والتي بصورة مرعبة نهاية فترة الحرب الباردة, كما شكلت هذه الظاهرة تهديدات سياسية واقتصادية ودينية داخل المجتمع الواحد، وفي هذا السياق تم الاعتماد على مجموعة من النظريات لتفسير ظاهرة التعددية الطائفية ومن بين هذه النظريات النظرية الاثنواقعية، النظرية البنائية ونظرية الحرمان النسبي، لذا سيتم التطرق عليها من خلال هذا المبحث باعتمادعلى ثلاث مطالب كل مطلب يحوي نظرية من النظريات السابق ذكرها المطلب الأول النظرية الاثنواقعية.

تعتبر النظرية الاثنواقعية من بين النظريات التي لها تأثير كبير في العلاقات الدولية، كونها الأكثر تفسيرا وتنظيرا، إذ تعد الدولة الوحدة الأساسية والفاعل الوحدوي لها، وقد تزامنت فترة نهاية الحرب الباردة مع بروز متغيرات دولية جديدة وفواعل أخرى وكذا التغيير على مستوى التهديدات، مما أدى إلى التفات بعض المنظرين الواقعيين لصياغة هذه الفواعل ضمن النظام الدولي.

حيث طالب محمد أيوب بتغيير سلم الواقعية، حيث اقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث بداخلها . فالواقعيون الذين يدرسون النزاعات الإثنية يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، ومن هنا نشأ الإثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات الإثنية.

ويشير كل من تيد روبرت قور وستيوارت كوفمان Stewart Kaufman إلى أن أعضاء الإثنية يتقاسمون عناصر متشابهة مثل الهوية، الإقليم، التاريخ المشترك، القيم الثقافية، المعتقدات المشتركة وحدد أنصار هذه المقاربة المعايير الأساسية للهوية الإثنية فيما يلي:[1]

- الاسم (الكناية)الذي يعتبر من أهم رموز الجماعة الإثنية وعنصر يميزها عن باقي الجماعات .

- الماضي والتاريخ المشترك الذي يربط أعضاء الجماعة الإثنية .

1 نبيلة سالك، **آليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 95.

– الثقافة المشتركة المتمثلة في العادات والتقاليد واللغة والدين.

–التضامن والتكافل الاجتماعي وقوة الارتباط بين أعضاء الجماعة الذي يعتبر مقياس لمدى التحام وتماسكها

كما يرى أهم المنظرين الذين أولوا اهتماما بالغا بالمعضلة الأمنية داخل الدولة "باري بوزان Barry Buzanوقدحاول إعادة صياغتها من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الوطني، وحدد العنف الناتج عن المعضلة الأمنية بأربعة أسباب :

–وجود اختلاف في تحديد الحجم الهجومي والدفاعي للجماعات

–تفشي الروح الهجومية في الدفاع عن الكيان الجماعي للإثنية.

–صعوبة دعم الدولة للوحدة الإثنية حتى تتمكن من خلق قوة عسكرية فعالة.

–إنجاز الدولة المتعددة الإثنيات عند عجزها في تحقيق التعايش بين مختلف الجماعات .[1]

هي وحدة التحليل الأساسية، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع الإثني على ظاهرتي الخوف والقلق .[2]

فحسب دافييد لاك David Lake أنه يوجد هناك نوعان من القلق يمكن تحديدهما فيما يلي :

–الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.–القلق على حياة الفرد وسلامة جسده، بحيث هذا القلق يبرر إذا كان هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك حقوق الإنسان من قبل جماعات أخرى وهذا الخوف يمكن ان يتفاقم لحالة الفوضى كما يصرح لاك أن الفوضى ليست ناجمة عن غياب الوسائل وانهيار البنى بل من الممكن أن تكون نتيجة لغياب إدارة الدولة في فرض احترام النظام وتولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، حينها يكون أمام مفهوم المأزق الأمني .[3]

---

1 نبيلة سالك، **مرجع السابق**، ص 98.

2 سمية بالعيد، **" النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا** رسالة الماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2010) ص 34.

3 محمد شاعة،" استجلاء ملامح الطائفية في بناءات دول المشرق العربي مشهد التفكك "، **مجلة معارف**، العدد 18 (2015) ص 237.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن النظرية الاثنواقعيةظهرت لتسلط الضوء على الجماعات المتنوعة داخل الدولة والتي من بينها الجماعات الطائفية، فبعد أن كانت الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل في النظرية الواقعية الكلاسيكية، جاءت بما يعرف بالإثنواقعيون الذين ركزوا على الجماعات الإثنية وأدخلوها ضمن الإطار التحليلي كفاعل أساسي، ففسروا حالة القلق والخوف الذي ينتاب الأفراد عند الإحساس بتعرض حياتهم لمختلف التهديدات بما دفعهم إلى تشكيل جماعات داخل الدولة قصد حماية أنفسهم .

المطلب الثاني : النظرية البنائية.

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات كإنتقادللإتجاهات التي سادت في العلاقات الدولية، وكان نيكولاس أونف Nicholas O nef أول من استخدم هذا المصطلح في كتابه World ofourmeking، حيث ركزوا على إنتقاد أعمال الواقعية البنيوية وأيضا أبرز استعمالها مع المقال المرجع إلى ألكسندر ونتدت الملقب بأبي البنائية، وقد تزامن ظهور البنائية مع نهاية الحرب الباردة التي شكلت عقبة أمام النظرية الواقعية التي فشلت في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضافة التوعية إلى النظرية البنائية، لأن النظرية الواقعية التي أخفقت في استباق هذه الأحداث.[1]

فقد اقترح كل من بول فيوتي ومارك كوبي مجموعة من الافتراضات التي تفسر الإتجاه البنائي لعل أهمها: -تتخذ البنائية موقف مغاير للنظريات الوضعية وتفسر أن أهم المفاهيم الأساسية في النظرية البنائية : المصلحة الوطنية، للأمن القومي، كما تهتم بالقوى الفاعلة غير دولية ومنظمات غير حكومية . -يرى البنائيون أن بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر على الهوية والمصلحة للفاعلين. -أن العملية البنائية عملية دائمة مستقرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين فالبينية للبنائييننفي العالم دوما قضية محددة ليست شيء ثم وانتهى وغالبا قبوله كما هو. -تنطلق البنائية من افتراضها الأساسي بأن الإنسان، كائن اجتماعي بمعنى أنه لا يمكن لنا أن أناس دون علاقات اجتماعية أي أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ماهم عليه الآن.[2]

---

1 انعام عبد الكريم أبو تمور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقاربة معرفية**، , مذكرة رسالة الماجستير في العلوم الإدارية , جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد , قسم العلوم الإدارية 2013 , ص 126

2 خالد المصري، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** العدد 02 (2014) ص 317

كما أنها جاءت كرد للنظريات السابقة، خاصة النظرية الواقعية التي لم تفسر وتتنبأ بنهاية الحرب الباردة، وعليه فالبنائية تعتمد على مجموعة من المفاهيم لصياغة افتراضاتها تتمثل في " المصلحة الوطنية، الهوية و الأمن القومي كما أن النظام الدولي عبارة على بنية اجتماعية تحكمه مجموعة من القواعد والأفكار القانونية التي من شأنها أن تؤثر في الهوية الفردية، والمصلحة العامة، بمعنى أن البنائية تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة بما يتماشى مع طبيعة النظام الدولي داخل الدولة .

وتنفي المصلحة الخاصة والطبيعة الأنانية على حساب المصلحة العامة كما تعتمد على التأكيد على الأفكار والقيم الاجتماعية، وتركز على ان الإنسان هو الفاعل الأساسي وكائن اجتماعي داخل الدولة، وله دور كبير في إنشاء علاقات اجتماعية، عن طريق مبدأ الهوية التي تمكنه من فرض نفسه وطرح أفكاره داخل المجتمع، فيمكن القول أن البنائية لها دور في تفسير الجماعات المختلفة بما فيها الجماعات الطائفية داخل المجتمع الواحد، وذلك عن طريق الهوية والأفكار الاجتماعية التي لها علاقة تأثير و تأثر من الفرد إلى الدولة، وبما أن الطائفية عبارة عن حب الانتماء إلى جماعة معينة قد تكون سياسية او دينية أو اجتماعية، فالبنائية تشجع الفرد في اختبار انتماءاته عن طريق أفكاره وهويته باعتبار ها وحدة أساسية لهذه النظرية . [1]

المطلب الثالث : نظرية الحرمان النسبي .Relative deprivationtheory

نظرية الحرمان النسبي أو مايسمى بنظرية الظلم من النظريات الأكثر تفسيرا للواقع الذي يعيشه الفرد داخل المجتمع، والتي نالت اهتماما كبيرا من طرف الدارسين والخبراء في مجال علم النفس الاجتماعي، خاصة فترة ما بعد الحرب الباردة فمن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم نظرية الحرمان النسبي، وكذا الافتراضات التي جاءت بها، وكيف فسرت هذه النظرية ظاهرة التعددية الطائفية .بالرغم من أن الممارسات الاحتجاجية قديمة قدم التاريخ الانساني إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يبقى حديثا، حيث ارتبط في جوهره بما أنتجته السيسيولوجيا السياسية الغربية عن طريق دراستها للحركات الاحتجاجية منذ الستينات وكانت قد وضعت مقاربات كثيرة في إطار هذه الدراسة تستند إلى مرجعيات إديولوجية التي ينطلق منها كل مفكر.[2]

---

1 جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والننظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007) ص 323.

2 الحبيب شتاتي زين الدين، **"** الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان في تنويع المقاربات التفسيرية **"، مجلة العمران** , العدد 22، (2017) ص 168.

الحرمان النسبي تفسر الواقع بدرجة كبيرة.

فيعرف جير 1970 الحرمان النسبي على انه إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدراته المتعلقة بالقيم وتتمثل في توقعات القيم بالسلع الأساسية و ظروف الحياة التي يعتقد كل فرد أنه له حق فيها، أما قدرات القيم في السلع والظروف التي يظن أنه قادر على الحصول عليها والاحتفاظ بها .

كما عرفه مارتن Martin سنة 1980 على أنها الشعور بالاستياء الذي ينتاب الفرد نتيجة اعتقاده بأنه يحصل على أقل ما يستحقه ويعرفها أرسلون وأول سنة 2004 على أنها إدراك الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها يحصل أقل مما يستحق أو أقل مما كان يتوقعه أو أقل مما يحصل عليه للأفراد المتماثلون له .[1]

كما تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قدتصل إلى درجة الثورة، حيث يطرح Tedarr في نظريته أن المجتمع لديه نوعين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الاحساس بالحرمان لدى الشعوب. فالآلية الأولى التي تتمثل في التوقعات Value exectation أما الآلية الثانية فهي الإمكانيات وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات عندما يمر المجتمع بهزيمة أو يواجهه كوارث طبيعية وفي نفس الوقت كل مجتمع لديه امكانيات لتحقيق تلك التوقعات، ووفقا لهذه النظرية فإن طالما أن مستوى الامكانيات متاحة لدى الأفراد يسمح لهم بتحقيق تلك التوقعات التي تبدو مناسبة، فإن مستوى الحرمان النسبي يكون منخفضا بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات أفراد جماعية لكن احتمالات التمرد تزداد عندما تتسع الفجوة بين الإمكانيات والتوقعات [2] كما جاءت هذه النظرية لتسلط الضوء على أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي الى إستيلاء الفرد وانتمائه إلى جماعات أخرى لعل أبرزها :

- عدم توزيع ثروات الدولة بصورة عادلة

- عدم تقاسم السلطة بصورة مكافئة بما ينبغي عليه وإبعاد مجموعة معينة عن الإطار السياسي .

---

1 هيبة غربي، " نظريثة الحرمان النسبي و أسباب التطرف والعنف "، **مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة القرص**، مجلد 2، العدد 4، ص 36.

2 زياد الصامدي،" حل النزاعات نسخة منقحة للمتطور الأردني "، برنامج الدراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، (2010) ص 14.

– عدم أداء الأفراد عاداتهم وتقاليدهم بصفة عادية داخل المجتمع الواحد وإحساسهم بالاختلاف عن غيرهم.

ومن هنا يمكن القول أن الطائفية حب الانتماء إلى مجموعة معينة جاءت لتعبر عن استياء الفرد من انتماءاته القديمة و له رغبة في الانتماء لمجموعة أخرى قصد الحصول على رغباته التي كان يعتقد أنه محروم منها.

المبحث الثالث: استراتيجيات تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية

تعتبر الاختلافات الطائفية من أبرز الظواهر السائدة في المجتمعات العالمية خاصة العربية منها، حيث تعد من أخطر الحركات الاجتماعية كونها تشكل تهديدا داخليا للدولة لهذا فقد عمدت الدول مجموعة من السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع مختلف الحركات الاجتماعية منها، الإثنية العرقية والطائفي .وكيفية احتوائها ضمن لإطار سياسي موحد ولذا ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ثلاث مطالب كل مطلب يحتوي على سياسات تعامل الدول مع ظاهرة التعددية الطائفية.

المطلب الأول : سياسة الدمج والاستيعاب.

يعتبر الدمج والاستيعاب أحد أدوات إدارة الحركات الاجتماعية والصراعات الطائفية، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين المصطلحين إلا أنهما يشتركان في كونهما يسعيان لإدارة الخلافات واحتوائها من حلال التركيز على القواسم المشتركة وإعطائها قيمة نسبية تفوق الاختلافات.[1] كما يمكن القول أنها عملية إزالة الفوارق والحوائج بين الجماعات لغرض توحيدها وتكاملها تحت الوحدة الوطنية، ويكون ذلك من خلال الإجراءات بطرق سليمة هادئة، وغالبا ما يكون دمج الجماعات بما تتميز به من خصائص اجتماعية وثقافية في جماعة مهيمنة، كما تسعى سياسية الدمج والاستعابإلىانصهار الجماعات المستهدفة في جماعة مسيطرة وليس بالضرورة أن تكون هذه هي الأغلبية.[2] ولتحقيق الدولة مرادها لابد من وضع مجموعة من التدابير أهمها

– بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم الرواية التاريخية والقومية للمجموعة المسيطرة . – مركزية القوة السياسية واستعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي .

---

1 ايدابير أحمد، **التعددية الانثية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي** ، رسالة الماجيستر (باتنة ، كلية العلوم السياسية والاعلام , قسم العلوم السياسية , 2011) , ص 48

2 عبده باه، **"** الاثنية وادارة التنوع الإنثيي في إفريقيا **"**، على الرابط: www. Quiraattdex .com.contents تم تصفح الموقع يوم 2020/03/20.

– تشير ثقافة المجموعة المسيطرة من خلال المؤسسات الثقافية . – تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة. – تبني قانون اللغة الرسمية للمجموعة المسيطرة على انها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة .– إنشاء نظام قضا ئي يعمل من خلاله لغة الجماعة المسيطرة وتراثها، – تبني سياسات هجرة الاستيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة – الاستيلاء على الحيز العام الذي كان يملكه السكان الأصليون.[1] وفي هذا الصدد وضع مجموعة من المفكرين عدة أنماط لهذه السياسة نذكر منها: أولا سياسة الاستيعاب الثقافي: ويعني تذويب الثقافة المتميزة، في إطار الثقافة السائدة، حيث أنه غالبا ما يفضل المؤيدين

المطلب الثاني: سياسة تقاسم السلطة.

تهدف آليات تقسيم السلطة إلى إرساء ودعم علاقات التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع وفق أطر مؤسساتية، تسمح بمحافظة كل مكون على هويته وخصائصه التي تميزه عن بقية المكونات الأخرى، لهذا فآليات تقاسم السلطة تقوم على أساس الاعتراف بالتعددية الطائفية أو الإثنية، وترتكز في مجملها على مجموعة من الأطر التوافقية والتكاملية.[2]

تعريف سياسة تقاسم السلطة.

يعرف سيسيك "Sisik" تقاسم السلطة بأنه: "تبني ائتلافات حكومية شاملة في الأغلب من أجل تنظيم الجماعات الإثنية في المجتمع ومهمة هذه الائتلافات هي تعبئة هذه الجماعات.[3] يرتبط مصطلح تقاسم السلطة بمصطلح التوافقية كما فهمه ووضعه آنت ليهارت وسقله بعد ذلك أوليري ويعامل المصطلحات كمترادفين.[4]

---

[1] بلقاسم المريعي، **آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة دارسة في النموذج الماليزي**، رسالة الماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) , ص 92, 93.

[2] رشيدة عمارة ياس،" دور النخبة في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية "، **المجلة السياسية والدولية** ص 97.

[3] Tim, othy D, Sisik, **Pour shaning and international mediation in ethnic conffficts, wachington.D.C**: United States of peace; 1996, p 04.

[4] كريستين بيل، **صفقات غير حاسمة؟ تقاسم السلطة وإشراك النساء في مفاوضات السلام**، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (أكتوبر 2015) ص 07.

تطبق سياسة تقاسم السلطة في المجتمع المدني كقاطرة لإدارة التعدد والتوصل لحلول تعالج الانقسامات المجتمعية وذلك بتفادي إنتاجها في مؤسسات الدولة، عن طريق الهندسة المؤسساتية كأساس للآليات التكاملية لإدارة التعدد، من خلال ضبط وتفعيل القواعد المؤسساتية بإدخال نظم انتخابية تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الجماعات الإثنية والتعددية الطائفية، وتعزز الحوار للتوصل لحلول وسط.[1] يغطي مصطلح تقاسم السلطة ترتيبات سياسية شديدة التنوع ولكل واحد منها تأثيرات محتملة ومختلفة وعلى المستوى الأكثر أساسية، يشير تقاسم السلطة إلى الترتيبات السياسية التي تهدف إلى إنتاج حكومة مشتركة بين الجماعات إضافة إلى تجاوز شكل الحكومة القائمة على الأغلبية المباشرة واعتماد شكل من أشكال التوفيق بين المجموعات وتلبية مطالبها.[2] وهناك من يعرفها أيضا بأنها: "مجموعة القواعد (السلطات) المؤسسية الشكلية التي تولي أهمية للنخب السياسية المتعددة في عملية اتخاذ القرار وقبل الشروع في تنفيذ إجراءات تقاسم السلطة لا بد من أن تتفق الجماعات السياسية بشأن عدد من المسائل كالمعايير اللازم إتباعها في تقسيم السلطة على كل الجماعة إلى جانب الآليات التي تمنع الصراع فيما بينها في حالة عدم التوصل إلى توافق حول هذه المسألة.[3]

1- آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)

أولا: مفهوم الفيدرالية تعتبر الفيدرالية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لإدارة التعدد الإثني والطائفي، فهي نظام سياسي يقوم على اتحاد مركزي (على أساس إثني أو جغرافي) بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، حلال لبعض المشكلات المرتبطة بوجود أعراف وقوميات وطوائف متباينة الأهداف والمصالح داخل الدولة الواحدة.[4]

---

1 علاء الدين فرحات،" المجتمع التعددي في الدول الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي بين الاستقراء والتفكك الدولي" **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، (مارس 2019) ص 52.

2 كريستين بيل، **إمكانية الوصل إلى السلطة السياسية، النساء وتقاسم السلطة السياسية في عمليات السلام**، هيئة الأمم المتحدة، (أكتوبر 2018) ص 02.

3 فتحي بولعراس،" المواطنة في ماليزيا بين الخصومة المحلية وتحديات العولمة "، **مجلة دراسات قانونية وسياسية** العدد الأول، (مايو 2016) ص 17.

4 تاني كيلي وآخرون، **واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي، سلسلة أوراق ديمقراطية**، العدد 02، 2005) ص 10.

ويعتبر النظام الفيدرالي في نظر العديد من الفقهاء النظام الأمثل للدول ذات القوميات المتعددة.[1]

– الفيدرالية لغة:

مشتقة من الاسم اللاتيني FOEDUS وتعني حلف Alliace أو اتحاد أو ميثاق، وتعني الرابطة التي يتحد فيها الأهل.

– الفيدرالية اصطلاحا:

يتكون مصطلح اللامركزية السياسية من شقين، اللامركزية وتعني عدم تركيز السلطة، أي تثبيت السلطة وتوزيعها من الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة.[2]

والفيدرالية كنظام يعترف بالتعددية وخصوصياتها يقوم على ثلاث مبادئ:

أ– مبدأ الوحدة: ويقصد بها وحدة الشعب والجيش والإقليم والجنسية، كما يظهر مبدأ الوحدة في كون الدولة الفيدرالية وله واحدة على الصعيد الدولي، حيث تتمتع الدولة الفيدرالية بالسيادة الخارجية الكاملة.[3]

ب– مبدأ الاستقلال الذاتي: يركز هذا المبدأ على ضرورة تمتع أقاليم الدولة الاتحادية باستقلال ذاتي حقيق، وبحقها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية بشرط احترام المبادئ الأساسية للدستور الفيدرالي.[4]

ج– مبدأ المشاركة: ويقصد به تشارك الأقاليم باعتبارها الكيانات الدستورية المميزة في تكوين إدارة الدولة الفيدرالية مما يترتب عليه أن يحقق الانسجام والتوافق والارتباط بين مبدأي الوحدة والاستقلال الذاتي.[5]

---

1 نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، ط02، أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2005، ص 10.

2 نبيلة سالك، **الآليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015) ص 179.

3 مريعي بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 102.

4 **المرجع نفسه.**

5 محمد عبد ارقيب نعمان، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن**، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012) ص 06.

2- الآلية التوافقية

هي صيغة للحكم يتم التوافق عليها بين الفئات المكونة لمجتمع والأمة، فهي تلعب دورا كبيرا في إدارة التعددية في إشراك مختلف المكونات سواء كانت إثنيات أو أحزاب أو جماعات ضغط في صنع القرار السياسي يعد ضمانة جيدة لإدارة هذا التنوع وتفادي الانزلاق إلى مواجهات وحروب أهلية. أ- حكومة ائتلاف أو تحالف واسع يشمل حزب الغالبية وسواه. ب- حق الفيتو المتبادل للأثريات والأقليات لمنع احتكار السلطة. ج- مبدأ الذاتية الشؤون الخاصة لكل جماعة. د- مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والانتخابات أساسا.[1]

3- الآلية التكاملية (الإندماجية) لتقاسم السلطة.

تعرف هذه الآلية بنظرية القوة الجاذبة، نظرا إلى سعيها إلى هندسة مركز واحد تدور حوله التفاعلات السياسية. ويرى هذا الاتجاه أنه أفضل طريقة لعلاج الانقسامات الطائفية من خلال وضع حوافز مؤسسية للتصويت العابر للحدود الطائفية.ترتبط هذه المدرسة من الفكر بكتابات دونالدهورتيز " Donald Horowitiz" وتيموني سيسك "Sisik"وبنجامين ريلي "BenjamineRolly" بأنها نظرية معيارية لتدعيم المؤسسات في المجتمعات التعددية.[2]

أ- تكوين ائتلافات عابرة للطائفية: أي تكوين أمكثر من حزبين يضم تحت لوائه طوائف وإثنيات مختلفة، مما يساعد على تسيس الانقسامات المجتمعية بشرط أن يكون قد تشكل قبل الانتخابات وليس بعدها من اجل الحصول على دعم انتخابي عابر للانقسام الطائفي.[3]

ج- رئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي: حيث لا يعد ناجحا عندما بفوز بالأغلبية، ولكن يشترط كذلك أن يحصل على نسبة مئوية محددة من الأصوات في عدد محدد من الأقاليم، مما يجعله رمزا لوحدة

---

1 فاطمة عطا العبودي،" تداول السلطة في العراق بأسلوب الديمقراطية التوافقية أم بطريقة الشراكة الوطنية "، من الرابط: www.m.ahewar.org/s.aspaid=242753/n=0 بتاريخ 10-05-2020.

2 شادي أحمد محمد عبد الوهاب،" تقاسم السلطة الاندماجي: الديمقراطية في دول يمزقها الصراع، مجلة الديمقراطية " العدد56، (أكتوبر 2014) ص 27.

3 مريعي بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 116.

الدولة وليس عاملا لتقسيمها. فالآليات التكاملية الاندماجية، لتقاسم السلطة تنطلق من رفض البيئة السياسية في المجتمعات التعددية، فهي تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الطوائف وتعزز الحوار للتوصل إلى حلول وسط اتفاق لتقسيم المناصب الرسمية في الدولة وذلك لغياب عنصر الثقة.

المطلب الثالث: سياسة الإقصاء (القصر)

تعتمد هذه السياسة على هيمنة جماعات معينة على الجماعات البقية في المجتمع، وذلك بغياب المصالح والمؤسسات المشتركة بين هذه المجموعات إن كانت ثنية أو طائفية. وترتكز هذه السياسة على مجموعة من الأساليب تتمثل في:

1- هيمنة الدولة

تستخدم الهيمنة من قبل الدولة ذات التعدد الطائفي، وهو أحد أكثر الآليات شيوعا لإدارة الإثنية.

يعرف تشيستركروكر "Chester Crocker" هيمنة الدولة بأنه: "بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ وفي نفس الوقت إقامة ما يضمن التحكم في الأقليات، عن طريق اتخاذ الحكومة في الدولة المتعددة الأديان من الإجراءات ما يجعل إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال العلني العنيف.[1]

إن خضوع الأغلبية لحكم الأقلية يستدعي إجراءات صارمة ومزيدا من استعمال العنف وأدوات الترهيب من أجل إحكام السيطرة، وهو الأمر أدى إلى سوء إدارة النظام السياسي وتراجع قدراته الاستخراجية والتوزيعية، وانتهاج سياسات التهميش والقمع، وتحقيق تنمية غير متوازنة في أحيان كثيرة تكون على حساب الفقراء والجماعات الأخرى.[2] إن إسكات صوت الطائفية كان غالبا غطاء لسيطرة طائفة بعينها وهذا من أساليب هيمنة الدولة لإدارة التعدد الطائفي داخلها.[3]

---

1 مربعي بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 121.

2 مريم شوحة، حسينة زعرور، **الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة إثيوبيا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018) ص 168.

3 عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخللة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2018) ص 484.

2- التطهير الطائفي

فهو سياسة معتمدة تمارسها جماعة عرقية أو دينية لتهجير السكان المدنيين كجماعة عرقية أو دينية أخرى من مناطق جغرافية معينة باستخدام العنف والترهيب.

ويشير التطهير الطائفي القسري الجماعي لسكان مدنيين من منطقة كانوا يسكنونها باستخدام أساليب قسرية وغير شرعية، بهدف تغيير الطابع الإثني والطائفي في منطقة معينة، وتستوطن في منطقتهم طائفة أخرى.[1]

3- الإبادة الجماعية والإستئصال

يقصد بها استئصال العنصر أو السلالة الإثنية عن طريق التدمير الممنهج لجماعة من الناس تدميرا كليا أو جزئيا وهي عدة أنواع:

أ- الإبادة الجسدية: وتعني القضاء على الجماعات البشرية عن طريق القصف أو الإعدام الجماعي وحتى دفن الأشخاص وهم أحياء.[2]

ب- الإبادة الثقافية: إن ظاهرة الإبادة الثقافية قديمة تلجأ لها الدول الاستعمارية وكذلك الدول المتعددة القوميات والطوائف التي يريد لها النظام السياسي التلاشي والإندثار بالقوة والإجبار من خلال طمس الثقافة التي تنتمي لها الجماعات الطائفية المعادية للنظام في الدولة وذلك من خلال:

- محاصرة اللغة وثقافة وتقاليد الجماعة من خلال المنع في وسائل الإعلام والتعليم والتعامل الإداري، وقد ذهب إلى أن ارتكاب الإبادة الثقافية بقصد التدمير الكلي أو الجزئي للجماعات الإثنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هي جرائم ضد الإنسانية.[3]تشير الباحثة "توف سكوتنابكنغارس" "" هي باحثة من أنصار الحقوق اللغوية للأقليات، أن معظم الجماعات اللغوية خلال المئة سنة المنصرمة أصبحت صحية الإبادة اللغوية التي

---

1 تقرير نامة شام، **التطهير الطائفي الصامت: الدور الإيراني في التدمير والتهجير في سوريا**، (د.ب، مايو 2015) ص 26.

2 مريعي بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 123.

3 **المكان نفسه.**

أهلكت من اللغات ما يفوق معدل إهلاكها للبشر. ويرجع السبب إلى الرغبة في القضاء على أية مناقشة محتملة على النفوذ السياسي والاقتصادي، حتى يتم التخلص من أية مطالب في إنشاء دولة أمة من قبل السكان الأصليين والأقليات. إن إدارة التنوع واحترام الهويات الثقافية والدينية لا يشكلان تحديا لدول قليلة "متعددة العرقيات" فقط إذ ما من بلد واحد تقريبا متجانس كليا، فبلدان العالم البالغ عددها تقريبا مئتين، تضم نحو 5000 مجموعة عرقية.[1] إن الاعتداءات على ثقافة الأقليات يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة بين الشعوب، كما أن حرمان جماعات معينة في الحق في التعبير عن مكونات ثقافتها يعتبر تمييز عنصري.[2] غالبا لا تتحجج الآليات القصرية في إدارة التعددية الطائفية لاستنكار منظمات حقوق الإنسان لهذه السياسات القهرية والإكراهية، وكذلك الحقد والكراهية لبنى جنس تلك الطائفة والمتوارثة عن أجدادهم بسبب السياسات القصرية التي استعملتها الدولة أو قام بها النظام السياسي لتلك الدولة.

4- آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال)

يعتبر تقرير المصير سواء التقسيم الكلي للدولة بين الإثنيات المشكلة لها، كما حدث تشيكو سلوفاكيا بطريقة سلمية، أو في يوغوزلافيا السابقة بطريقة عنيفة، أو الانفصال لبعض الأقاليم كما حدث في إقليم تيمور الشرقية في أندونيسيا، وهو من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات والصراعات الإثنية لاستحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة.[3] وهذا الأمر الذي تسعى إليه الجماعات الطائفية أو الإثنية في حقها في تقرير مصيرها ووضعه السياسي داخليا وخارجيا دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أية قوة أو جماعة أخرى فالتقسيم أو الانفصال يستخدم لدى الدول والحكومات، سواء ليبرالية كانت أو اشتراكية، وقد يسمح هذا المدخل التقسيمي أو الانفصالي بحل الصراعات العرقية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق والطوائف والسماح للجماعات بالانفصال حينما تصل إلى درجة استحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة.

---

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، (بيروت مطبعة كرطي،، 2004) ص 02.

2 عامر غسان فاخوري،" الإبادة الثقافية في القانون الدولي العام: دراسة القضاء الدولي "، **مجلة جيل الأبحاث القانونية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 15، (جوان 2017) ص 113.

3 مريعي بلقاسم، **مرجع سابق**، ص 124.

بعد دراستنا في هذا الفصل والذي عنون بالتأصيل المفاهيمي والنظري لظاهرة الطائفية، بالإضافة إلى استراتيجيات الدول في التعامل معها، توصلنا للعديد من النتائج نبينها في التالي:

- هنالك العديد من الدول التي تواجه تعددا طائفيا، مثل لبنان والعراق والكويت والبحرين، والطائفية مصطلح فيه جانب سلبي وايجابي، أي أن المذهبية لما تغلف بالطابع السياسي تصبح طائفية.
- هنالك العديد من النظريات المفسرة للتنوع الطائفي منها النظرية البنائية التي تدور حول الهويات والأفكار، ونظرية الحرمان النسبي بالإضافة إلى العديد من النظريات الآخرة.
- هنالك العديد من الاستراتيجيات لتعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية فهنالك من نجحت في تجاوزها وهناك من فشلت ووقع في التمييز بين هذه الطوائف.

الفصل الثاني

دراسة جيوسياسية لدولتي الكويت والبحرين

مقدمة الفصل.

تقع البحرين والكويت في قارة أسيا ويعتبران من بين الدول الصغيرة في الحجم وعدد السكان كذلك، ويختلفان من حيث الموقع، لكن من حيث التركيبة السكانية تتشابه من حيث الجانب الطائفي، فالمجتمع الكويتي والبحريني مجتمعان مسلمان وينقسمون لطائفتين هما السنة والشيعة، لكن مع اختلاف النسب فالكويت فيها أغلبية سنية في مقابل أقلية شيعية، أما البحرين العكس ففيها أكثيرة شيعية وأقلية سنية، وفي هذا الفصل سوف نحاول دراسة المجتمع الكويتي والبحريني بالإضافة إلى النظام السياسي والموقع لكل الدولتين.

لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: دراسة عامة حول دولة البحرين.

المبحث الثاني: دراسة عامة حول دولة الكويت.

المبحث الأول: دراسة عامة حول دولة البحرين.

البحرين من بين الدول الصغيرة والتي تتمتع بتنوع طائفي لذلك في هذا المبحث سوف نحاول التفصيل أكثر حولها.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لدولة البحرين.

أولا: الموقع الاستراتيجي للبحرين.

البحرين عبارة عن مجموعة من الجزر الواقعة قبالة الشواطئ الجنوبية الوسطى للخليج الفارسي يضم الأرخبيل 40 جزيرة يبلغ مجموع مساحتها حوالي 710 كيلومترات مربعة أكبر هذه الجزر هي جزيرة البحرين التي تقع فيها العاصمة المنامة، وهي تمثّل ما يقارب 85 في المائة من المساحة الكلية للبلاد، أمّا ثاني أكبر مساحة فتعود إلى الأرخبيل الجنوبي الذي يعرف باسم حوار 50 كيلومتراً مربعاً وهو ليس بعيداً عن الساحل القطري وتليه جزيرة أم نعسان غير المأهولة 19 كيلومتراً مربعاً، وجزيرة المحرّق المأهولة بكثافة 18 كيلومتراً مربعاً والمتصلة بواسطة جسور بالبحرين، وأخيراً سترة 10 كيلومترات مربعة وهي جزيرة صناعية الطابع تتصل هي الأخرى بالبحرين بواسطة جسور أمّا ما تبقى من جزر صغيرة وشعاب مرجانية فتشكل بقية الكتلة الأرضي. [1]

أرض البحرين منخفضة عموماً، وتنتصب فيها منحدرات الأديم الجيري مائلة برفق باتجاه قمة جبل دخان القريبة من الوسط والذي تصل أعلى نقطة له إلى 137 متراً فوق سطح البحر ويتفاوت استخدام الأراضي تفاوتاً كبيراً فيتراوح بين المشاريع الحضرية واسعة النطاق والمناطق المزروعة بعناية في الشمال وبين الفقر الرملي المنتشر حول جبل دخان من الجنوب والشرق والغرب .وتعم في البلاد الظروف الصحراوية الحقيقية التي تتخللها بعض النباتات الصحراوية الخشنة المتفرقة التي تنمو بين الصخور الجيرية شديدة الانحدار والرمال متفاوتة العمق، عرفت البحرين بأنها ملتقى أعراق وأجناس مختلفة خلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة مواقفها السياسية وموقعها الاستراتيجي الذي يمثل نقطة اتصال تجاري بين منطقة الخليج ومنطقة جنوب شرق آسيا وثرائها الزراعي والتجاري، فضلا عن استقرارها النسبي. [2]

---

1 --، " جهاز المساحة والتسجيل العقاري في مملكة البحرين "، على الرابط: http://cutt.us/Sn20 تاريخ التصفح 2020/08/28.

2 ابتسام محمد عبد،" لتطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975 "، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56، ص 67.

وتحتل البحرين موقعا استراتيجيا في منتصف الساحل الجنوبي للخليج العربي بين خطي عرض 25،30 و26,20 شمالاً وبين خطي طول 50،18 و50،55، شرقاً أي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية والشرقي ,يحدها من الجنوب الشرقي قطر ومن الغرب السعودية ومن الشمال والشرق إيران وتتشارك حدودها مع هذه الدول الثلاث بحدود بحرية فقط تبعد عن الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية بحوالي22 كيلومتراً ,كما تبعد عن الساحل الشمالي لشبه جزيرة قطر بحوالي 54 كيلومتراً، وترتبط البحرين براً بالمملكة العربية السعودية من خلال جسر الملك فهد الذي افتتح في 25 نوفمبر عام 1986، والذي يمتد لمسافة 25 كيلومترً تقريباً من مدينة الخبر في الجانب السعودي كما يجري العمل على إنشاء جسر آخر يربط البحرين وقطر، اتفق الطرفان على تسميته جسر المحبة والذي سيكون أطول جسر في العالم يُقدر طوله 45 كيلومتر. [1]

خريطة رقم 01: مملكة البحرين.

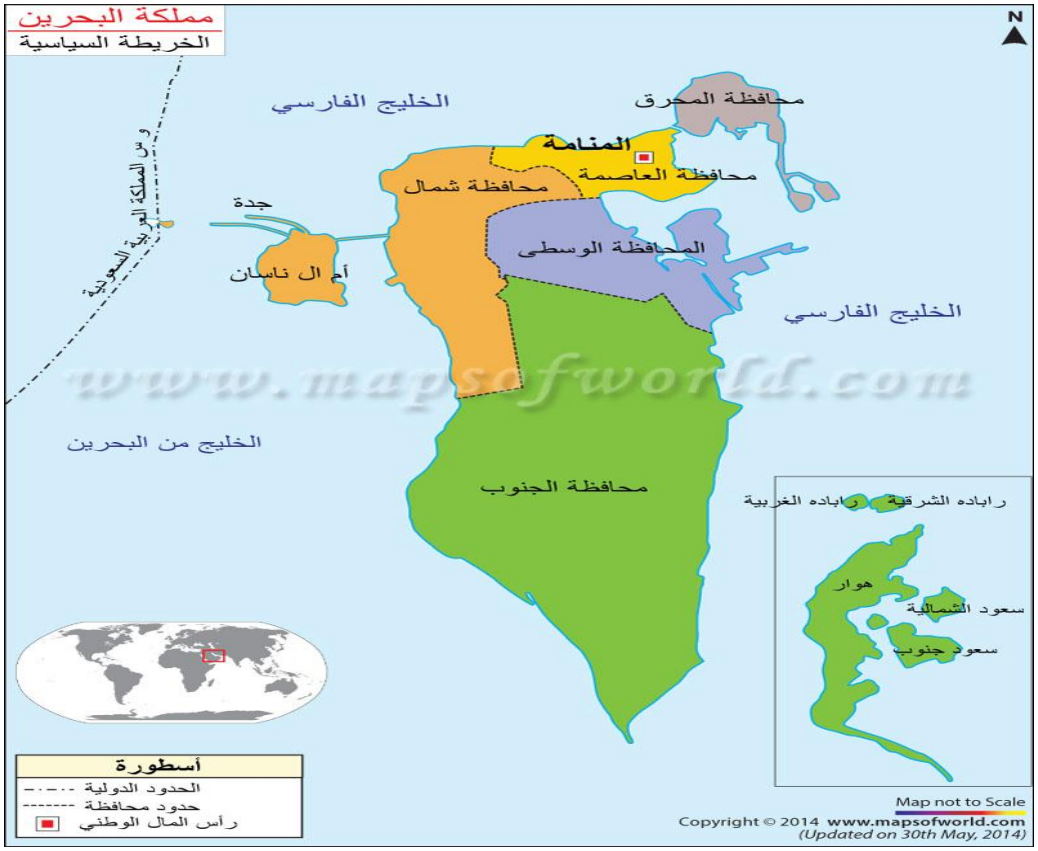

المصدر: www.mapsofworld.com

1 أحمد سمير القدرة، **المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002، 2013**، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر، قسم التاريخ والعلوم السياسية، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، 2014) ص 17،

ثانيا: الموارد الطبيعية والاقتصادية للبحرين.

كانت البحرين عبر تاريخها ومازالت مركزا للتجارة الدولية مع كل من الهند والعراق منذ 3000 سنة قبل الميلاد، وكان الرومان يعرفونها كمركز رئيسي لصيد اللؤلؤ وقد استمرت كأكبر مركز لصيده وتسويقه في الخليج العربي إلى أن قل شأن هذه الصناعة فجأة في القرن الحالي كان يسهم في الغوص على اللؤلؤ في الخليج العربي ما يقرب من 3000 سفينة، ولكنها في عام 1940 هبطت إلى 850 سفينة .ومن الموارد التي مازالت تستثمر حتى اليوم صيد الأسماك، وتهيئ مياه الخليج الضحلة في الركن الشمالي الشرقي لجزيرة البحرين، إلى الشمال مباشرة من جزيرة سترة، مكاناً صالحاً لإقامة مصايد الأسماك يسهم القطاع التجاري لصيد الأسماك0.4 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي، لكن رغم ضحالته له أهمية من المنظور الاجتماعي والاقتصادي لأنه يوفر النشاط الاقتصادي الرئيسي وفرص العمل لسكان القرى المحلية. [1]

ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين .حيث يسيطران على الاقتصاد ويمدونه بحوالي % 40 من العائدات، البحرين هي أول دولة من دول الخليج العربية يكتشف فيها النفط وبسبب النسبة الاحتياطية المحدودة ,عملت البحرين منذ العقد الماضي بتنويع الاقتصاد وثبتت إنتاجها للنفط بحوالي 40000 برميل في اليوم من حقل البحرين البري و150000 برميل في اليوم من حقل أبو سعفة البحري، وكذلك تنتج الغاز الطبيعي بكمية 1.4 مليار قدم مكعب في اليوم ويتوقع أن تبقى النسبة الاحتياطية لحوالي 30 سنة قادمة. [2]

ويمارس الناس الزراعة الكثيفة في الجزء الشمالي من النطاق الهامشي الذي يحيط بأطراف الجزيرة فهناك تتعاون المياه العذبة الجيدة والتربة المناسبة في خلق نطاق متصل من أشجار النخيل وتشغل بساتين النخيل النطاق الساحلي الذي يمتد إلى الغرب من مدينة المنامة، وكثير من الأراضي الرملية المنخفضة في جزيرة المحرق التي تقع في مواجهة المنامة وفي جزيرة سترة التي تقع في مواجهتها إلى الجنوب. [3]

---

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع السابق**، ص 18.

2 محمد البزاز،" السياسة الخارجية للبحرين المحددات والانجازات والتحديات "، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 42 (2007) ص 138.

3 أحمد سمير القدرة، **المرجع نفسه**، ص 19.

وقد أفادت البحرين من موقعها في فترة ما قبل اكتشاف النفط بصفتها موقعا تجاريا فهي تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وعلى بعد 22 كيلو مترا من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، وهي في موقع وسط تلتقي فيها خطوط الملاحة والتجارة الدولية العابرة إلى منطقة الخليج العربي ,ومن ثم فقد اعتمد اقتصاد البحرين على التجارة إضافة إلى استخراج اللؤلؤ في مرحلة سابقة، وكذلك إصلاح السفن والزراعة وصيد السمك، كما أتاح لها موقعها الفُرصة لتكون مركزاً دولياً للتسهيلات المالية والخدمات المصرفية وهو ما انعكس إيجاباً على البحرين وسكانها. [1]

أدى الموقع الجغرافي المتميز للبحرين إلى سعي العديد من القوى الدولية والإقليمية تاريخياً إلى السيطرة عليها حيث جعل منها ذلك الموقع مركزاً تجارياً مهماً تتجمع فيه البضائع القادمة من أوربا والهند ليعاد تصديرها إلى المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية ,وتُ صدر منه بالمقابل البضائع الهندية إلى أوربا.

ثالثا: المناخ في البحرين.

تسيطر على البحرين بيئة تتراوح بين الجافة وشديدة القحولة وبحسب المعايير المعتمدة لتحديد درجة الجفاف تعتبر البحرين قاحلة أو شديدة الجفاف نتيجة للتغيرات الكبرى التي تنتاب ظروفها المناخية، ويتميز البلد بحرارته المرتفعة جداً وبعدم انتظام هطول الأمطار والتي تكون في كثير من الأحيان شحيحةً، كما يتسم بمعدلاته المرتفعة على صعيد التبخر والنتح (التي تتعدى ذروتها (10مليمترات/يوم في شهر يوليو) / وبمستويات الرطوبة العالية بسبب مياه الخليج المحيطة بالبلد.

ويبلغ متوسط درجة الحرارة 17 درجة مئوية في الشتاء (ديسمبر– مارس) و35 درجة مئوية في فصل الصيف (يونيو– سبتمبر) ويمتد موسم الأمطار من نوفمبر إلى أبريل، مع متوسط سنوي يبلغ 83 مليمتر، وهو يكفي فقط لتغذية النباتات الصحراوية الأكثر مقاومةً للجفاف، ويفوق المعدل السنوي للرطوبة النسبية 67 في المائة في حين يبلغ المعدل السنوي للتبخر المحتمل 2099 مليمتراً. [2]

إذن فللبحرين موقع استراتيجي هام ويعتبر مركزا للتجارة وتتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية.

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع السابق**، ص 19.

2 محمد البزاز، **مرجع السابق**، ص 138.

المطلب الثاني: ملامح النظام السياسي البحريني.

النظام السياسي في البحرين هو ملكي دستوري وراثي، وقد تم تناقله من الشيخ عيسى بن سلمان أل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى أل خليفة ملك البلاد، وينتقل من بعده إلى اكبر أبناءه، وهكذا طبقة بعد طبقة إلا إذا عين الملك قيد الحياة خلفا له ابنا أخر من أبناءه غير الابن الكبير، وذلك طبقا لحكم مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي: تنظم أحكام التوارث بمرسوم ملكي خاص تكون له صفة دستوره فلا يجوز تغيره وفقا لإحكام المادة 120 من الدستور، ونظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في الدستور. [1]

تعتبر مملكة البحرين إحدى تلك الدول العربية التي بدأت المشروع الإصلاحي مع بداية الألفية الثالثة، ويعدّ وضع المشروع الإصلاحي لمملكة البحرين اللبنة الأولى لبناء نظام سياسي دستوري يقوم على المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق مجلس النواب، واستطاع المجلس خلال عقد من الزمان بمشاركة السلطة التنفيذية وأجهزة الدولة الأخرى رسم وصنع السياسات العامة للدولة، وبناءً على ذلك سوف نتناول في الصفحات القادمة مقومات وتكوين السلطة التشريعية، والعلاقة الدستورية بين مجلس النواب وكل من جلالة الملك والسلطة التنفيذية؛ من أجل معرفة دور مجلس النواب في صنع السياسات العامة للدولة على جميع المستويات.

لقد كانت ولا تزال مملكة البحرين في مقدمة دول العالم الثالث التي يآمنت بضرورة الديمقراطية في الحياة السياسية .وأخذت البحرين هذا الاتجاه بعد المشروع الإصلاحي السياسي لجلالة الملك في عام 2001 حينها عادت جميع أشكال الحياة الديمقراطية في النظام السياسي البحري يبعد غياب طويل .ولقد مرَّت السلطة التشريعية في مملكة البحرين بمراحل متطورة عززت أركان المؤسسات التشريعية في النظام منذ نشأة الدولة في عام 1971 إلى أن صدرت التعديات على الدستور النافذ حاليًّا، وبهذا يعود دور السلطة التشريعية في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي في البحرين إلى البدايات الأولى للدولة . [2]

فالبحرين من بين الدول العربية الأولى التي تسعى إلى تطبيق الديمقراطية ومبدأ المواطنة داخل الدولة.

---

1 دستور مملكة البحرين، بوابة الحكومة الالكترونية، ص 03.

2 راشد أحمد الرشيد،" دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية "، **سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية**، (2019) ص 29، 30.

وفقاً لدستور مملكة البحرين المعدل في 14 فبراير لعام 2002 ، يكون حكم مملكة البحرين ملك يًا دستورًيا وراثيًا، الملك هو رأس الدولة .أما رئيس مجلس الوزراء فهو رئيس الحكومة التي يعين الملك وزراءها، ويشغل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة منصب رئيس مجلس الوزراء منذ إعلان استقلال البحرين.

ويتولى السلطة التشريعية في البحرين المجلس الوطني الذي يرأسه رئيس مجلس الشورى، ويتكون المجلس الوطني من مجلسين هما" مجلس الشورى "الذي يتألف من أربعين عضواً يُعينون بأمر ملكي، ومجلس النواب الذي يتألف من أربعين عضواً يُنتخبون عبر الانتخاب العام السري المباشر، وتكون مدة العضوية لأعضاء المجلسين أربع سنوات ولا يتم إصدار القوانين إلا بعد اتفاق كل من المجلسين، المعين والمنتخب ومؤدى ذلك واقعيًا قدرة المجلس المعين على استخدام حق الفيتو في مواجهة أي مشروع قانون لا يرغب في إصداره ويحق للملك إعادة مشروع القانون الذي تمت الموافقة عليه إلى مجلسي الشورى والنواب، ويكون له طلب إعادة مناقشته في ذات دور الانعقاد أو في الدور التالي له، ولا يمكن حصول موافقة المجلسين على المشروع بقانون الذي تمت إعادته بمرسوم ملكي إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء .وفي جميع الأحوال يكون للملك إحالة ما يراه من مشروعات القوانين قبل التصديق عليها إلى المحكمة الدستورية للتأكد من مدى مطابقتها للدستور، ولأي من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين. [1]

ويتمتع الملك في البحرين بسلطات تنفيذية واسعة، وله أن يباشر سلطاته مباشرة أو بواسطة وزرائه فهو يعين ويعفي رئيس الوزراء بأمر ملكي ولا يُسأل رئيس الوزراء ولا الوزراء وهو القائد الأعلى لقوة الدفاع وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وهو من يقترح تعديل الدستور والقوانين وهو الذي يختص بالتصديق عليها وإصدارها وهو المنوط به تقدير توافر الضرورة وإعلان حالة السلامة الوطنية أو الأحكام العرفية، وهو الذي يصدر المراسيم، واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط ولوائح تنظيم المصالح والإدارات العامة، وهو الذي يدعو لإجراء الانتخابات لمجلس النواب ويفتتح أدوار انعقاده ويفضها، ويملك دعوة الشعب لاستفتاء العام وهو الذي يملك إصدار المراسيم بقوانين في حالات الضرورة فيما بين ادوار انعقاد مجلسي الشورى والنواب أو في حال حل مجلس النواب. [2]

---

1 راشد أحمد الرشيد، **مرجع السابق**، ص 33، 34.

2 **المكان نفسه.**

المطلب الثالث: التقسيمات الطائفية في البحرين.

إن البحرين مثل العديد من دول الخليج العربي تتمتع بتنوع طائفي لذلك سوف نفصل في هذا المطلب حول أهم الطائفتين الشيعة والسنة.

أولا: سكان دولة البحرين.

إنّ دولة البحرين، تلك الجزيرة الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي قبالة ساحل الخليج السعودي، قد شهدت قدرًا هائلاً من الاحتقان الطائفي خلال معظم العقد الماضي، ويعزى ذلك إلى نظامها الملكي ونخبتها التي تهيمن عليهما الطائفة السنيّة، إذ غالبًا ما تنشأ معارضة بينهما وبين أغلبية السكان الذين ينتمون إلى الطائفة الشيعية، ولطالما اكتنف الغموض والجدالات العقيمة الطبيعة الحقيقية لهذا الانقسام وحجمه، وبعكس ما يمكن تصوّره، لقد اتّضح أنّ النخبة السنية في البلاد والشارع الشيعي يملكان في الواقع وجهات نظر متشابهة جدًا تتّسم بالإيجابية عمومًا وخاصةً بشأن التعايش مع بعضهما البعض ومع الدول العربية المجاورة كما وأنهما يميلان إلى الاتفاق على تعزيز السلام الفلسطيني الإسرائيلي، لكن يختلف مواطنو البحرين السنّة والشيعة بشكل واضح في مواقفهم تجاه سياسات إيران ووكلائها في المنطقة. [1]

يشكل الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية هي اللغة الرسمية المعترف بها محليا، وبنص الدستور 1973 ودستور 2002 فإن الشريعة الإسلامية تعتبر مصدرا رئسيا للتشريع، وينقسم المجتمع البحريني طائفياً إلى سنة وشيعة ولا يعرف بالضبط نسبة السُنة إلى الشيعة ولأسباب سياسية لم تؤخذ بيانات التعداد العام حول المذهب الذي ينتمي إليه الفرد إلا أن الإحصاء الوحيد الذي تم على أساس مذهبي كان عام 1940، حيث تبين أن عدد أفراد الشيعة 46.359 ألف نسمة والسُنة 41.984 ألف نسمة أي أنهم كانوا يشكلون ما نسبته من السكان 52.5 بالمائة إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن اختل التوازن الطائفي لصالح الطائفة الشيعية وارتفعت نسبتهم. [2]

---

1 ديفيد بولوك،" السنة والشيعة في البحرين "، على الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/bahrain تاريخ التصفح: 2020/09/01.

2 أحمد سمير القدرة، **المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني**، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2014) ص 21.

ويقدر باحثون آخرون هذه النسبة بحوالي 70 % من مجموع السكان بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالي 30 % وتقدر إحصاءات أخرى نسبة السنة ب 40 %من السكان في حين يشكل الشيعة 60% منهم ويشكل الشيعة من أصول عربية 95 % منمجموع شيعة البحرين وهم من الشيعة الإمامية إلا أن هناك من يقدر الشيعة من أصول فارسية 25 إلى 30 بالمائة، من إجمالي الشيعة البحرينيين ,فيما تشير تقديرات أخرى إلى أن الشيعة من أصول إيرانية يمثلون % 22 من مجمل الشيعة في البلاد، على جانب أخر فإن هناك من يشكك في أصل شيعة البحرين العرب وفي المكان الذي جاءوا منه ,ويقول إنهم تعرب دون شجرة نسب إلا أن هناك من يؤكد أنهم جاء أو من العراق، لأن اللهجة التي يتكلمون بها تقارب اللهجة العربية السائدة في جنوب العراق. [1]

وتنقسم مملكة البحرين إدارياً إلى خمس محافظات هي محافظة العاصمة والتي توجد بها مدينة المنامة عاصمة المملكة، ومحافظات الوسطى والمحرق والشمالية والجنوبية ووفقا لتعداد عام 2010، يقطن مدينتي المنامة والمحرق 42 % من عدد سكان المملكة .ويبلغ عدد المواطنين البحرينيين 666172 مواطنًا، يمثلون نسبة 46 % من إجمالي عدد سكان البحرين، البالغ عددهم 1234571 نسمة ويمثل المسلمون 70% من إجمالي عدد السكان، بينما يمثل معتنقو الديانات الأخرى من المسيحيين واليهود والسيخ والهندوس وغيرهم النسبة الباقية ويعد التعداد السكاني الذي تم إجراؤه في عام 1941، أخر حصر رسمي لأعداد السنة والشيعة من سكان البحرين، حيث مثل الشيعة فيه نسبة 52 % من عدد السكان في مقابل 48 % من السنة ومنذ ذلك التاريخ لا توجد أية إحصاءات رسمية عن نسبة الشيعة والسنة إلى إجمالي عدد المسلمين، وتشير التقديرات غير الرسمية الحالية للنسبة المئوية للطائفتين إلى أن الشيعة يمثلون نسبة تتراوح بين 60 % و70 % من عدد المسلمين بينما يمثل السنة نسبة تتراوح بين 30 % و40 % من إجمالي عدد المسلمين، وتجدر الإشارة إلى عدم وضوح أسس هذا التقدير وإلى كونه محل خلاف. [2]

إن مملكة البحرين تعتبر من الدول الطائفية التي تسيطر فيها الأقلية السنية على الغالبية الشيعية ومع هذا الاختلاف فان هناك جانب من الديمقراطية والتعايش داخل المجتمع لبحريني بين أطيافه، لكن هناك بعض المشاكل في الجانب السياسي.

---

[1] أحمد سمير القدرة، **مرجع السابق**، ص 21.

2 نايجل رودلي وآخرون،" تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق "، (مملكة البحرين، 2011) ص 31.

ثانيا: الشيعة في البحرين.

تقوم الهوية الشيعية للمواطنين البحرينين على أسس عقائدية مشابهة للعقيدة الشيعية العامة للأثنى عشرية إلى جانب ذلك فإن الهوية الشيعية تبني نفسها من خلال سرد تاريخي للشيعة في البحرين انطلاقا من أسبقية الاستيطان، ومن التراث الثقافي والاجتماعي الذي تأسس عبر قرون طويلة للوجود الشيعي في البحرين فقد أسس الشيعة منذ القرن السابع والثامن الهجري مدراس وحوزات علمية دينية ،كما تولى العديد من فقهاء الشيعة مناصب الحاكم الشرعي في البحرين. [1]

وينقسم الشيعة في البحرين إلى ثلاثة أقسام: البحارنة سكان البحرين الأصليين وهم شيعة من أصول عربية استوطنوا البحرين في فترات متباعدة من التاريخ فرارا من الاضطهاد الديني والسياسي أيام الأمويين والعباسيين أما القسم الثاني فهم الشيعة الذين وفدوا إلى البحرين من الإحساء والقطيف وسكنوا البحرين أبان اشتداد نشاط الحركة الوهابية في القرن التاسع عشر، أما القسم الثالث فهم الشيعة الذين قدموا من إيران واستقروا في البحرين منذ القرن السابع عشر في أثناء غزو الإيرانيين لها وهم من الأصوليين، بشكل عام هناك اتفاق على أن الشيعة من أصول عربية يشكلون غالبية الشيعة في البحرين، وان كانت هذه الغالبية تضيق أو تتسع بحسب اختلاف المصادر، ولعل هذا هو أحد الأسباب المهمة التي دفعت البحرينيين وأغلبيتهم شيعة إلى اختيار الاستقلال تحت حكم آل خليفة بدلا من الانضمام إلى إيران في السبعينيات من القرن الماضي حينما طالب الشاه بالبحرين في ذلك الوقت. [2]

ويرجع بعض الباحثين أسباب تزايد نسبة السكان الشيعة في المجتمع البحريني إلى عدد من العوامل أهمها بيئة الأرياف والقرى التي يعيش فيها الشيعة والتي تساعد على التكاثر ذلك أن من عادة سكانها الزواج المبكر وتعدد الزوجات وترتفع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدنية ويضيف البعض سبباً أخر لزيادة عدد الشيعة في البحرين وهو الهجرة الإيرانية إلى الجزيرة في أثناء فترة الحكم البريطاني.[3]

الشيعة في البحرين يشكلون أغلبية شعبية ويعيشون في انسجام مع باقي الطوائف خاصة السنة.

---

1 ديفيد بولوك، **مرجع السابق.**

2 أحمد سمير القدرة، **مرجع السابق**، ص 21.

3 **المكان نفسه.**

ثالثا: السنة في البحرين.

يشكل أهل السنة أقل من 35 % من المواطنين، ويمتمد الوجود التاريخي السني في البحرين لعصور قديمة جدا إلا أن القرن الثامن عشر يعتبر الفترة التي هاجرت فيها العديد من القبائل العربية السنية إلى البحرين بمعية آل خليفة سنة 1783 واستمرت هذه الهجرة متواصلة حتى بداية القرن العشرين باستقرار بعض فروع قبائل النعيم في البحرين ، من الناحية التاريخية فإن هناك علاقة وطيدة ربطت المؤسسة الدينية السنية بالعائلة الحاكمة عندما استقر آل خليفة في الزبارة واستقدموا لتأسيس مقرهم رجال الدين ورجال الاقتصاد آنذاك، وعندما استولى آل خليفة على البحرين استقرت العديد من القبائل المتحالفة مع آل خليفة في البحرين وهو ما فسره البعض على أنه بداية الوجود السني المؤسس في الجزيرة[1].

تشكلت الهوية السنية حالها حال الهويات الدينية الأخرى تحت عباءة رجال الدين السنة الذين كونوا لأنفسهم مرجعية دينية قوية ونافذة في الفترات الأولى إلا أن هذه المرجعية تلاشت وانتهت برحيل رجلها الأقوى القاضي قاسم المهزع إذ أدت وفاته إلى تلاشي المرجعية الضابطة للهوية السنية على المستوى الاجتماعي والسياسي فقد كان القاضي المهزع الرجل الوحيد الذي استطاع قيادة أهل السنة بمختلف توجهاتهم نظرا للنفوذ القوى الذي كان يحضى به لدى النظام السياسي، مع ذلك لم تمنع قوة القاضي المهزع من وجود أقطاب سياسيين سنة مثل الشيخ عبد الوهاب الزياني الذي يعد مصلحا اجتماعيا قاد أول عملية إصلاح لنظام التعليم وأسس أول مدرسة نظامية عربية بعد مدرسة الإرسالية الأمريكية والمدرسة الإيرانية ثم قاد عملية إصلاح سياسي أسس من خلالها مؤتمرا للمطالبة بالإصلاحات السياسية في البحرين سنة 1923 وقد نفي على إثر ذلك مع زميله أحمد بن لاحج إلى الهند ومارس من هناك معارضة في المنفى للسياسة البريطانية ودعما للحاكم المعزول عيسى بن علي. [2]

إذن تتشكل طائفة السنة من: عرب من سكان البلاد الأصليين الذين يقطنون البلاد منذ مئات السنين وعرب هاجروا إلى البحرين في منتصف القرن الثامن عشر، ومنهم الأسرة الحاكمة وعرب الهولة وهم من قبائل بني كعب الذين كانوا يسكنون الساحل الشرقي للخليج العربي ثم هاجروا إلى البحرين.

---

1 عبد الهداي خلف، **بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة**، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000) ص 34.

2 كورتني فرير،" التحدّيات التي يواجهها الإسلام السنّي في البحرين "، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، (مارس 2019) ص 06.

المبحث الثاني: دراسة عامة حول دولة الكويتة.

الكويت من بين الدول الصغيرة والتي تتمتع بتنوع طائفي كبير لذلك في هذا المبحث سوف نحاول التفصيل أكثر حول الكويت.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لدولة الكويت.

أولا: الموقع الاستراتيجي للكويت.

تقع دولة الكويت في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، في أقصى شمال غرب الخليج العربي فيحدها من الشمال والشمال الغربي جمهورية العراق، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشرق الخليج العربي وتقع الكويت بين دائرتي عرض 45. 28 و30.05، شمال خط الاستواء وبين خطي طول 46.30 و48.30، شرق خط جرينتش، وتبلغ مساحة الكويت حوالي17.818 ألف كيلومتر مربع وهذا الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت جعل لها أهمية بين دول العالم. [1]

حيث تمتعت دولة الكويت بكل خصائص الموقع الجغرافي المتميز وذلك بالنظر لعدة أسباب:

1- موقعها الذي يمثل النهاية الطبيعية للطريق الملاحي البحري والتجاري، الواقع على طريق الهند ومنطقة الشرق الأقصى.

2- تمثل دولة الكويت البوابة والمدخل الطبيعي لشمال شرق الجزيرة العربية، وتُعَدُّ مركزًا لتجارة السكان الوافدين عليها من نجد والإحساء وبادية الشام، وتصريف بضائعهم منها.

3- شهرتها بأنها منطقة ترانزيت، أو منطقة لتجارة العبور قليلة الضرائب.

4- نشاط دولة الكويت البحري والتجاري، فهي أحد أهم الموانئ في شمال إقليم الإحساء، خاصة مع ظهيرها البري وملحقاتها من الجزر.

5- تميز الكويتيون بالمهارة في نقل التجارة بين موانئ الخليج وسواحل الهند والشرق الأفريقي. [2]

---

1 عبد الله محمد الهاجري وآخرون، **تاريخ دولة الكويت**، (الكويت: وزارة التربية، 2019) ص 22.

2 **المكان نفسه.**

خريطة رقم 02: الخريطة السياسة لدولة الكويت.

المصدر: موقع: www.mapsofworld.com

إذا كما هو ملاحظ في الخريطة التي تبين وتوضح دولة الكويت بكامل تفاصيلها، فمن الشمال نرى انه يحدها دولة العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي كما أنها قريبة جدا من دولة إيران من الجهة البحرية.

ثانيا: التضاريس في دولة الكويت.

ينحدر سطح دولة الكويت انحدارًا تدريجيًا من الغرب إلى الشرق باتجاه سواحل الخليج العربي ، ولا يزيد أعلى ارتفاع في المناطق الغربية على 300 متر فوق سطح البحر.

ويتكون السطح من سهول رملية مستوية تتخللها بعض التلال قليلة الارتفاع، يصل ارتفاع بعضها إلى ما يقارب 145 مترًا، وفي شمال الكويت توجد سلسلة تلال مثل حافة جال الزور ويبلغ ارتفاعه نحو 137 مترًا وتلال كراع المرو ويبلغ ارتفاعها نحو 183 مترًا، وتلال الليلح .وفي الجنوب توجد بعض التلال على شكل قباب، كما في تل برقان وتل وارة الواقع إلى الجنوب من مدينة الأحمدي .ومن أهم المظاهر التضاريسية في دولة الكويت هضبة الأحمدي الذي تأخذ الشكل الطولي، وتمتد في اتجاه شمالي جنوبي لمسافة تقترب من 30 كم ويصل أقصى ارتفاع للهضبة حوالي 137 كيلو مترًا فوق سطح البحر وتضم الكويت عدة أودية صحراوية جافة من أشهرها، وادي الباطن وهو الحد الفاصل بين الحدود الكويتية العراقية بمسافة 150 كيلومترًا ، ويسير مع الحدود الغربية للكويت وفي الغرب يوجد سهل الدبدبة الذي يحتل مساحة كبيرة في غرب وجنوب دولة الكويت. [1]

أما ما يتعلق بطبيعة الأراضي، فدولة الكويت ذات طبيعة صحراوية، والأجزاء الصالحة للزراعة محدودة ومحصورة في بعض المناطق ك(الفحيحيل، والمنقف، والفنطاس، والوفرة، والجهراء، وأبو حليفة، والعقيلة، والشعيبة والدمنة)وذلك بسبب توافر المياه الجوفية، ومن الناحية الجيولوجية فدولة الكويت جزء من الكتلة العربية حيث تفصل بين العراق وبين الهضبة الصحراوية التي تُكوِّن شبه الجزيرة العربية، وبشكل عام يتكون سطح دولة الكويت من سهول رملية منبسطة تتخللها بعض التلال قليلة الارتفاع، وينحدر سطحها نحو الشرق. [2]

إذن فالكويت تعتبر من الدول الصحراوية التي تتمتع بالعديد من المناطق ذات الطابع الرملي، وبعض المناطق الأخرى السهلية

---

1 عبد الله مشعل العنزي، " نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية "، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد24، العدد 22 (1996) ص 14.

2 **المرجع نفسه**، ص 15.

خريطة رقم 03: تضاريس دولة الكويت.

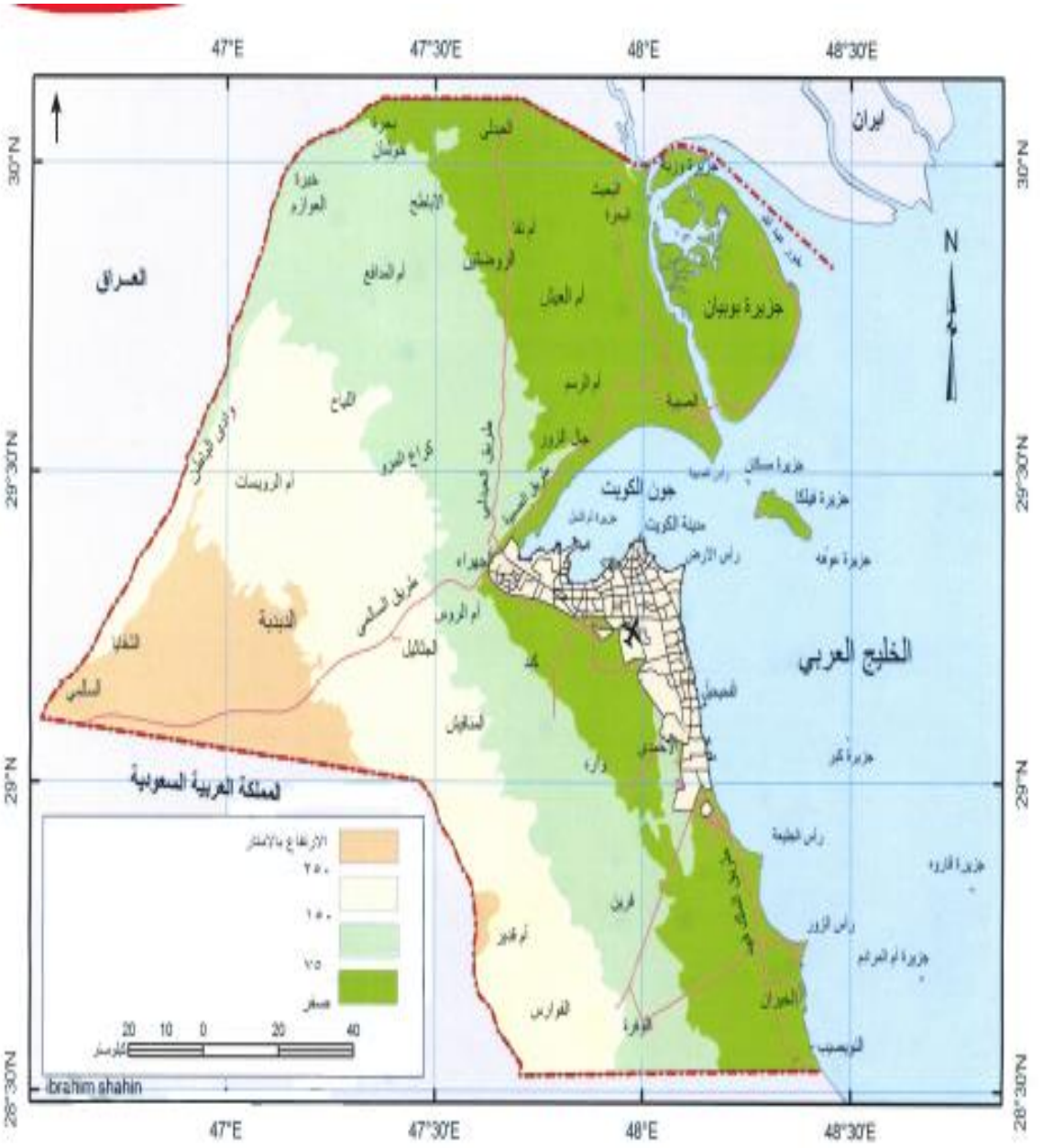

المصدر: www.mapsofworld.com

كما ملاحظ في الخريطة التي توضح تضاريس دولة الكويت فباللون البرتقالي هي أعلى المناطق ارتفاعا، وتبدأ بالانخفاض في اللون الأصفر حتى وصول إلى اللون الأخضر وبالتحديد المناطق الساحلية، وهذا ما يجعل منها دولة يختلف فيها المناخ.

إذن فالكويت تتمتع بالعديد من التضاريس التي تميزها عن باقي الدول بالإضافة إلى العديد من الجزر المحيطة بها والتي سوف نذكرها في النقطة الآتية.

ثالثا: جزر دولة الكويت.

تنتشر في المياه الإقليمية الكويتية عدة جزر تختلف فيما بينها في تكوينها ومساحاتها وخصائصها وموقعها الإستراتيجي.

للكويت عشر جزر أكبرها من حيث المساحة الجغرافية جزيرة بوبيان، والتي تمثل حوالي نسبة 5% من المساحة الإجمالية للبلاد، وهناك أيضًا وربة، ومسكان، وعوهة، وفيلكا، وأم النمل، وكبر، وقاروة، وأم المرادم، إضافة لجزيرة الشويخ التي أصبحت جزءاً من ميناء منطقة الشويخ، وتُعَدُّ جزيرتا وربة وبوبيان من أهم الجزر الكويتية التي كانت تمثل مطمعًا ومطلبًا دائمً للعراق، حيث كان حريصًا على ضمها في مختلف مراحل صراعه مع دولة الكويت ، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أنه يُعدهما الجزيرتين الأهم اللتين ستمنحانه منفذًا بحريًا مناسبًا له على الخليج العربي، وتُعَدُّ فيلكا أهم الجزر الكويتية من حيث التاريخ بما تحتويه من إشارات ودلائل أثرية ومعمارية قديمة، كما تعد جزيرة فيلكا أو إيكاروس الجزيرة الثانية من حيث المساحة، وتحتوي فيلكا على بقايا وشواهد تاريخية وأثرية متعددة ، ومن المعروف أن هذه الجزيرة تحديدًا قد ذكرها الرحالة الغربيون وذكرتها كذلك المصادر اليونانية والرومانية القديمة، كما عملت فيها حديثًا بعثات استكشافية متعددة للكشف عن آثارها وبيان طبيعة الحضارات التي ازدهرت فوق أرضها. [1]

أما جزيرة وربة فهي آخر الجزر التابعة لدولة الكويت من جهة الشمال، وعوهة هي جزيرة صغيرة المساحة تقع إلى الجنوب الشرقي من فيلكا والمسافة بينهما نحو اثني عشر ميلاً، كذلك تقع جزيرة كُبر في الجنوب من جزيرة فيلكا، وتبعد عنها نحو تسعة عشر ميلاً ونصف الميل، ومساحتها تقارب مساحة جزيرة عوهة وهناك كذلك جزيرتا مسكان وقاروه اللتان تعدان من أصغر الجزر الكويتية مساحةً، وتقعان ناحية الجنوب، كما تُعَدُّ أم المرادم آخر جزر الكويت من هذه الناحية نفسها، والجزر الكويتية عمومًا غير مأهولة بالسكان ما عدا فيلكا لكنها أصبحت غير مأهولة بعد أحداث الغزو العراقي لدولة الكويت سنة 1990 . [2]

إذن فللكويت العديد من الجزر التي تحيط بها، وتشكل موقعها الجغرافي.

---

1 غيورغي بونداريفسكي، تر: ماهر سلامة، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994) ص 31.

2 **المرجع نفسه**، ص 34.

ثالثا: موارد دولة الكويت.

تتمتع الكويت باقتصاد مزدهر، حيث تملك موارد هائلة من النفط الخام قُدرت ب 101.5 مليار برميل في 2017 وبلغ إجمالي الناتج المحلي 120,127 مليار دولار في 2017 ويشكل قطاع النفط حوالي 90% من إيرادات الصادرات .وبلغ صافي إيرادات الصادرات النفطية في الكويت 46 مليار دولار في 2017، أي حوالي % 40 من إجمالي الناتج المحلي ونظراً لقلة عدد سكان الكويت يصل نصيب الفرد من صافي إيرادات الصادرات النفطية إلى 11,303 دولارات، وهو ثاني أعلى مستوى لنصيب الفرد في مجلس التعاون الخليجي بعد قطر تعتمد الكويت اعتماداً شبه حصري على منتجات النفط والغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وإنتاجها الضخم من مياه البحر المحلاة لكن نظراً لما يعانيه إنتاج الغاز من ضعف التنمية، يعتبر البلد حالياً مستورداً صافياً للغاز الطبيعي المسال .وترمي الكويت إلى تحقيق هدف غير ملزم وهو زيادة نسبة الطاقات المتجددة في إجمالي الطلب على الطاقة إلى حوالي % 15 بحلول عام 2030. [1]

خريطة رقم 04. النفط والغاز في دولة الكويت.

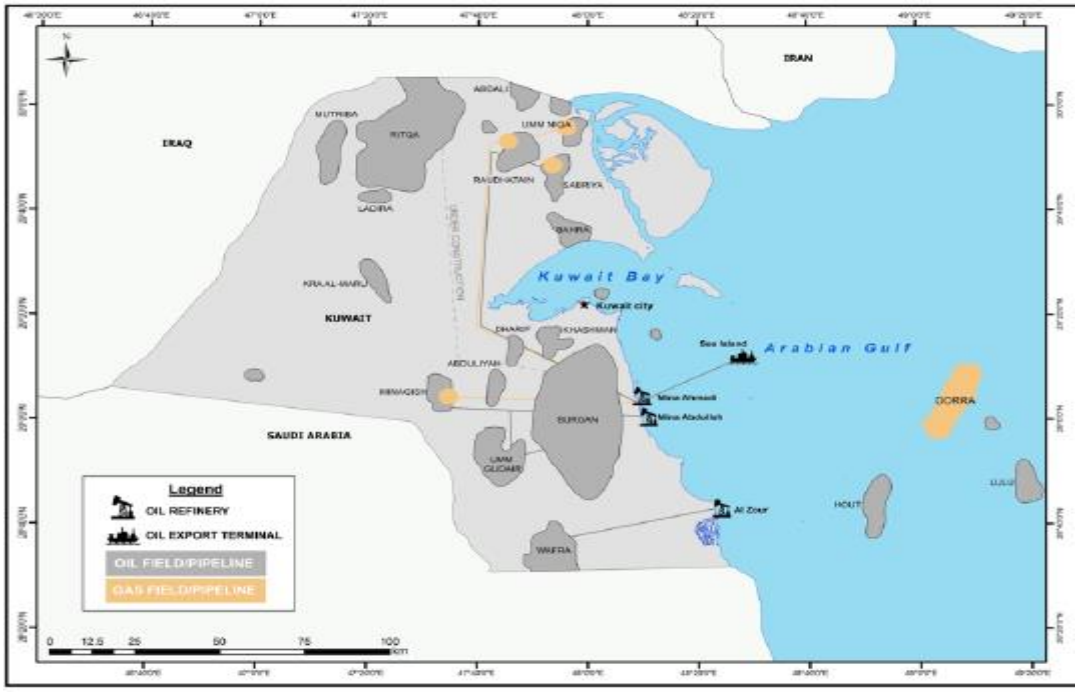

المصدر: معهد الكويت للأبحاث العلمية.

1 تقرير،" أفاق الطاقة في دولة الكويت "، الكويت: **مركز أبحاث الطاقة والبناء، معهد الكويت للأبحاث العلمية** 2019، ص 24، 25.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لدولة الكويت.

سوف يتم تقسم النظام السياسي للكويت إلى مرحلتين مرحلة قبل الاستقلال ومرحلة بعد الاستقلال.

أولا: النظام السياسي الكويتي قبل الاستقلال.

شهد النظام السياسي الكويتي العديد من التطورات منذ نشأة الكويت حتى تأسيس الدولة الكويتية الحديثة عام 1961 وترجع الجذور التاريخية لهذه التجربة إلى المراحل المبكرة من نشأة الكويت، حيث قام الحكم فيها منذ تأسيسه على أساس مبدأ الشورى وقد كانت طريقة اختيار الحاكم أقرب إلى عقد اجتماعي غير مكتوب بين الحاكم والمحكومين ، وكان هذا العقد يقوم على نظام البيعة مقابل مبدأ الشورى. [1]

اختار أهالي الكويت الحاكم الأول الشيخ صباح الأول عام 1716 بطريقة توافقية وتشاورية، فمن ناحية كانت لوالده الزعامة على قبيلته منذ أن كانوا في نجد، ومن ناحية ثانية كان هو الوحيد من بين زعماء القوم الذي يقيم إقامة دائمة في الكويت، ولقد تولى حكم الكويت الشيخ مبارك الصباح في الفترة ما بين1896 1915، وتميز حكمه ببروز دور المعارضة السياسية التي قادها كبير الأعيان وقتذاك الشيخ يوسف آل إبراهيم وبعد وفاة الشيخ مبارك1915 خلفه ابنه الشيخ جابر مبارك واستمر حتى توفي عام 1917، ثم الشيخ سالم مبارك الذي توفي عام 1921، وقد وافق الشيخ أحمد على هذه العريضة وقام بتأسيس مجلس الشورى عن طريق تعيين 12 عضو من تجار الكويت وأعيانها وهو ما يعد تقنين للمشاركة الشعبية في الحكم.

وتعتبر المشاركة الشعبية في الحكم في الكويت من التجارب الرائدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية فهي تجسيد تجربة ديمقراطية تعتبر من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجا شوريا يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعا ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته والتشاور معه في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد، وقد تجسد ذلك مؤسسيا من خلال أول مجلسا شوريا في البلاد عام 1938، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على المشاركة في الحكم، وتؤكد الوثائق الدستورية السابقة على الدستور الدائم في الكويت أن الوثيقة التي وضعها مجلس الشورى في عام 1938 هي أول دستور كويتي. [2]

---

1 أحمد الرشيدي وآخرون، **الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية** (الكويت، دار سعاد الصباح، 1993) ص 29.

2 **المرجع نفسه**، ص 30، 31.

ولقد تأثرت الكويت بما مرت به المنطقة من أحداث خلال فترة الخمسينيات وبداية الستينيات حيث كان هناك رغبة جامحة للاستقلال الوطني والتخلص من الاستعمار والمطالبة بتحرير البلدان العربية، ومن هنا نشأت الحركات الشعبية التي تطالب بالاستقلال والتخلص من التبعية، ولقد تواكبت مع تلك الحركة حركة شعبية في الكويت تسعى إلى التخلص من التبعية لبريطانيا، وحينما بدأت بريطانيا بإعادة حساباتها ومراجعة سياساتها في المنطقة، قررت منح إمارة الكويت استقلالها بمذكرة بعثها المقيم السياسي للمملكة المتحدة في الخليج إلى حاكم الكويت في 19 يونيو 1961 ورد الحاكم عليها في نفس اليوم وتصبح الكويت دولة مستقلة ذات سيادة ويعتبر هذا اليوم هو يوم استقلال الكويت. [1]

ثانيا: النظام السياسي الكويتي بعد الاستقلال.

تعتبر الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، تحصلت على استقلالها بتاريخ 19 يناير 1961، وبهذا انتهى عهدها بالحماية البريطانية بعد إبدال المعاهدات السابقة مع بريطانيا بمعاهدة صداقة.

لقد عمدت الكويت إلى العمل بهذه السياسة بعد أن تم الإعلان عن استقلال الكويت في 19 يناير1961 حيث أعلنت الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد الدستور في جويلية 1961 وجرت أول انتخابات في ديسمبر من نفس السنة.

كما انعقد أول اجتماع للمجلس التأسيسي المنتخب في 20 يناير 1962، انتهت أعماله بتبني دستور مؤقت يتكون من 38 مادة، تتضمن الحريات الأساسية للكويتيين بهدف تحقيق المزيد من الإصلاحات.

وفي 29 يناير 1963 أعد المجلس التأسيسي الدستور الجديد الذي يتألف من183 مادة ليجسد بالفعل تلك الإصلاحات السياسية التي وعد الأمير مواطني الكويت بها.

ولكن رغم تلك المراحل التي قطعتها ومرت بها التجربة الدستورية في الكويت إلا أنها عرفت الكثير من الأزمات الدستورية والسياسية التي تسببت فيها بعض الأحداث. [2]

إذن فقد واجهت الكويت العديد من العراقيل التي حالت دون وضع نظام سياسي متكامل وهذه العراقيل معظمها تمثل في التزوير، وعدم تطبيق بعض المواد الدستورية خاصة لعام 1972، بالإضافة إلى حل مجلس الأمة.

---

1 أحمد الرشيدي، **مرجع السابق**، ص 34.

2 فتيحة ناير بن رقية، **التحولات السياسية في الكويت والبحرين – دراسة مقارنة** –، رسالة ماجستير (جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007) ص 52.

إن هذه المشاكل التي عطّلت من تطور مسيرة التحول السياسي في الكويت لم تأت من العدم و إنما هي وليدة الواقع السياسي ومرهونة بخصوصيات المجتمع الكويتي المتمثلة في العقلية العصبية والقبلية والعقلية التراتبية كما نجمت كذلك عن سياق تراكمات اقتصادية وسياسية محلية تنوعت بين صراعات طائفية ودينية وأزمات سياسية أعاقت من حركة التحول السياسي ورغم تلك الأزمات والنزاعات، انتعشت الحياة السياسية وانتهت بمطالبة أبناء الطبقة الوسطى بتأسيس أحزاب سياسية عوض الجمعيات والروابط الاجتماعية، كما نادت بمنهج ذوي الكفاءة والجدارة في وظائف الدولة بدلا من الاعتماد على المعايير التقليدية. [1]

ثالثا: النظام السياسي بعد 2003.

حددت المادة الرابعة من الدستور الكويي النظام السياسي بأنه نظام وراثي الكويت إمارة وراثية في ذرية مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أمري بناء على تزكية الأمر ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفي حالة عدم التعين على النحو السابق يزكي الأمر لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد، وفي الباب الرابع من الدستور الكويتي (السلطات) الفصل الأول (أحكام عامة) بينت المادة 50 طبيعة العلاقة بن السلطات الثلاث يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور. [2]

استمر النظام الدستوري الكويتي بالتطور خال العقود الماضية، كما لاحظنا سابقاً في السردية التاريخية التي مر بها النظام، متفاعاً مع الإرهاصات والتطلعات المحلية وتحديات البيئة الإقليمية، وصولاً إلى 13 يوليو 2003 الذي شكل نقطة تحول في النظام الدستوري، بسبب الفصل بن رئاسة الوزراء وولاية العهد لأول مرة، فلم يعد ممكناً منذ ذلك الوقت لولي العهد تولي منصب رئيس الوزراء؛ ما حسن من إمكانية المساءلة حيث عهد للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح برئاسة الحكومة فيما احتفظ الشيخ سعد العبد الله بولاية العهد وقد كان العرف يجري على أن يتولى ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء. [3]

---

1 فتيحة ناير بن رقية، **مرجع السابق**، ص 53.

2 الدستور الكويي، موقع مجلس الأمة، على الرابط: https://cutt0zXhU/us تاريخ التصفح: 2020/08/28.

3 مطهر الصفاري، **الديمقراطية الكويتية حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة منها** (الكويت، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات) ص 19.

وفي عام 2006، في أعقاب وفاة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في 15 يناير 2006 من ذلك العام، قام مجلس الأمة بدور فعال من خال ممارسة صلاحياته الدستورية في أثناء أزمة انتقال الحكم التي طرأت بعد وفاة الشيخ جابر، ولما كانت ولاية العهد للشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، فقد نودي به في مجلس الوزراء أمراً للباد؛ عماً بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون توارث الإمارة، ونظراً لظروفه الصحية التي حالت دون استطاعته تحمل أعباء الحكم قرر مجلس الوزراء تفعيل الإجراءات الدستورية والمقررة في المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة والمتعلقة بفقد الأمر القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، وبعد أن ثبت لمجلس الوزراء فقدان الأمر لهذه القدرة، عرض الأمر على مجلس الأمة الذي وافق بالإجماع، بجلسته المعقودة بتاريخ 24 يناير2006 على تنحية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح من منصب الإمارة، ونظراً لخلو منصب ولي العهد آنذاك ووفقاً للمادة الرابعة من قانون توارث الإمارة مارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة وقرر تزكية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمنصب أمر دولة الكويت، وبجلسته المعقودة بتاريخ 29 يناير 2006 بايع مجلس الأمة بالإجماع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمراً للبلاد وأدى اليمن الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسة خاصة عقدت في اليوم ذاته. [1]

وفي 7 فبراير 2006 زكى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولياً للعهد، الذي أدى اليمن الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 20 فبراير 2006 وبهذا حسم مجلس الأمة أزمة انتقال الحكم بثقة وباقتدار ومارس دوره الدستوري من خال تفعيل مواد الدستور وقانون توارث الإمارة، فقد استحدث مجلس الأمة نظاماً انتخابياً جديداً، على غر رغبة الأمر، وشارك بدور حاسم في أزمة الخلافة وفي عام 2009 وافق أمر دولة الكويت لأول مرة على السماح بامتثال أحد أعضاء السلطة التنفيذية، الذي كان رئيس الوزراء، لتحقيق برلماني؛ ما شكَّل ضغطاً على رئيس الوزراء ودفعه للاستقالة في نوفمبر 2011. [2]

الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

1 مطهر الصفاري، **مرجع السابق**، ص 20.

2 **المرجع نفسه**، ص 20.

المطلب الثالث: الخريطة الطائفية في الكويت.

المجتمع الكويتي هو عبارة عن مزيج من القبائل التي تنقسم طائفيا، لذلك سوف نرى أهم هذه الطوائف.

أولا: نشأة المجتمع الكويتي.

تعود نشأة الكويت الحديثة إلى بداية القرن السابع عشر عندما توافدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى هذه المنطقة قادمة من نجد بحثا عن عيش أفضل وابتعادًا عن النزاعات التي كثيرًا ما تنشأ حول المراعي وموارد الماء وأطلق على أبناء تلك الجماعات المهاجرة اسم العتوب وقد تحول هؤلاء فنزلوا في أكثر من موقع على ساحل الخليج العربي، ثم استقر بهم المقام في الكويت، وجاؤوا على دفعات مختلفة، كان أكبرها في بداية القرن الثامن عشر. وكان من الواجب حينذاك اختيار تلك التجمعات قيادة تنظم حياتهم في مقرهم الجديد، فوقع الاختيار على الشيخ صباح بن جابر في 1718 ليكون أول شخص سجلته كتب التاريخ حاكمًا على الكويت وتوالى بعده عدد من الحكام الذين قاموا بمهمتهم خير قيام فدافعوا عن الكويت، ونظموا أعمال التجارة والغوص والسفر الشراعي، وحكموا البلاد بالعدل والشورى والرعاية الأبوية لأهلها، لا يستقيم الحديث عن الإنسان الكويتي دون وصف ديموغرافيته التي قامت على التعدّد منذ البداية، فإذا كان بعض السكان الذين أسَّسوا الكويت قد استقرَّوا في المكان الذي نسميه الآن مدينة الكويت، فإن الهجرة إلى الكويت بحدودها السياسية المعروفة حاليًا بدأت منذ زمن بعيد، وتتلخَّص صورة السكان في ذلك الزمان في أن معظمهم كانوا ينتشرون في الصحاري الداخلية، ويجوبونها كجماعات بدوية دائمة التنقل والترحال. [1]

هذا الخليط السكاني المتنوّع يأتي ضمن خصائص المجتمع الكويتي كمتصل حضاري، تتفاعل فيه البداوة والقبلية مع التحضّر والمدنية ومع الثقافات الوافدة بشكل كبير وعميق؛ بما انعكس على جوانب عديدة في المجتمع الكويتي، ذلك أننا نجد أن هناك شعورًا بالهوية لدى جميع المواطنين في إطار الانتماء إلى وطن واحد هو الكويت، يتفاعل هذا الشعور مع الثقافة العربية الإسلامية المحافظة، وينتج عنه الإحساس بالواجب المتمثِّل في حماية الهوية الوطنية؛ تلك الهوية التي تتسم بالطابع المحافظ تجاه عمليات التغيير والتحضّر في المجتمع الكويتي. [2]

---

1 فهد الفضالة، **الوجه الإنساني للمجتمع الكويتي عرض وتوثيق للمبادرات الخيرية الشعبية في الكويت**، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2017) ص 19، 20.

2 **المرجع نفسه**، ص 21.

استناد الى وزارة التخطيط داخل دولة الكويت فان عدد السكان في سنة 2020 وصل إلى 4.745.291 مليون نسمة، بما يقارب 70.24 بالمائة غير كويتيون وبالتحديد 3.333.027 مليون نسمة، و29.76 بالمائة كويتيون 1.412.264 مليون نسمة، أما بالنسبة للديانة في الكويت فهي الإسلام لكن منقسمة إلى طوائف اغلبهم السنة والشيعة اذ يمثل السنة في الكويت 70 بالمائة من السكان والشيعة يمثلون 30 بالمائة. [1]

جدول رقم 01: أعداد سكان الكويت 2020. (بالمليون)

عدد السكان الكويتيون.	عدد السكان الغير كويتيون.	المجموع.
1.412.264	**3.333.027**	**4.745.291**

المصدر: إعداد الباحث

ثانيا: الشيعة في الكويت.

يشكل الشيعة في الكويت أقلية لذلك سوف يتم التفصيل في عددهم وأصلهم العرقي والمذهبي.

ويمثل الشيعة جزءا أسياسيا من المجتمع الكويتي، بالرغم من صعوبة تحديد أعدادهم الحقيقية، في بلد يميل إلى الإسلام في تكوينه الديموغرافي، وبعض المصادر قدرت عددهم بـ 25%، إلى 30 % من إجمالي السكان.

ينقسم الشيعة في الكويت على أساس عرقي إلى:

1- **شيعة من أصل عربي**: وينحدرون أساساً من المنطقة الشرقية من السعودية، ويطلق عليهم اسم الحساوية نسبة إلى منطقة الإحساء، إضافة إلى أن عدداً منهم قدم إلى الكويت من البحرين ويسمون البحارنة.
2- **شيعة من أصل إيراني**: يطلق عليهم اسم العجم ويشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر وقد شجع الاستعمار البريطاني آنذاك هذا النوع من الهجرة لأسباب سياسية واقتصادية، [2]

---

1 سمية بلعيد،" تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية البحرين والكويت من منظور مقارن "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 12، (جانفي 2018) ص 432.

2 فلاح عبد الله المديرس،" الحركة الشيعية في الكويت "، موقع الراصد، على الرابط: www.alrased.net تاريخ التصفح: 2020/09/01.

وما زال هؤلاء يحتفظون ببعض العناصر الثقافية لأصولهم التاريخية، خاصة اللغة واللهجات العامية والفارسية والفلكلور الفارسي، وإلى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الأقلية ما عادت تذكر اللغة الأم الفارسية ويطلق على أفرادها اسم الطراريح. [1]

أما مذهبيّاً، فينقسم الشيعة في الكويت إلى أربع مدارس مذهبية:

1- **الشيخية:** ويطلق عليهم اسم جماعة الميرزا وإمامهم الميرزا حسن الإحقاقي ويعتبر مسجد الإمام الصادق في قلب العاصمة مركز تجمعهم، ومعظم مقلدي الميرزا من الحساوية، وأهم العائلات من هذه الجماعة: الأربش خريبط، الشواف، والوزان والشيخية هي انبثاق من التيار الإخباري.

2- **الإخبارية:** وهم البحارنة من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين، الذي يعد إمام الشيعة البحارنة، وأهم العائلات التي تنتمي إلى هذه الجماعة القلاف، الخياط، مكي جمعة، وحجي حامد.

3- **الأصولية:** وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق وإيران ولبنان وهذا وهم من المؤلف حيث أن الأصولية هي التيار العام للشيعة الإثني عشرية مقابل الإخبارية.

4- **الخوئية:** وهم بقية شيعة الكويت من أصول إيرانية، من المقلدين للمرجع الشيعي أبي الحسن الخوئي الذي كان يعيش في النجف والحقيقة أنهم من التيار الأصولي، و قد فات المؤلف الإشارة لتيار مرجعية الشيرازي وهم المنافسون للخوئية. [2]

وفيما يتعلق بتوزيع السكان، فقد كان الشيعة فيما سبق يميلون إلى السكن في مناطق وأحياء خاصة بهم، مثل الشرق، وبنيد القار، أما بعد ظهور النفط، وبعد حركة الاستملاكات التي قامت بها الحكومة والناتجة عن العوائد النفطية الكبيرة، انتقلت أغلبية الشيعة إلى مناطق جديدة مثل :القادسية، المنصورية، الدعية، الدسمة الرميثية، السالمية، حولي، والجابرية وقد تجاوز عدد المساجد الشيعية 28 مسجداً وأكثر من 60 حسينية.

الشيعة في الكويت أقلية وينتشرون في العديد من المناطق ويمارسون السياسية في دولة الغالبية فيها من السنة وذلك راجع لمبدأ المواطنة.

---

[1] فلاح عبد الله المديرس، **مرجع السابق.**

2 **المرجع نفسه.**

ثالثا: السنة في الكويت.

إن الطائفية السنية في الكويت تمثل الغالبية وتسيطر على الحكم تحت حكم عائلة الصباح، وترجع اصولهم الى قبائل العتوب وهم مجموعة من العشائر أو الأسر التي تنتمي إلى عدة قبائل من أبرزها قبيلة عنزة؛ تلك القبيلة العربية الكبرى التي كانت تستوطن منطقة نجد بشبه الجزيرة العربية، ومساكنهم الأفلاج الهدار(تحديدًا) وأشهر من ينتمي للعتوب آل صباح، وآل خليفة والجلاهمة، أما سبب تسمية العتوب بهذا الاسم، فيشير المؤرخون إلى أن اشتقاق أسماء القبائل من الأفعال كان أمرًا مألوفًا في شرق الجزيرة العربية آنذاك فالعتوب تكوَّنوا في الأساس من عشائر وأسر عربية مختلفة، اتحدت وتحالفت مع بعضها بعضًا، فالعتوب اسم يدل على الترحال وليس نسبًا. [1]

فبعد أن استقر العتوب، وأسسوا وطنهم الجديد بالكويت، و تشكلت واكتملت الهوية الجامعة لهذه القبائل والأسر المهاجرة ومن تبعها من السكان الجدد، وبعد عملية التأسيس، كان حتمً على الجميع الانضواء تحت السلطة التي تدير شؤون البلدة، وتسير أمورها، حيث يشير أحد موظفي شركة الهند الشرقية البريطانية فرنسيس واردن بالقول دخلت ثلاث أسر عربية ذات شأن هي آل صباح والجلاهمة وآل خليفة تحدوهم عوامل المصلحة والطموح في تحالف ومكثت على بقعة من الأرض على الساحل الشمالي الغربي من الخليج تسمى الكويت هذا وقد تم الاتفاق على تقسيم أمور البلاد بينهم. [2]

تنتمي العائلة الحاكمة إلى الطائفة السنية الأغلبية وينتسبون إلى قبيلة عنزة البدوية من وسط الجزيرة العربية وبالتالي يسمون أنفسهم بالأصليين، تأتي بعد عائلة الصباح في المكانة الاجتماعية مباشرة قبائل بني عتبة لاسم المظلة لمختلف القبائل البدوية التي هاجرت من منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج خلال القرن الثامن عشر، من بينها عشائر البحر والحمد والبابطين، بينما تخصص قبائل قبيلة الصباح في الجانب الدبلوماسي تخصصت العشائر النجدية الأخرى في التجارة والتبادل التجاري. [3]

---

[1] عبد الله محمد الهاجري، **مرجع السابق**، ص 69.

[2] **المرجع نفسه**، ص 70.

[3] ---، " السكان في الكويت "، على الرابط: htpp://www.fanack.com/ar/kuwait/ تاريخ التصفح: 2020/08/31.

خاتمة الفصل.

من خلال دراستنا في هذا الفصل والذي عنون بدراسة جيوسياسية لدولتي الكويت والبحرين، وبعد تفصيلنا في سرد المعلومات توصلنا إلى العديد من النتائج التي نحاول اختيار أهمها في النقاط التالية:

- تمتلك الكويت موقع استراتيجي مهم، وتتميز بتنوع طائفي حيث ينقسم المجتمع الكويتي إلى طائفتين أغلبية سنية وهي المسيطرة على الحكم والنظام السياسي وأقلية شيعية تحت حكم السنة، وتحاول الكويت تطبيق مبادئ الديمقراطية وتطبيق القوانين ومبدأ المواطنة.
- إن البحرين عبارة عن جزيرة في عرض البحر ويتميز موقعها بأهمية بالغة وكبيرة بالنسبة لها، كما تشهد البحرين تنوع طائفي كبير ففيها غالبية شيعية تحت حكم أقلية سنية، كما أن المجتمع البحريني متعايش مع بعضه في ظل مبدأ المواطنة.

الفصل الثالث

مقارنة تعامل الكويت والبحرين مع السنة والشيعة

الفصل الثالث: مقارنة تعامل البحرين والكويت مع السنة والشيعة.

مقدمة الفصل.

إن كل من البحرين والكويت تعتبران دول يتواجد فيها تعدد طائفي، وبالتحديد تهيمنان الطائفتان السنية والشيعية في كلا البلدين على باقي الطوائف، وذلك راجع لان الدين الإسلامي هو الغالب في هذه الدول وتمثل البحرين والكويت حالتين لدراسة تعامل الأنظمة السياسية مع التعدد الطائفي وكيف تواجه هذه الاختلافات، وتتشابه البحرين والكويت في العديد من المظاهر وتختلف في جوانب أخرى، لذلك ارتأينا أن تكون دراستنا دراسة مقارنة بين هذه الدولتان.

لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل انطلاقا من ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أوجه المقارنة من حيث الوضع السياسي.

المبحث الثاني: المقارنة من ناحية الحضور الاقتصادي.

المبحث الثالث: المقارنة من الناحية الاجتماعية.

المبحث الأول: أوجه المقارنة من حيث الوضع السياسي.

تعتبر كل من الكويت والبحرين من بين الدول الطائفية، والوضع السياسي فيهما يكون متشابها من حيث نوع والحكم، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الوضع السياسي لكل من السنة والشيعة في هذه الدول، وهل هناك اضطهاد لأحد الطوائف.

المطلب الأول: التمثيل في مؤسسات الحكم.

أن الديمقراطية البرلمانية أساسها سيادة البرلمان، ويكون البرلمان مسئول أمام الناخبين، والحكومة مسئولة أمام البرلمان، أما في النظام الرئاسي فان الرئيس يكون مسئول أمام كل من البرلمان وجمهور الناخبين، مع ضرورة التأكيد على أن أساس السلطة في كلا النظامين هو الشعب، كما وضح أن التمثيل السياسي، يتضمن سلسلة من المطالب تسير من الناخبين إلى الأحزاب التي تجمعها في برامج سياسية، وتنقلها عبر ممثليها إلى البرلمان والحكومة التي تعمل على تطبيقها. [1]

أن التمثيل السياسي يعتبر عملية متعددة المستويات ظاهرة متعددة المستويات، لان عملية التمثيل هنا تتضمن أكثر من مستوي للتفويض كما سبق ذكره، أما فيما يتعلق بأنماط التمثيل، فانه قد تطرق إلى نمطين من التمثيل وهما نمط تمثيل الأغلبية (الأكثرية) ونمط التمثيل النسبي (تأثير نسبي) ومع أن النمطين ناجمين عن عملية ديمقراطية، إلا أن هناك فروق بينهما فيما يتعلق بدرجة المسئولية والاستجابة للحكومة أمام المواطنين، إن نظم المساءلة للنواب المنتخبين في الديمقراطيات التمثيلية، ففي نمط تمثيل الأغلبية ، تستند فيه المساءلة على العلاقة المباشرة بين المصوت في الدائرة والنائب ، والذي يمكن أن تكون مساءلته في عقابه في الانتخابات التالية وهذا النمط ينطبق على نظم الانتخابات التي تعتمد على سيطرة الأكثرية. [2]

في هذا المبحث سوف نحاول معرفة التمثيل السياسي في مؤسسات الحكم لكل من دولة الكويت والبحرين وبالتحديد معرفة نسبة التمثيل للطائفة الشيعية والطائفة السنية.

---

[1] الطالب رزق موسي الزعانين، **التمثيل السياسي والديمقراطية** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012) ص04.

2 **المكان نفسه.**

أولا: الكويت.

يعد نظام الحكم كما سبق التطرق سابقا، ديمقراطيا ويشارك الشعب في حكم نفسه مشاركة فعالة، وتأخذ دولة الكويت بالنظام النيابي إذ يختار الشعب ممثليه ليمثلوه في كافة مظاهر السيادة وتأخذ بالنظام النيابي إذ يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية، وبذلك يقترب النظام السياسي في دولة الكويت من النظام البرلماني، كما تبنى الدستور الكويتي بعض مظاهر النظام البرلماني فيما أسنده إلى مجلس الأمة من اختصاص رقابي، يتمثل بأخذه بفكرة الأسئلة البرلمانية دون غيرها من الوسائل الأخرى والتي تتمثل بالاستجواب والتحقيق البرلماني، إن النظام الدستوري والمنبثق عن دستور دولة الكويت والقوانين المكملة له وما احي طبه من ظروف وملابسات ليس إلا حلقة من سلسلة متصلة الحلقات من التاريخ السياسي لدولة الكويت. [1]

تاريخيا كان الشيعة ومنذ الفترات الأولى لتأسيس الكويت في توافق تام مع أسرة آل الصباح باعتبارهم حكاما مرضيين لدى فئات المجتمع، ولم تكن المؤسسات الحديثة قد دخلت في تحديد الخيارات وبناء الشبكات السياسية داخل المجال السياسي، ولهذا كانت العلاقات بين الحاكم وفئات المجتمع علاقات مباشرة، وربما شخصية أيضا، خصوصا مع فئة الأعيان والوجهاء والتجار نتج عن ذلك تأسيس علاقة شراكة في إدارة المجتمع بين الوجهاء الأعيان من جهة والحكام من أسرة آل الصباح من جهة أخرى.

في العام 2017، تحدث النائب عدنان عبد الصمد في مجلس الأمة الكويتي لأول مرة عن هموم وهواجس الطائفة الشيعية، معتبراً ما تواجهه هو تمييز وإقصاء عن تولي المناصب الإدارية في الدولة، فضلاً عن تعقيدات بناء المساجد الشيعية التي يستغرق استخراج رخصة لبنائها سنوات طويلة، وطالما تجاهلت الحكومة الكويتية هذه الدعوات تحت عناوين مختلفة، أهمها عدم الرغبة في إثارة القوى الدينية الأخرى تارة، أو عبر مقايضة السكوت الشيعي بقضايا أمنية محددة تارة أخرى، الجديد. [2]

---

1 عبد اللطيف العتيبي، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013) ص39. 40.

2 عباس المرشد،" من المعارضة إلى الموالاة "، على الرابط: https://gulfhouse.org/posts/3911/ تاريخ التصفح: 2020/09/04.

ثانيا: البحرين.

تسيطر السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ويتولاها الملك ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وتتولى هذه السلطة وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، والإشراف على سير الجهاز الحكومي ورعاية مصالح الدولة، وقد حدد الدستور مهام وصلاحيات الملك ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ومسؤولياتهم ومن مسؤوليات السلطة التنفيذية التأكد من تطبيق القوانين وإنفاذها ورعاية مصالح الدولة يتألف مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، كما نصت المادة 44 من الدستور ونصت المادة 45 في الفقرة أ على أنه يشترط في من يلي الوزارة أن يكون بحرينياً، وألا يقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه السياسية والمدنية وتسري في شأن رئيس مجلس الوزراء الأحكام الخاصة بالوزراء، ما لم يرد نص على خلاف ذلك، وفي المادة 46 من الدستور يؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء. [1]

1: التمييز السياسي ضد الطائفة الشيعية.

هناك تميز سياسي في المناصب العليا في البحرين فغالبية المناصب تكون من نصيب العائلة الحاكمة والطائفة السنية، لكن الشيعة فهم محرومين من العديد من المناصب.

نقصد بالتمييز السياسي ضعف تولي أبناء الطائفة الشيعية في المراكز العليا للدولة وقلة وجودهم في مراكز القرار قياسا إلى نسبتها العددية بفعل المنع والتمييز، بينما نجد أن معظم المناصب القيادية في الدولة هي من نصيب العائلة الحاكمة أولا ثم الطائفة السنية ثانيا. فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى تكوين مجلس الوزراء وبعض المؤسسات والهيئات المهمة: يتكون مجلس الوزراء من 19 حقيبة وزارية 10 وزراء من العائلة الحاكمة، 6 وزراء من الطائفة السنية، 3 وزراء من الطائفة الشيعية، يضاف إليهم منصب أحد نواب رئيس الوزراء وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لثقلهم العددي والنوعي، يوجد في البحرين حوالي 24 مؤسسة وهيئة منبثقة من الدولة أو ذات ارتباط بمجلس الوزراء أو الديوان الملكي، وكلها مقتصرة في رئاستها أو إدارتها على أفراد العائلة الحاكمة، وفي معظمها على أبناء الطائفة السنية، في حين لا يوجد في أي منها أي فرد من أبناء الطائفة الشيعية. [2]

---

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع السابق**، ص 47، 48.

2 يوسف مكي،" مظاهر التمييز الطائفي في البحرين "، على الرابط:

http://www.bcsl.org.uk/arabic/214=p? تاريخ التصفح: 2020/09/05.

أما بالنسبة لقانون الانتخاب تم تفصيله على أسس طائفية اقصائية، بمعنى أن المناطق المكتظة من الناحية السكانية وهي في غالبيتها مناطق شيعية وتمثل في الوقت نفسه الكتلة الانتخابية الأكبر لا يمكنها أن تقدم إلى المجلس النيابي أكثر من 18 نائبا في جميع الأحوال، بينما الكتلة الانتخابية الأقل وهي السنية تستطيع أن تقدم 22 نائبا من أصل 40 عضوا هو العدد الكلي لأعضاء النواب. [1]

أما فيما يتعلق بوزارتي الداخلية والدفاع فيبرز التمييز والإقصاء تجاه الشيعة بشكل فاضح ومكشوف، حيث أن الطائفة مقصاة تاريخيا من تبوء المناصب القيادية في هاتين الوزارتين، وقد ازداد هذا الإقصاء خلال أربعة العقود الأخيرة، حيث لا يوجد ضباط كبار أو مهمين في هاتين الوزارتين، في حين يسمح لأبناء الطائفة السنية الالتحاق بمختلف قطاعات الأمن والدفاع بما في ذلك قوات الشغب، يضاف إليهم عناصر أجنبية غير بحرينية. وفي ضوء ما سبق تشير الأرقام إلى أن أبناء العائلة يمثلون 35% من ملاك الداخلية بينما يمثل أبناء السنة حوالي 55% وأبناء الشيعة حوالي 10% وهي نسبة متدنية جدا بالقياس إلى حجمهم العددي، وفي السياق نفسه وكشكل من أشكال الإقصاء والتمييز يمكن الإشارة إلى تركيبة ما يسمى بمجلس الدفاع الأعلى، حيث يتكون هذا المجلس من 14 عضوا 13 منهم من نصيب العائلة الحاكمة وعضو واحد من نصيب الطائفة السنية، بينما تم استبعاد الطائفة الشيعية تماما وكأنها غير موجودة. [2]

2: التمييز في الوظائف.

يُمارس التمييز الوظيفي تجاه الشيعة في المناصب الإدارية والتنفيذية في مختلف وزارات ومرافق الدولة، ويتجلى هذا التمييز في السلك القضائي، وهو ما يبرز في تشكيلة مجلس القضاء الأعلى حيث لا يوجد تمثيل ذو تأثير للشيعة، أما في هيئة النيابة العامة فهي تكاد تكون مقتصرة على أفراد الطائفة السنية تشير الأرقام إلى أن نصيب العائلة الحاكمة 33% من المناصب، و58% من نصيب أفراد الطائفة السنية، و9% من نصيب أفراد الطائفة الشيعية وفي سنة 2011، تم تعيين حوالي 296 في مناصب قيادية، استأثر أفراد الطائفة السنية بحوالي 254 وظيفة من هذه المناصب أي بنسبة 86%، و24 منصبا من نصيب أفراد الطائفة الشيعية. [3]

---

1 **يوسف مكي، مرجع سابق.**

2 **المرجع نفسه.**

3 **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: المشاركة السياسية.

إن المشاركة السياسية من احد أهم العوامل التي تدل على أن النظام السياسي للدولة هو نظام ديمقراطي أو في الطريق إلى تطبيقها، لذلك في هذا المطلب سوف نرى المشاركة السياسية لكل من دولة الكويت والبحرين في إطار المقارنة بينهما.

إن الحديث عن المشاركة السياسية له أبعاد متعددة، وعرف كل من **كريستوفر أرترتون وهارلان هان،** في كتابهما المشاركة السياسية، أن المشاركة لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل الأعمال والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة إلى التأثير على فئة مصالح أو في السلطة كالاتصالات مع المسئولين في الحكومة، المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، مناقشة القضايا العامة، المشاركة في الاجتماعات السياسية، محاولة إقناع الآخرين بتأييد معين، العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية، ويؤكد كثير من علماء السياسة أن الروابط المهنية باعتبارها نمطا من جماعات المصالح يمكن أن تكون لها أهمية خاصة كقنوات المشاركة السياسية، كما أشار كل من إلى دور هذه الروابط في تعزيز الاستقرار السياسي وتحجيم قوة الحكومات المسيطرة. [1]

ويؤكد روبرت دال أن هذه الشروط تشكل آليات لتحقيق مشاركة سياسية فعالة وواسعة، وتساهم في نشر ثقافة الديمقراطية، واستقرار مؤسسات دستورية تساعد على نمو وإنماء قوة المجتمع وزيادة قدرته على ضبط سلطة حكومته ومراعاة قراراتها لاعتبارات المصلحة العامة.

تختلف مستويات الإقبال على المشاركة السياسية وفقا لمتغيرات عدة مثل مستويات الدخل، فكلما كان الدخل أقل فإن الإقبال على المشاركة السياسية يكون ضعيفا ويدخل ذلك في إطار متغير المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام ونوعية المراكز الاجتماعية. [2]

إذن فالمشاركة السياسية دليل على أن نظام الحكم ديمقراطي بشكله البرلماني وهي من أكثر الأنظمة تطبيقا للحقوق، وسوف نتطرق للمشاركة السياسية لكل من الكويت والبحرين.

---

1 فتيحة ناير بن رقية، **مرجع السابق،** ص 61.

2 **المرجع نفسه،** ص 60.

أولا: المشاركة السياسية في الكويت.

الكويت هي بلد تحت حكم ملكي، أما نظامه ديمقراطي، وفيه أغلبية سنية وأقلية شيعية، وسوف نرى المشاركة السياسية للشيعة والسنة في الكويت.

دولة الكويت ليس لديها أحزاب سياسية بالمعنى المتعارف عليه في الكثير من دول العالم، ولكن من الناحية الفعلية والعملية، فإن هذه «الأحزاب» موجودة ولكن تحت مسمى تيارات وجمعيات نفع عام، وهي في الواقع تيارات فرضت ذاتها على المشهد السياسي وتمارس عملها بحرية، ولكل تيار قواعده الانتخابية والمتعاطفون معه وتختلف قوته من دائرة لأخرى حسب المكون الاجتماعي للدوائر، اعتاد النظام السياسي في الكويت على التعامل مع المجتمع الكويتي على أساس مبدأ التضامنيات، بحيث ينظر إلى المجتمع على أساس أنه حزمة من الجماعات المجتمعية المختلفة، المتمثلة في البدو، والحضر، والشيعة والسنة تقترب وتبتعد علاقتها مع النظام بناء على المعطيات في كل فترة. [1]

بتطور العمل السياسي في الكويت، استقر في الساحة عدة تيارات سياسية رئيسية، تحمل اتجاهات مختلفة ومتنوعة، مثل التيارات الليبرالية وتيارات الإسلام السياسي وكذلك التيارات التي تحمل فكر اشتراكياً، ولكل منها وزنه السياسي وقاعدته الجماهيرية التي يعتمد عليها في منافسات العملية الانتخابية، كما شهدت الكويت مع مطلع الألفية الثالثة ظاهرة جديدة تتمثل في بروز الكتل النيابية داخل مجلس الأمة، التي يتشكل بعضها من تيارات سياسية قائمة بالفعل، ويتشكل بعضها الآخر نتيجة الاشتراك في الدفاع عن قضايا بعينها داخل مجلس الأمة، هكذا ظلت قواعد اللعبة السياسية مستقرة عند أنماط مختلفة ومتباينة من التفاعلات بين تلك التيارات والكتل من جانب والحكومة الكويتية من جانب آخر. [2]

إذن فالكويت فيها العديد من الأحزاب السياسية وتختلف هذه الأحزاب حسب أفكارها الإيديولوجية، ودائما ما تكون الأحزاب الشيعية معارضة، وبعد سنة 2011، وبالتحديد بداية الربيع العربي برزت على الساحة الأحزاب الإسلامية المعارضة ومنها السنية والشيعة، وهذا ما سنفصل فيه في النقطة اللاحقة.

---

1 هدى ميتكيس،" التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وأفاق للانطلاق "، **السياسة الدولية**، العدد 120 (افريل 1995) ص 39.

2 خلدون النقيب، **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**، (الكويت: دار الساقي، 1996) ص 18.

1: التيارات الإسلامية النشطة بعد الربيع العربي.

في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي يصب بوضوح في مصلحة الإسلاميين بتياراتهم المختلفة، انعكس ذلك أيضاً على وضع تيار الإسلام السياسي في الكويت، على نحو ما عكسته انتخابات مجلس الأمة في فبراير 2012، والتي أسفرت عن فوز التيار الإسلامي بشقيه الإخواني والسلفي بـ27 مقعدا، ليشكل مع عدد من النواب الآخرين كتلة الأغلبية المعارضة التي حصدت 34 مقعدا من برلمان 2012، ولكن بعد أن نجحت المعارضة الإسلامية في تشكيل كتلة الأغلبية في برلمان 2012 اتجهت إلى الانفراد بتحديد أولويات لأجندة التشريعية دون التشاور مع الكتل السياسية الأخرى، كما اتجهت إلى العمل على أسلمة القوانين، بالإضافة إلى استخدام أداة الاستجواب بشكل مكثف في مواجهة عدد من أعضاء الحكومة وفي مواجهة رئيس الحكومة نفسه الشيخ جابر المبارك، مما خلق نوعا من التأزم غير المسبوق في العلاقة بين الحكومة والبرلمان، لكن التغيير الأهم في سلوك المعارضة الإسلامية في تبنيها مطلب الإمارة الدستورية الذي تدعمه بشكل أساسي جماعة الإخوان المسلمين الكويتية، وعملت على حشد أكبر تأييد سياسي له. [1]

جدول رقم 02: خارطة الحركات الإسلامية السياسية في الكويت.

الإسلام السياسي السني	الإسلام السياسي الشيعي
1- الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" 2- السلفية السياسية التي انقسمت إلى: - التجمع السلفي - الحركة السلفية - حزب الأمة - تجمع ثوابت الأمة	1- التحالف الوطني الإسلامي جمعية الثقافة الاجتماعية. 2- تجمع العدالة والسلام الجماعة الشيرازية. 3- تجمع الميثاق الوطني دار الزهراء. 4- تجمع الرسالة الإنسانية لشيعة الحساوية. 5- حركة التوافق الوطني الإسلامية.

المصدر: مبارك الجرِي، أوجه صراع الإسلام السياسي بدولة الكويت، تحرير محمد أبو رمان: آفاق الإسلام السياسي في إقليمٍ مضطرب، (عمّان : مؤسسة فريدريش)

يتضح من الجدول السابق درجة التنوع والاختلاف في مكونات الإسلام السياسي بدولة الكويت سواء على الصعيد الفكري أو المذهبي.

1 ---،" القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة "، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt على الرابط: 2020/09/05.

2: تغير التيارات الشيعية.

برزت في السنوات الأخيرة تغيّرات على مستوى الحراك السياسي المحسوب على التيارات الشيعية، فقد كانت هذه القوى السياسية في السنوات 2010-2015 أكثر قرباً من النظام من الفترة التي سبقتها، حيث أيّدت الحكومة في كثير من سياساتها الداخليّة، بما فيها مرسوم تعديل نظام الانتخاب والوقوف بجانبها في استجوابات مجلس الأمة، كما لم تقاطع التيارات السياسية الشيعية الانتخابات بعد تعديل نظام الانتخابات في 2012 والتي قاطعتها معظم التيّارات الأخرى، دون أن تحول تلك المواقف دون معارضتهم للنظام في بعض سياساته الخارجيّة.

يرى البعض أن أهداف الكتلة السياسية الشيعة في الكويت تتركز بشكل أساسي إلى زيادة حقوقهم والرفع من أهميّة دورهم السياسي، إلى جانب خشية الكتلة من تزايد نفوذ بعض الشرائح الإسلامية السنية في الكويت خصوصا تلك التي قد تنتهج خطاباً حاداً وطائفياً تجاه الشيعة، والذي تقابله خطابات أخرى طائفيّة من جهة بعض المنتسبين للجماعات الإسلامية الشيعيّة ولاشك أن الأحداث الإقليميّة وما تشهده من صراعات طائفيّة تعزّز من دور هذا الخطاب، خصوصاً مع غياب الخطاب السياسي الوطني المشترك وضعف التيّارات السياسيّة البارزة التي تضم أعضاء فاعلين من الطائفتين. [1]

جدول رقم 03: التمثيل البرلماني للشيعة في الكويت.

سنة الاستحقاق الانتخابي.	عدد المقاعد المتحصل عليها.	ملاحظات
2006	4 مقاعد	وزير شيعي لأول مرة
2009	9 مقاعد	وصول التيار الثوري الأصولي
2012	17 مقعدا	وزيرين شيعيين في الحكومة
2015	9 مقاعد	

المصدر: سمية بلعيد،" تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية البحرين والكويت من منظور مقارن "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 12، (جانفي 2018)

فالملاحظ من الجدول أن الطائفة الشيعية دائما ما تتحصل على اقل عدد المناصب في البرلمان لكويتي وكذلك من ناحية التمثيل الوزاري، وهذا راجع لأنهم أقلية ضد الأغلبية، لكن لهم تأثير انطلاقا من كونهم من المعارضة.

1 --،" المستجدّات السياسية في دولة الكويت "، مركز الخليج لدراسات التنمية، على الرابط:

https://gulfpolicies.org/18-05-2019 تاريخ التصفح: 2020/09/02.

ثانيا: المشاركة السياسية في البحرين.

تعتبر البحرين بلدا طائفيا بغالبية شيعية تحكمها أقلية سنية وسوف نرى كيف تكون المشاركة السياسية فيها.

1: السلطة التشريعية بين المجلس الوطني ومجلس النواب.

يتألف المجلس الوطني من مجلسين وفقاً للمادة 51 من دستور2002، مجلس الشورى ومجلس النواب وطبقاً للمادة 53 من الدستور يتألف مجلس الشورى من أربعين عضواً يعينون بأمر ملكي، ويشترط في عضو مجلس الشورى وفقاً للمادة 53 أن يكون بحرينياً متمتعاً بكافة حقوقه وأن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب، وأن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة أو الذين أدوا خدمات جليلة للوطن، ونصت المادة 54 في الفقرة أ، أن مدة العضوية في مجلس الشورى أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته وفي المادة 55 الفقرة أ، تنص على أنه يجتمع مجلس الشورى عند اجتماع مجلس النواب، وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين وفي الفقرة ب، إذا حُل مجلس النواب توقفت جلسات مجلس الشورى، أما مجلس النواب يتألف وفقاً للمادة 56 من أربعين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها القانون ويشترط في عضو مجلس النواب كما نصت المادة 57 أن يكون بحرينيا، متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية، وأن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب وألا يقل سِنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها، وألا تكون عضويته بمجلس الشورى أو مجلس النواب قد أُسقطت بقرار من المجلس الذي ينتمي إليه بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية وقد حددت المادة 58 مدة مجلس النواب بأربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.[1]

رغم الانفتاح الذي شهدته العلاقة بين القوى الشيعية والنظام الحاكم في مملكة البحرين، فإن ذلك لم يمنع من وجود بعض أوجه التوتر بين المعارضة الشيعية والحكم السُني، نتيجة رفض الأولى (المعارضة الشيعية) للتعديلات الدستورية التي تمت في العام 2002، والظاهر أن القوى الشيعية أدركت أخيراً أنه لابد من التعايش مع نظام حكم الأقلية، كما اقتنع النظام بأنه يجب توسيع نطاق المشاركة الشيعية في المجالس مؤسسات الدولة. [2]

---

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع سابق**، ص 45، 46.

2 --،" الشيعة في البحرين "، على الرابط: https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8 تاريخ التصفح: 2020/09/02.

وقد حصل الشيعة في الانتخابات البلدية التي جرت عام 2002 على 23 مقعداً، في حين حصد السنة 27 مقعداً، وفي العام نفسه جرت أول انتخابات تشريعية منذ إعادة العمل بالدستور، إلا أن جمعية الوفاق الوطني الشيعية قاطعتها، بسبب تحفظها عن التعديلات الدستورية التي تعطي مجلس الشورى (المعين) صلاحيات تفوق صلاحيات مجلس النواب (المنتخب). واعتبر علي سلمان، مجلس الشورى بمنزلة أداة برلمانية تحد من تمثيل الأغلبية الشيعة في البحرين تمثيلاً عادلاً في الحياة البرلمانية، وشارك في هذه الانتخابات شيعة مستقلون ومرشحون عن جمعية الرابطة الإسلامية، لكن جمعية الوفاق الوطني عادت وشاركت في الانتخابات التي جرت في أواخر العام 2006، وحصلت على 17 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان. [1]

في الحكومة الأخيرة التي شكلت في ديسمبر 2006، مثِّل الشيعة بأربعة مناصب وزارية؛ فنزار البحارنة المقرب إلى جمعية الوفاق الوطني، عين وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومجيد العلوي وزير العمل، وعبد الحسين ميرزا وزير شؤون النفط والغاز وهو أول وزير بحريني من أصل إيراني، ولأول مرة في تاريخ البحرين يشغل شيعي هو جواد سالم العريض، منصب نائب رئيس الوزراء، ومع ذلك، يشير تقرير الحرية الدينية في العالم إلى أن الشيعة في البحرين مازالوا يعانون من التمييز الحكومي ضدهم في مجالات معينة؛ فالأفضلية في المناصب الحكومية الحساسة تعطى للسنة، كما أن الوظائف العليا، في بعض المواقع، حكر على السنة؛ مثل وزارة الداخلية والدفاع ويجمع المراقبون على أن قضية التجنيس تعتبر من أكثر القضايا التي تثير توتراً بين الشيعة والسلطة. [2]

قيادات الطائفة الشيعية الدينية والسياسية في البحرين ومنذ أن دخلت الوفاق البرلمان في العام 2006، باتت تُطلق لفظ الكتلة الإيمانية على من تريد إيصاله للمجلس، وهم فقط من كان يصل للبرلمان لأنّهم حازوا على مباركة من يقوم بدور الولي الفقيه في البحرين وفي الدوائر السنيّة، كان التنافس مستمراً بن المنبر الإسلامي والأصالة والشورى والوسط وغيرهم من الجمعيات الصغيرة والمستقلين، منذ انتخابات 2002، نجحت السلطة في أن تفرض على البرلمان طابعاً معيّناً في الأداء، ومع وجود مجموعة من النوّاب أصحاب الكفاءات وأصحاب المواقف السياسية الصلبة، إلا أنّهم لم يستطيعوا تغيير ذلك الطابع من الأداء مهما ارتفعت حدته. [3]

---

[1] محمد عز العرب،" الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية "، موقع الأهرام، على الرابط: http://s.v22v.net/fON تاريخ التصفح: 2020/09/06.

2 الشيعة في البحرين، **مرجع سابق.**

3 محمد عز العرب، **مرجع سابق.**

المطلب الثالث: تشكيل التنظيمات.

هنالك العديد من التنظيمات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية في كل من الكويت والبحرين وكل تنظيم له دوره الخاص.

أولا: الكويت.

من الملاحظات الجديرة بالذكر بشأن التنظيمات والتجمعات السياسية، التي تشكلت بعد التحرير على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، هي أنها ليست امتداداً لتنظيمات عربية أو خارجية، كما حرصت على إبراز هويتها الكويتية، والتزامها بالنظام الدستوري، وتتفاوت هذه التنظيمات والتجمعات في درجة تنظيمها ووضعها المؤسسي ومدى التزامها الديمقراطية الداخلية، فبعضها يعقد مؤتمراته وينتخب قياداته وبعضها الآخر لا يعلن ذلك، وربما لا يمارسه. [1]

تأسيس عدد من التجمعات الشبابية: شهدت الكويت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للشباب، بحيث أصبح دورا موازيا لدور القوى والتكتلات السياسية، على نحو يستحق معه أن يشكل مساراً رئيسياً من مسارات الحراك السياسي، والذي ارتبط باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت.

جدير بالذكر أن هذا النشاط في دور الشباب السياسي ليس وليد اللحظة، فقد ظهر التحرك الشبابي الضاغط أول الأمر في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال ربيع عام 2005، وهي قضية كانت محل خلاف في صفوف المجتمع والقوى السياسية والنواب، ثم تحول التحرك الشبابي المبادر والضاغط إلى تحرك موحد في قضية محل توافق وطني واسع هي قضية إصلاح النظام الانتخابي، فيما عُرِف بحركة نبيها خمس، وهو تحرك شاركت فيه مختلف القوى الشبابية والطلابية وشاركت فيه جماهير حاشدة تنامي عددها مع الوقت، مما أدى مؤقتاً إلى انتقال مركز الثقل والمبادرة في الحراك السياسي من القوى السياسية والنواب إلى الحركة الشبابية. [2]

---

1 شملان يوسف العيسى،" التيارات الدينية واستغلال الأحزاب في الكويت "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14150 (25 أوت 2017) ص

2 ---، " القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة "، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، http://alwatan.kuwait.tt تاريخ التصفح: 2020/09/05.

ولكن الجديد في دور ونشاط الشباب الكويتي خلال الفترة الأخيرة والذي يعد أحد التحولات الأخرى التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية في سياق التأثر بأجواء التغيير الذي شهدته المنطقة العربية منذ بدايات العام الماضي 2011 هو تأسيس بعض التجمعات الشبابية بأهداف وأطروحات جديدة تجاه بعض القضايا المتداولة في المشهد السياسي، وكان من أهم هذه التجمعات الشبابية، حركة كافي وهي عبارة عن حركة شبابية تأسست في 28 فبراير 2011، وشباب السور الخامس، وهي حركة تأسست في الشهر ذاته، وكذلك حملة نريد التي تأسست في مارس من العام الماضي 2012 أيضاً، وكتلة نهج التي تأسست في ابريل من العام الماضي 2011 وكان الهدف المشترك الذي التفت حوله هذه التجمعات الشبابية وتحقق في النهاية هو المطالبة بتغيير حكومة الشيخ ناصر المحمد السابقة، حيث كان القاسم المشترك في البيانات التأسيسية المختلفة لتلك الحركات وشعاراتها في التظاهرات والمسيرات المختلفة، هو نهج جديد رئيس جديد حكومة جديدة. [1]

ورغم أن هذه التجمعات الشبابية أوجدت حالة غير مسبوقة من الحراك السياسي، إلا أنه على أية حال لم تكن الطرف المستفيد منه، بل استفاد منه تيار الإسلامي السياسي الذي حاول ركوب هذه الحالة وتصدر المشهد السياسي على حساب أهداف وتطلعات تلك الحركات الشبابية التي خفت دورها وتأثيرها بمرور الوقت.

ومن بين التنظيمات السياسية السنية في الكويت نجد:

– تجمع العدالة والسلام.

تأسس التجمع في ديسمبر عام 2004 وعلى الرغم من أن جذور التجمع تعود إلى فترة الثمانينات من القرن المنصرم تحت مسمى مكتبة الرسول أو جماعة صالح عاشور، حيث نشط أعضاؤه بدعم عدد من المرشحين الشيعة لانتخابات المجالس النيابية مثل يعقوب حياتي، علي البغلي، وصالح عاشور من ابرز مؤسسيه السيد عبد الحسين سلطان، وهو في الوقت نفسه الأمين العام للتجمع. ومن أسباب تأسيس هذا التجمع إعادة ترتيب المعادلة السياسية. [2]

---

1 شملان يوسف العيسى، **مرجع سابق.**

2 ---،" الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ "، على الرابط:

http://al-aema.com/?p=10404http://al- aema.com /2015/11/ تاريخ التصفح: 2020/09/03.

– التحالف الإسلامي الوطني.

تشكل هذا التحالف عام 1998 من رحم الائتلاف الإسلامي الوطني كبديل للائتلاف الذي عصفت به الانشقاقات الداخلية بسبب اختلاف التوجهات للجماعات المختلفة داخل الائتلاف. اتخذ التحالف شعار الائتلاف نفسه: كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة. [1]

أما بالنسبة للتنظيمات الشيعية فنجد:

– جماعة دار الزهراء.

تمثل هذه الجماعة كبار تجار الشيعة من ذوي الاتجاه المعتدل في الطائفة الشيعية، وتعتبر هذه الجماعة من المجموعات التي خرجت من رحم الائتلاف الإسلامي الوطني، من ابرز مؤسسي الجماعة السيد حجي كاظم وعبد الوهاب الوزان وزيرة التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق والدكتور يوسف زلزلة، ووزير التجارة سابقا، خاضت الجماعة انتخابات مجلس الأمة الحادي عشر بعدد من المرشحين كان من بينهم الدكتور حسن زلزلة وزير التجارة السابق الذي لم يتمكن من الفوز. [2]

– تجمع علماء الشيعة في الكويت.

تأسس هذا التجمع في 2001، من ابرز مؤسسيه السيد محمد باقر المهري وهو أمين عام التجمع والشيخ احمد يعقوب الناطق الرسمي باسم التجمع وغيرهما، ويؤكد الجميع بأنه ينتمي إلى مذهب آل البيت والى مذهب الإمام جعفر بن محمد الصادق، ويرفع راية الدفاع عنه ولا يقبل بالتنازل عن أي مبدأ من مبادئه ويؤكد التجمع أنه لا يمثل أحدا كما تدعي الأحزاب السياسية الأخرى، وان التجمع يدافع عن الدين وهذا أمر مشروع لا يحتاج فيه إلى إجازة شرعية بل هو واجب شرعي على كل مسلم وواجب في حق العلماء وطلبة العلوم الدينية الذين هم حملة راية الإسلام. [3]

إذن فالتنظيمات في الكويت مختلفة ومتنوعة ولها أهداف مختلفة.

---

1 الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ، **مرجع سابق.**

2 **المرجع نفسه.**

3 **المرجع نفسه.**

ثانيا: البحرين.

انعكست الإصلاحات السياسية على وضع الشيعة ، الذين عظم دورهم في الحياة السياسية، وبرزت العديد من الجمعيات السياسية المعبرة عن توجهاتهم ، ولاسيما أن تكوين الأحزاب لم يسمح به في البحرين.

1: أهم التنظيمات الشيعية البحرينية.

ومن أبرز هذه الجمعيات، جمعية "الوفاق الوطني الإسلامية، التي تأسست عام 2001، ويرأسها الشيخ علي سلمان، وهي كبرى جمعيات المعارضة السياسية في البحرين، وتصنف بأنها معتدلة في مطالبها وأساليب عملها، وتعد امتداداً لحركة أحرار البحرين الإسلامية، بالإضافة إلى جمعية العمل الإسلامي التي تأسست عام 2002 ويرأسها الشيخ محمد علي المحفوظ، وتعد امتداداً للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين؛ وكذلك جمعية الرابطة الإسلامية" التي تأسست عام 2001 ويرأسها محمد علي الستري، الذي عين عام 2002 وزيراً لشؤون البلديات؛ فضلاً عن جمعية الإخاء الوطنية التي تمثل الطائفة الشيعية ذات الأصول الفارسية، والتي تأسست عام 2004. في منتصف يوليو 2016، قامت الحكومة البحرينية بحل أكبر جمعية معارضة سياسية في البلاد بشكل تعسفي وهي جمعية الوفاق. على الرغم من أنها استأنفت القرار، في وقت سابق من هذا العام استنفدت الوفاق استئنافها النهائي وأكدت الحكومة حل الجمعية. بصفتها جمعية سياسية شيعية معتدلة كانت "الوفاق" تمثل غالبية سكان البحرين المنتمين إلى المذهب الشيعي. [1]

وتضع المادة 5 حظراً صارماً على المشاركة السياسية من قبل شخصيات دينية مثل رجال الدين والأئمة، وتمنعهم عن مناقشة السياسة خلال الخطب والجمعيات وغيرها ضمن قيود أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة البحرينية مضايقة الشيخ علي سلمان، الأمين العام للوفاق وهو رجل دين شيعي المذهب. [2]

إن إغلاق الوفاق يزيد من تهميش السكان الشيعة، وهو وضع يزداد سوءًا منذ أن عدلت الحكومة المادة 5 من قانون المجتمع السياسي البحريني في مايو 2016.

---

1 عباس بوصفوان،" الموالون السنة في البحرين مشروع محتمل للمعارضة الدامية "، على الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/49046 تاريخ التصفح: 2020/09/05

2 محمود شريف بسيوني وآخرون، **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق**، قدم في المنامة البحرين (23 نوفمبر 2011) ص42 ، 45.

1: التنظيمات السنية في البحرين.

يهيمن على التنظيمات السنية في البحرين تياران رئيسيان، الأول وهو التيار السلفي والتي تتبنى فكر التطبيق الحرفي والصارم لفهمها للفقه الإسلامي، أما التيار الثاني فيمثله جماعة الإخوان المسلمين وهي أكثر وسطية واعتدالاً وتتأثر بروح الجماعة الأم في مصر.

إن عمل جمعيتي المنبر والأصالة الدءوب تحت قبة البرلمان وكشفهم لقضايا كثيرة في الفساد المالي والإداري إلا أنهما لم تنجحا في التعاطي مع عدّة قضايا شائكة أهمّها التواصل الحقيقي مع النّاس ورفع الوعي السياسي لدى الشارع السني كما نجحت السلطة في وضع الجمعيات الإسلامية السياسية في إطار مقيّد، الأمر الذي مكّن السلطة من سهولة توجيه الشارع السني من خلال الإعلام الموجهة كما سيأتي لاحقاً ولكن مع ذلك كانت لتلك الجمعيتان مواقف معلنة في رفض الكثير من إماءات الدولة وإعلان الحرب على بعض المشاريع الفاسدة كل ذلك لم يكن يشفع لهما، حيث غاب عنهما أن المجتمع يتكوّن من كفاءات أخرى مستقلة، كان بالإمكان ترشيحها ودعمها من الجمعيتين، بدل الاكتفاء بالنظر في المحيطين من أعضاء الجمعيتين، الأمر الذي أظهر الجمعيتين للشارع السني بمظهر الحريص على المناصب و المراكز. [1]

ويعتقد الكثيرون أن الموالين السنة دخلوا على خط السياسة فقط بعدما أقرت السلطات علنية العمل السياسي، بُعيد التصويت على ميثاق العمل الوطني في 2001، لذا فإن الفارق كبير بينهم وبين الجماعات الشيعية المعارضة، التي احتكرت الفضاء المدني فترة أمن الدولة، ولعلها ما زالت كذلك في مناح عدة. [2]

وقد نتج عن ذلك أن يكون الجمهور الشيعي أكثر إدراكاً من غيره لمشكلات البلاد العامة، وأكثر حضوراً في الشارع، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام العالمية.

إن الطائفة السنية التي كانت تدعم السلطة لأنها تمثلها من خلال التوجه الطائفي لم تكن تهدف إلى إنشاء تنظيمات، وكانت تابعة للسلطة لذلك كان غالبية الجمعيات للطائفة الشيعية الذي بدورهم هم من يدافعون عن حقوقهم.

---

1 إبراهيم الشيخ، **أزمة البحرين الطائفية وأداء الجمعيات الإسلامية السياسية**، (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات) ص 04.

2 عباس بوصفوان، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: المقارنة من ناحية الحضور الاقتصادي.

إن كل من البحرين والكويت يمتلكان اقتصاد يعتمد على النفط، بالإضافة إلى موارد أخرى وخدمات، وفي هذا المبحث سوف نرى الطائفتان السنة والشيعة ومدى حضورهما الاقتصادي.

المطلب الأول: تقاسم الثروة ومؤشرات الرفاه الاقتصادي.

إن كل من البحرين والكويت من الدول الصغيرة التي فيها الثروة النفطية، وسوف نرى مدى الرفاه الاقتصادي للشيعة والسنة في كل من الكويت والبحرين.

أولا: الكويت.

يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل كبير على الموارد الهيدروكربونية، حيث شكل النفط 88.3 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية للبلد عام 2018، بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014 أعلنت السلطات سلسلة من الإصلاحات المالية والهيكلية من أجل تعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال ودعم توظيف الكويتيين وزيادة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن مع ارتفاع أسعار النفط في عامي 2017،2018، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 8.7 في المائة.

وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة لغير الكويتيين 82.2 في المائة، مقارنة بمعدل مشاركة أقل للكويتيين يبلغ 39.5 في المائة. يعمل أغلبية الكويتية 89.9 في المائة في القطاعين الحكومي والعام، و4.6 فقط من إجمالي العاملين في القطاع الخاص هم من المواطنين الكويتيين، كما سجلت البطالة الوطنية 6.4 في المائة، مقارنة بـ 1.7 في المائة فقط لغير المواطنين بلغ معدل البطالة الكلي في الكويت 2.2 في المائة عام 2017، أما لدى الشباب فيرتفع هذا المعدل إلى 15.4 في المائة، بالإضافة إلى ذلك تواجه النساء معدل بطالة أعلى بنسبة 5.8 في المائة، مقارنة بنسبة 0.9 في المائة للرجال. ولكن هذه الفجوة أكبر بين الشباب، حيث يبلغ معدل البطالة عند الشابات تقريبا ثلاثة أضعاف معدل البطالة عند الشباب الذكور، بنسبة 30 في المائة مقارنة بـ 9.4 في المائة. [1]

---

1 أمال لحسن،" التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق "، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 04، (2005) ص 23.

توزيع الدخل يكتسب أهمية بالغة على مستوى الأفراد بالنسبة للدراسات التي تهتم بقياس معدلات الفقر، والتي تتطلب ضرورة الحصول على معلومات حول توزيع الدخول على مستوى الأفراد حتى يتسنى لهم تحديد فئة الفقراء و من ثم المقدرة على تجميع المعلومات حولهم في مؤشر للفقر، في الواقع عمليات توزيع الدخول تبين كيفيات انتقال المداخيل بين مختلف الأعوان القطاعات الاقتصادية، و بواسطة هذه العمليات يتم توزيع القيمة المضافة التي يتم خلقها نتيجة للعملية الإنتاجية. [1]

هناك إشكال كبير تعاني منه اغلب البلدان الطائفية هو مشكل عدم المساواة هذه الأخيرة التي إذا ما انتشرت بشكل كبير في مجتمع ما يصبح مضطر لإعادة توزيع الدخل وهذا يمس كل من البلدان الغنية والفقيرة .

بالرجوع إلى البحث عن موقع عملية توزيع الدخل في الكويت فإننا نلاحظ أنه حتى العام 2011 تراجعت الكويت في الترتيب العام لمؤشر التنمية، فالحرمان النسبي الناتج عن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يمثل أبرز عامل مفعل لظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، عموما مظاهر التفاوت في توزيع الدخل واضحة في الكويت فتوزيع الدخل بين كل الأسر الكويتية يتميز بدرجة عالية من عدم العدالة مقارنة بباقي دول العالم. [2]

فالتفاوت الاقتصادي في الكويت لا محال انه يقود إلى ما يعرف بالحرمان النسبي هذا الأخير الذي أنتج رد فعل أخر أكثر سلبية ممثل في الشعور بالإحباط والسخط العام، مما يدفع إلى ممارسة العنف ضد النظام السياسي القائم، فالفساد يؤدي بالضرورة إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يحقق تعميق الفجوة بين يملكون ومن لا يملكون وهذا يؤدي إلى الاحتقان بين الشيعة والسنة في الكويت. [3]

إذن فالطائفة الشيعية في الكويت فيها من يعاني من الأوضاع الاقتصادية ويطالب بحقوقه، بينما هناك آخرون يعتبرون من رجال الأعمال ويحركون الاقتصاد في الكويت، بينما السنة فهم الغالبية التي تستأثر بكافة الرفاهية الاقتصادية.

---

1 عبد الله عبد الكريم، عويشة بوريد،" عدم الاستقرار السياسي في الكويت: بحث حول أهم العوامل المفعلة للظاهرة " **مجلة أكاديميا**، العدد 06، (جوان 2017) ص 34.

2 **المرجع نفسه**، ص 34، 35.

3 **المرجع نفسه**، ص 35.

ثانيا: البحرين.

تعد البحرين أحد أقطار الخليج العربي التي يشكل النفط العمود الفقري لاقتصادها، حيث تسيطر الحكومات في هذه الأقطار على حقول النفط واليها تذهب عائداتها ,ولذا فقد تركزت مبال طائلة من الثروة في أيديها وشكلت مصدرا لقوتها السياسية على المستوى الداخلي، وقد قادت هذه الموارد المالية الضخمة إلى ولادة مفهومة الدولة الريعية حيث يحصل المواطنون على منافع مادية كبيرة في صورة أموال أو خدمات مجانية أو شبه مجانية مقابل ولائهم السياسي للعائلات الحاكمة في هذه الأقطار، وهكذا قيل إن العائدات النفطية الكبيرة مكنت لهذه الأقطار ولفترات طويلة من إنجاح صفقتها السياسية مع مواطنيها والتقليل من عدم رضاهم واستيائهم من سياساتها وساعدت العائدات النفطية من جانب آخر أقطار الخليج على إحداث تطوير كبير في مختلف مجالات الحياة في مجتمعاتها خاصة في جوانب النشاط الاقتصادي التقليدي الذي كان سائدا فيها لفترات طويلة كما أصبحت هذه المجتمعات استهلاكية بدرجة كبيرة. [1]

ومن ثم يعد العامل الاقتصادي بصفة أساسية من العوامل المسببة للعنف السياسي في البحرين حيث تبرز الاتهامات بالمحسوبية والفساد، وتمتع النخبة البحرينية بالعديد من الامتيازات كما تحصل على قدر كبير من ثروات البلاد، وتعد عملية توزيع الثروة من العوامل الرئيسية التي تقف وراء الاضطرابات السياسية التي جاءت بصفة أساسية نتيجة ارتفاع نسبة البطالة بين البحرينيين والتي وصلت وفقا لبعض المصادر إلى 30 % من إجمالي القوى العاملة في البحرين، وكنتيجة لسماح السلطات باستقدام العمالة الأسيوية الرخيصة دون قيود وقد رافق ذلك انخفاض في الإنتاج المحلي ,وفرض رسوم وضرائب جديدة على السكان. [2]

واجهت الطائفة الشيعية تأثيرات اقتصادية سلبية أخرى جراء عدم استطاعة الآلاف من السجناء السياسيين الشيعة وسجناء الرأي على إعالة أسرهم أثناء وجودهم في الحجز، عكس الطائفة السنية التي تتمتع بالعديد من المميزات الاقتصادية وتعيش الرفاه، وذلك انطلاقا من كون النظام الحاكم من السنة رغم أنهم أقلية في دولة البحرين، وهذا الوضع جعل الشيعية يثورون في وجه هذا الظلم، عن طريق العديد من الانتفاضات خاصة مع فترات الربيع العربي.

---

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع سابق**، ص 59.

2 **المرجع نفسه**، ص 59، 60.

لقد كانت البطالة التي ظلت مرتفعة منذ التسعينيات عاملاً رئيسياً في توليد التذمر في الأوساط الشيعية وخاصة بين الشباب في سن العمل، وبينما تصل نسبة البطالة حسب الجهات الرسمية إلى حوالي 15 % إلا أن الرقم الفعلي أعلى من ذلك بكثير، خاصة بين صفوف الطائفة الشيعية ومن ثم فإنه إذا لم تتخذ إجراءات جذرية لإصلاح سوق العمل وخاصة لتشجيع السوق الخاص، فإن البطالة مع حلول عام 2013 قد ترتفع إلى 35 % وأنه خلال العقد القادم فإن ما يقارب من 100 ألف من القوى العاملة البحرينية ستتنافس على 40 ألف وظيفة، وبالرغم من عدم توافر أرقام رسمية حول عدد أفراد الطائفة الشيعية فإن البعض فقط يشك في أن الشيعة هم الذين سيتحملون العبء الأكبر لذلك وهناك مشاكل مرتبطة بهذا الوضع، تؤثر بشكل رئيسي على الأغلبية الشيعية من السكان وهي التوظيف منخفض والأجور المتدنية، فمن بين 48 ألف وظيفة جديدة ما بين عامي 1990 و2002 في القطاع الخاص، فإن 67 ألف وظيفة كانت منخفضة الأجور أي برواتب أقل من 200 دينار بحريني أي حوالي 530 دولار أمريكي، وكان أكثر من 80 % من تلك الوظائف من نصيب العمال الأجانب، ويكسب حوالي 53 % من العمال البحرينيين أقل من 200 دينار بحريني في الشهر أي أقل من 350 دولار أمريكي، وهو الحد الأدنى لأسرة مكونة من شخصين كما حددتها وزارة العمل وتشكل العائلات التي تعتمد في معيشتها على العاطلين عن العمل أو العاملين جزئياً أو الذين يحصلون على أجور متدنية أو حتى تلك التي لا معيل لها حوالي نصف عدد السكان. [1]

وقد برز إلى الوجود بشكل جلي خلال العام الماضي بعد ثورة 14 فبراير، ولا يزال مستمرا. ويمكن الإشارة في هذا النوع من التمييز إلى الإجراءات التي تم اتخاذها بحق عدد من التجار الشيعة عموما وتجار غرفة تجارة وصناعة البحرين خصوصا، حيث تمت إقالة عضوين من أعضاء مجلس إدارة الغرفة فقط لأنهما ينتميان إلى الطائفة الشيعية، كما تم الاعتداء على محلات ومتاجر أحد التجار الكبار من أبناء الطائفة الشيعية، كما اتبعت السلطة طريقة مقاطعة مباني وعقارات أبناء الطائفة الشيعية أي تمنع استئجارها من قبل وزارات الدولة كنوع من العقوبة والتمييز. [2]

إذن ففي البحرين يتعرض الشيعة للاضطهاد من الجانب الاقتصادي عكس الطائفة السنية.

---

1 حميدان،" نسبة البطالة في البحرين وصلت 4.10 % "، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 4129 (2013/12/27) ص 04.

2 **المكان نفسه.**

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.

سوف نرى في هذا المطلب النمو الاقتصادي لكل من البحرين والكويت ومن ساهم في هذه التنمية أكثر بين كل من الطائفة السنية والشيعية.

أولا: الكويت.

شهد الاقتصاد الكويتي معدل نمو مرتفع خلال معظم العقد الأخير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فتراوحت معدلات النمو بين 5.3% عام 2003 و 8.1% عام 2004 و 6.5% عام 2006 و5.5% في عام 2007 إلا أن معدل النمو انخفض في عام 2008 نتيجة لتأثر الكويت بالأزمة المالية العالمية ليصل إلى 3% ويتوقع أن يواصل انخفاضه في عام 2009 ليصل إلى 1.5 %، قام بنك الكويت المركزي بفك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار القائم منذ 2003 وربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة وخاصة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. [1]

وحققت الكويت نموها الاقتصادي بعد أن تمكنت من مواجهة حالة الانخفاض المطول بأسعار النفط منذ 2014. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن الكويت واجهت أزمة أسعار النفط وهي في "مركز قوة"، بفضل الاحتياطات المالية الكبيرة، والدَّين المنخفض، وسلامة أوضاع القطاع المالي للبلاد.

وأما الأنشطة الاقتصادية فعديدة ومتنوعة، حيث الكثير من الشيعة من التجار ورجال الأعمال الذين يدعمون أنشطة طائفتهم وقد ساعدهم في تبوء هذه المكانة الاقتصادية الهامّة مشاركتهم لبعض شيوخ آل الصباح في أعمالهم التجارية، وبرزت من الشيعة عائلات اقتصادية كبيرة منها: بهبهاني وقبازرد والكاظمي والهزيم وبهمن وبوشهري والوزان والمزيدي ومقامس ومكي ودشتي والصراف والنقي، كما أنهم ومنذ فترة طويلة يسيطرون على قطاعات اقتصادية هامة عديدة منها: المواد الغذائية والسجاد والذهب والمخابز. [2]

إذن فالتنمية الاقتصادية في الكويت ساهم فيها كل من الطائفتين الشيعية والسنة، رغبة منهم في تطوير البلاد وتحسين أوضاعهم المعيشية.

---

1 علي الزغبي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت،** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015) ص 43.

2 **المكان نفسه.**

ثانيا: البحرين.

تعتبر مملكة البحرين من الدول السباقة في إطلاق مسيرة التنمية، فقد تبنت الحكومة العديد من السياسات والإستراتيجيات لتنويع الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وتحقيق تنمية توازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنذ تولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم عام 1999 حققت المملكة العديد من الإنجازات المشهودة في المجال الديموقراطية والإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والبشرية والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وذلك ضمن المسيرة التنموية الشاملة. [1]

وجاء دستور مملكة البحرين ليؤكد أيضاً على مبادئ التنمية المستدامة فجاء فيه أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين؛ كما نص في المواد الثامنة والتاسعة والإحدى عشر على حماية البيئة وضرورة تحقيق التوازن بينها وبين متطلبات التنمية وترسيخ ذلك عبر القوانين والتشريعات وعمل المؤسسات لقد واكب هذا التقدم في السياسات والبيئة التمكينية نموٌ اقتصادي واجتماعي مضطرد انعكس في المعدلات العالية لموشرات التنمية البشرية، وباتت البحرين من أوائل دول المنطقة التي تتميز بمعدلات تنمية بشرية مرتفعة فاحتلت عام 2016 المرتبه عالمياً والرابعة على مستوى الخليج، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى نحو 77 عاماً، فيما بلغ متوسط الناتج المحلي للفرد حوالي 8,272 دينار بحريني 22 ألف دولار أمريكي وكانت البحرين سباقة بين دول المنطقة في توطين أهداف الألفية وتحقيقها.

من ناحية أخرى ركز برنامج عمل الحكومة 2015-2018 على تنويع الاقتصاد ومساندة ودعم نمو القطاعات غير النفطية، والانفتاح على الاستثمارات الخارجية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. الأمر الذي رفع مساهمة القطاعات غير النفطية عام 2017 إلى أكثر من 80 % من الأنشطة الفاعلة في الاقتصاد البحريني. [2]

---

1 إبراهيم الشيخ، **أزمة البحرين الطائفية وأداء الجمعيات الإسلامية** السياسية (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات) ص 03

2 تقرير،" التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030 " (اتحاد مملكة البحرين، المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة نيويورك، يوليو 2018) ص 26.

ومهما يكن من أمر فقد قطعت دولة البحرين شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية ورفع متوسط دخل الفرد فيها رغم قلة الثروات الطبيعية وندرة المياه ومحدودية رقعة الأرض والكثافة السكانية العالية، مما جعل البحرين تحقق مستوى متقدماً في التنمية البشرية والحرية الاقتصادية، إلا أنه لا بد من إتباع السياسات التي تؤدي إلى توازن معدل النمو الاقتصادي مع المعدل العالي للنمو السكاني وفي ضوء الحالة السياسية الراهنة في البحرين أطلقت خمس جمعيات سياسية معارضة (الوفاق والتجمع القومي، ووعد، والإخاء، والتجمع الوطني) وثيقة المنامة السياسية كرؤية سياسية للحل في البحرين، فقد تضمنت الوثيقة ضرورة تطوير المناخ الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير البيئة القانونية والإجرائية المساعدة على الثقة في الاقتصاد المحلي والعمل على جعل البحرين تتمتع ببيئة تنافسية في ظل الشفافية والتنافسية والاستدامة. [1]

تأن الاقتصاد البحريني ينمو ولكن يبدو أن البحرينيين غير قادرين على الاستفادة من ذلك وعلى الرغم مما تثيره الأرقام من قلق، فإن هذه الأرقام لا تكشف كلياً عمق المشكلة لأن من بين هؤلاء العاملين فإن ثلثهم يعمل في وظائف تتطلب مستوى أقل من مهاراتهم وأنه إذا استمر الاتجاه السائد حالياً فإن هذه النسبة سترتفع إلى 70 % مع حلول عام 2013، وهذا يعني أن هؤلاء العاملين لن يتمكنوا من الحصول على أجور تتناسب مع تعليمهم وخبراتهم وتطلعاتهم. [2]

وبحلول عام 2002 انخفض هذا المعدل إلى 352 دينار بحريني وإذا استمرت هذه الوتيرة فإنه بحلول عام 2013 فإن المواطن البحريني سيحصل على أكثر بقليل من 300 دينار بحريني وفي السياق أشارت التقارير الحكومية إلى أن نسبة البطالة في نهاية عام 2010 قد بلغت 16.5 بالمائة وقد أكد وزير العمل جميل حميدان أن معدل البطالة في نهاية عام 2013 في البحرين وصل إلى 4.10 % موضحاً أن البحرين قطعت شوطاً في مجال التوظيف والتدريب وفي مجال تحسين أجور العمالة الوطنية. [3]

إن تعامل البحرين مع الطائفية كان بشكل منحاز للطائفية السنية، وتهميش للطائفة الشيعة وهذا ما أدى بهم إلى المعارضة والانتفاضة مع بداية الربيع العربي.

---

1 إبراهيم الشيخ، **مرجع سابق**، ص 06.

2 **المكان نفسه.**

3 أحمد سمير القدرة، **مرجع سابق**، ص 61، 62.

المبحث الثالث: المقارنة من الناحية الاجتماعية.

إن المقارنة بين السنة والشيعة في كل من البحرين والكويت يختلف نظرا للتركيبة السكانية المتشابهة طائفيا لكن مختلفة من ناحية النسبة، لذلك سنرى وضع الطائفة السنية والشيعية الاجتماعي في كل من البحرين والكويت.

المطلب الأول: نسب التركيبة الطائفية.

إن التركيبة الطائفية تختلف بين دولة الكويت والبحرين في عدد السنة والشيعة وهذا ما سنوضحه.

أولا: الكويت.

بالرغم من عدم وجود إحصاء رسمي يبين عدد الشيعة في الكويت، إلا أن عدداً من المصادر يشير إلى أن نسبتهم تقارب 20% من مجموع السكان ويتركز معظمهم في مدينة الكويت والمناطق المجاورة لها، يتوزع الشيعة في الكويت بين تيارات عديدة علمانية ودينية، فالقوى العلمانية تميل غالباً إلى جانب الحكومة وتعارض سيطرة رجال الدين على العمل الشيعي كما ظهر ذلك واضحاً في قضية الوقف الجعفري. [1]

اجتماعيا؛ تميزت العلاقات بين السنة والشيعة بالتسامح لكن مع إقرار الحقوق السياسية للشيعة؛ ظهرت خلافات سنية شيعية تحت شعار القومية؛ بشكل عمّق العزلة والفجوة بين الطرفين خاصة مع محاولة كل طائفة تعزيزَ امتيازاتها على حساب الأخرى؛ فأصبحت الطائفية معيارًا للتوظيف والترقي ومختلف القرارات في المؤسسات التي يسيطر عليها كل طرف، كما قلصت الثورة الإيرانية الدور الاجتماعي للشيعة.

وفيما يتعلق بتركيبة الكيان الشيعي فقد أدت سياسات توزيع الدخل إلى نشأة طبقة وُسطى، تكونت من طبقة فقراء الشيعة الذين تحسنت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بحصولهم على مناصب في الجهاز الحكومي كما ازداد الأغنياء ثراءً، وقد شكلت طبقة الفقراء جماهير الحركة الشيعية، فيما مثلت الطبقة الوسطة القيادة، أما طبقة الأغنياء فقد حاولت الموازنة بين مصالحها الاقتصادية والسياسية بحفظ علاقتها مع النظام. [2]

---

1 تقرير،" التجمعات الشيعية في الكويت "، شبكة راصد السُنية، على الرابط:

https://sunnahorshiah.com/site/statistics/info/195 تاريخ التصفح: 2020/09/07

2 عبد الملك التميمي، **أبحاث في تاريخ الكويت**، (الكويت: دار القرطاس للنشر، 1999) ص 47.

البحرين

على الرغم من النص الدستوري الصريح الذي يساوي بين المواطنين ويمنع التمييز فيما بينهم أفراد وجماعات فإن الواقع الذي تعيشه البحرين يتناقض ونصوص المساواة الدستورية ويتناقض بما جاء أيضاً في ميثاق العمل الوطني ووفقاً للمنطق القبلي للنظام السياسي في البحرين ووفقاً للوقائع والأرقام فإن المواطنين الشيعة هم أحد المكونات الأساسية في المجتمع البحريني، يتعرضون للتمييز والإقصاء من قبل النظام الحاكم. [1]

تمثل الهويات الدينية والطائفية والعرقية جانباً مهماً في الحياة في البحرين .فعلى الرغم من أن البحرين تعد تاريخياً نموذجاً للوئام العرقي والطائفي، وذلك بالمقارنة بالمجتمعات المجاورة لها، إلا أن البعض يري أن البحرين قد أصبحت تعاني من مشكلة تمييز طائفي واسع النطاق وطويل الأمد، مما رتب حالة من الاستضعاف والتهميش لقطاع واسع من المجتمع البحريني، ذلك أن المسائل المتعلقة بالهوية الاجتماعية ظلت دائماً الحاضر الدائم عند التعاطي مع مشاكل المجتمع البحريني والتي ترتد إلى خليط من العوامل التاريخية، والدينية، والسياسية والاقتصادية، ولما كان الاحتقان الطائفي واحداً من الركائز الأساسية التي عاصرت وعززت الاضطرابات التي وقعت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، أضحى البدء بدراسة التركيب الديني والطائفي في البحرين متطلباً لفهم هذه الجولة الأخيرة من الاضطرابات المدنية. [2]

وينحى بعض المراقبين والمعلقين السياسيين إلى الحديث عن الاحتقان الطائفي في البحرين انطلاقاً من فكرة التقسيم الثنائي للمجتمع البحريني إلى مجتمع سني ومجتمع شيعي، وفي هذا الصدد فإن الجميع لا ينكر أهمية وخطورة الاحتقان بين الشيعة والسنة، ولكن يؤكد البعض على أن تلك الصورة للمجتمع البحريني ثنائي التكوين غير كاملة وغير دقيقة، آيتهم في ذلك تتمثل أولاً في أن الإسلام الذي يضم الطائفتين السنية والشيعية ليس الديانة الوحيدة في البحرين، ذلك أن البحرين تتميز بأن معتنقي الديانات المسيحية واليهودية من أبنائها قد عاشوا فيها لسنوات عديدة يضاف إلى ذلك وجود العديد من المقيمين في البحرين من أصحاب العقائد الأخرى من الهندوس والسيخ، المسموح لهم بممارسة شعائرهم بمطلق الحرية. [3]

---

1 عمر الشهابي، " السكان وعدم الاستقرار في البحرين "، **نشرة الإصلاح العربي**، 16 مارس 2011، ص 03.

2 التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين، **مرجع سابق**، ص 41.

3 **المرجع نفسه**، ص 42.

وفي هذا السياق يظهر التمييز في البحرين إزاء الطائفة الشيعية، فهو ليس جديداً بل قديم، يبدأ لحظة حكم آل خليفة جزر البحرين قبل أكثر من قرنين لكنه يتخذ أشكالاً مختلفة وذلك وفقاً للمتغيرات والمستجدات وتغير الأحوال، فإذا ما أخذنا ظاهرة الإقصاء والتهميش خلال فترة السنوات العشر الأخيرة منذ صدور الدستور المعدل عام 2002، فسنجد أن سياسة التمييز قد اتسعت أفقياً وعمودياً وباتت تُمارس في العلن وبشكل فاضح بحق الشيعة البحارنة وفي كل المجالات، فهناك التمييز على الصعيد السكاني التمييز على الصعيد السياسي، التمييز في الوظائف التمييز الطائفي في وزارة التربية، التمييز في الإعلام وأمام القانون، التمييز الاقتصادي. [1]

فالشيعة يرون أن سياسة التجنيس العشوائي المخالفة للوائح والمراسيم الملكية التي تتبعها الحكومة، إنما هي محاولة لتغيير التركيبة الديمغرافية لمصلحة السنة، فقد تم تجنيس 40 ألف شخص بالجنسية البحرينية من رعايا 45 دولة استقروا في المملكة، بينهم 7300 شخص خلال عامي 2003 و2004، أما تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، فيرفع رقم المجنسين إلى ما بين 50 ألفاً و60 ألف شخص، وقد تحولت جلسة البرلمان البحريني في 25 ماي2004 إلى خلافات واشتباكات بالأيدي، بين النواب السنة المدافعين عن التجنيس والشيعة المعارضون لعشوائيته وعدم شموله للكثيرين من البدون الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية، والمستقرين منذ سنوات في العاصمة المنامة، ومدينة المحرق. [2]

وفي هذا الإطار يتبع عدد كبير من شيعة البحرين المرجع الأعلى آية الله العظمى على خامنئي الإيراني من مدرسة قم، والتي تعتنق سياسياً أيديولوجية ولاية الفقيه، التي تمنح المرجع الأعلى آية الله العظمى السلطة الأعلى في المسائل المتعلقة بأمور الدين وبأمور الدولة على السواء، وبالنسبة للسنة ومقارنتهم بشيعة البحرين فإن التنظيم والتدرج الهرمي للمؤسسة الدينية لأهل السنة في البحرين يبدو أقل بكثير، نظراً لعدم وجود نظام شبيه بنظام مرجع التقليد الشيعي، ولكون التأثير والنفوذ لعلماء الدين السنة على أهل السنة في البحرين أقل بكثير من تأثير أقرانهم من الشيعة على ذويهم. [3]

---

1 أحمد سمير القدرة، **مرجع سابق**، ص 69، 70.

2 عمر الشهابي، **مرجع سابق**، 04.

3 التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين، **مرجع سابق**، ص 43.

المطلب الثاني: طبيعة المطالب الاجتماعية وحدود الاستجابة.

هنالك العديد من المطالب بالنسبة للطائفة الشيعية والسنية في كل من البحرين والكويت، وتختلف هذه المطالب ودرجات الاستجابة لها، وهذا ما سيتم توضيحه.

أولا: الكويت.

في الكويت هناك العديد من المطالب للطائفة الشيعية عكس الطائفة السنية التي تمثل أغلبية وهناك تفاهم مع النظام الحاكم السني.

يتبع الشيعة أسلوب الخطوة خطوة ففيما سبق كانوا يكتفون بالمطالبة بإنشاء المساجد ثم اتسعت الدائرة لتشمل الحسينيات والجمعيات الثقافية والاجتماعية والمبرات وقد نجحوا في كثير من مساعيهم.

ومع مرور الزمن وازدياد نفوذهم وتواجدهم في المؤسسات المختلفة، اتسعت دائرة مطالبهم فهي تشمل الآن المطالبة بأن يكون يوم عاشوراء عطلة رسمية، ونقل شعائرهم في وسائل الإعلام الكويتية على الهواء مباشرة وقد نجحوا في المطلب الثاني، حيث أصبح التلفزيون الكويتي ينقل هذه الشعائر مباشرة ويبدو أنهم على وشك تحقيق المطلب الأول، حيث أوصت اللجنة الاقتصادية في مجلس الأمة باعتبار يوم عاشوراء عطلة رسمية. [1]

ومن مطالبهم الآخذة بالتعاظم: السماح بطباعة كتبهم ومنشوراتهم, ومنع الكتب التي تتعرض لهم أو تبين عقائدهم, فقد كان لهم دور في منع كتاب (لله ثم للتاريخ) وهو من أهم الكتب الحديثة التي تبين عقائدهم وأشادوا بقرار وزير الإعلام آنذاك أحمد فهد الأحمد بمنع تداوله.

ومن مطالباتهم: الوقوف ضد مشروع قانون العقوبات الشرعية الذي تقدم به بعض النواب الإسلاميين السنة واعتبار علمائهم أنه غير قابل للتطبيق, بسبب خشيتهم من تطبيق القانون على المذهب السني. [2]

إذا فمطالب الشيعة تأتي عبر مراحل خاصة عندما تحقيق احد طلباتها فينتقلون إلى مطالب أخرى.

---

1 تقرير،" التجمعات الشيعية في الكويت "، شبكة راصد السُنية، على الرابط:

https://sunnahorshiah.com/site/statistics/info/195 تاريخ التصفح: 2020/09/07

2 **المرجع نفسه.**

الشيعة في الكويت لهم دائما مطالب عكس السنة وذلك راجع لأنهم أقلية في المجتمع الكويتي وتحت نظام سياسي يتبع الطائفة السنية، لذلك دائما ما يشعر بالاضطهاد ويحاول الإكثار من المطالب، ويتم التعامل معه من طرف النظام السني بعقلانية.

هنالك العديد من المطالب للطائفة الشيعية والتي تم ذكرها لكن سوف نلخصها في النقاط التالية قصد فهمها أكثر:

- اعتماد عيد عاشوراء إجازة رسمية.
- الحق في بناء المساجد الخاصة والحسينيات لما لها من قيم دينية وسياسية.
- تدريس المذهب الجعفري في الجامعات.
- حذف الأجزاء التي تمس بالشيعة في المناهج الدراسية. [1]

وقد قام بتحقيق مطالبهم السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المطالب الاجتماعية والي تحقق من هذه الأخيرة ما يلي:

قام النظام الكويت بمنح الشيعة حق بناء المساجد الخاصة وكذا الحسينيات، أكثر من 50 حسينية وفي سياق المطالبة بعيد عاشورا إجازة رسمية فان النظام الكويتي لم يعتمده، وقرت الحكومة سنة 2003 تأسيس هيئة تتولى إدارة الأوقاف الجعفرية بشكل مستقل عن وزارة الأوقاف فالنظام الكويتي اعتد فعلا سياسة استجابة على غرار مطلب الشيعة بحذف الأجزاء التي تمسهم في المناهج الدراسية. [2]

إذن فالكويت كانت تعاملها مع الشيعة بتحقيق مطالبهم وذلك لتجنب النعرات الطائفية داخل الكويت.

إن الكويت من بين الدول التي تتميز بالتعددية الطائفية حيث نجد الطائفة الشيعية الأقلية تحت حكم الطائفة السنية الأغلبية، لذلك نجد دائما المطالب من الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي دائما من طرف الشيعة.

---

1 سمية بلعيد، **مرجع السابق**، ص 435.

2 **المرجع نفسه**، ص 436.

ثانيا: البحرين.

يشعر الشيعة أنهم مهمشون من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأن مناطقهم وتجمعاتهم يغلب عليها الفقر وسوء الخدمات، وقد كانت البطالة عاملاً رئيسياً في توليد التذمر لدى الأوساط الشيعة فنسبة البطالة حسب الجهات الرسمية، تصل إلى نحو 15 في المائة، إلا أن الرقم الفعلي هو أعلى من ذلك بكثير، وخاصة بين صفوف الشباب الشيعة، بحسب تقارير دولية، ولإدراك حجم مشكلة البطالة.

وفي القطاع الخاص يعمل الشيعة في مهن متدنية المهارة، ومنخفضة الأجر، تقل عن 200 دينار بحريني في الشهر (حوالي 530 دولاراً أمريكياً)، أي أقل من الحد الأدنى لأسرة مؤلفة من شخصين، والذي حددته وزارة العمل، والبالغ 350 ديناراً.

التمييز في الأرض هو أيضًا ممارسة شائعة ضد الطائفة الشيعية في البحرين بعد عام 2011، قامت الحكومة بجرف 38 مسجدًا شيعيًا، حيث وعدت فيما بعد بإعادة بنائهم، لكنها أهملت المتابعة الكاملة لوعودها، في إحدى الحالات، بدلاً من إعادة بناء مسجد أبو صهر من القرن الثالث الذي هدمته الحكومة في موقعه الأصلي، قامت الحكومة بنقل موقع المسجد محولة الأرض إلى ملعب، وتم رفض حقوق الطوائف الشيعية في امتلاك أرضهم حيث أن هناك مناطق بأكملها كالرفاع الشرقي، الرفاع الغربي، والحنية لا يسمح للشيعة باستئجار أو شراء المنازل أو الأراضي فيها. [1]

ومما يفاقم في الصعوبات والإحباطات هو الغياب شبه الكامل لشبكة الأمان الاجتماعية؛ حيث لا تقدم الدولة أي شكل من أشكال التأمين، وتوفر فقط مرافق صحية سيئة التجهيز للسكان الذين لا يستطيعون الحصول على رعاية صحية خاصة .في هذه الأثناء ,ارتفعت تكاليف السكن والعقارات بشكل هائل في السنوات الماضية ,ما حول القرى الشيعية الفقيرة إلى ضواحي رثة لا أمل لساكنيها بالهرب منه. [2]

إذا فالمطالب الشيعية تمثل في فرص العمل واحترام شعائرهم وأماكنهم المقدسة، في حين أن السنة مطالبهم بسيطة بالنسبة لمطالب الشيعة الذين يتعرضون للتمييز.

---

1 جين كننمنت،" البحرين: ما وراء الجمود "، **مركز المعهد الملكي للشؤون الدولية (** يونيو 2012) ص 03.

2 تقرير الشرق الأوسط،" الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: الثورة البحرينية "، (06 افريل 2011) ص 8، 09.

خاتمة الفصل.

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي كان عنوانه مقارنة تعامل الكويت والبحرين مع السنة والشيعة وبعد التفصيل في المقارنة من أهم ثلاثة جوانب وهي الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي توصلنا إلى العديد من النتائج والتي سوف نلخصها في التالي:

- إن النظام السياسي في الكويت والبحرين هو ملكي لكن في البحرين السلطة التنفيذية تهيمن على باقي السلطات، في حين الكويت هناك توازي بين السلطات، أما من ناحية تعاملها مع التعددية الطائفية فكلهما يمارس التمييز تجاه الشيعة نظرا لان الحكم في يد السنة.
- إن الاقتصاد في الكويت والبحرين ينطلق من الثروات الطبيعية والمتمثلة في النفط، لكن دائما ما يعاني الشيعة من البطالة والفقر عكس الطائفة السنية التي تعتبر مهيمنة انطلاقا من السلطة الحاكمة السنية.
- لكن من الطائفة السنية والشيعية مطالب عديد منها التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لكن الغالبية من الشيعية يعانون أوضاع اجتماعية متدهورة عكس السنة، وحتى في الشعائر الدينية.

الخاتمة

الخاتمة.

بعد دراستنا لتعامل الأنظمة السياسية مع التعددية الطائفية في كل من البحرين والكويت، وبعد تحليل العلاقة التي تربط المتغيرين وانطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة والمتمثلة في: إلى أي مدى نجحت الأنظمة في التعامل مع التعددية الطائفية على ضوء حالتي: البحرين، الكويت؟ توصلنا إلى أن كل من البحرين الكويت تعاملا مع التعددية الطائفية ببعض من السهولة، وهذا ما جعل الشيعة دائما ما يتعرضون للتمييز تجاههم سواء من الجانب السياسي بحرمانهم من المناصب العليا، أو من الرفاه الاقتصادي، وكذلك الجانب الاجتماعي. على الرغم من أن الشيعة في البحرين أكثرية لكنهم تحت حكم سني، أما الكويت فأغلبية سنية تحكم أقلية شيعية لكن إن النظام الكويتي تعامل بعقلانية ومرونة مع المسالة الطائفية وذلك عن طريق تفعيل القدرة الرمزية والاستجابة ووظيفة أخرى أساسية وهي وظيفة الاتصال السياسي عكس البحرين.

. بالنظر إلى الإشكالية المطروحة والأسئلة المرتبطة بها، والفرضيات المصاغة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة.**

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن الطائفية هي الشعور بالانتماء إلى طائفة معينة أو الرفض لطائفة، يترافق هذا الشعور إلى نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه الجزئي أو الكلي للقيم والتصورات الطائفية بصفتها أحد أنواع التصلب الفكري وصورة لعقيدة متطرفة بدرجة الانغلاق حيث تأخذ إرادة التغلب والإقناع حيزا كبيرا من السمات الشخصية.

2. ظهرت الطائفية منذ القديم مع ظهور الأديان، وتتواجد في العديد من دول العالم، وهي فيها جانبان سلبي وايجابي، حيث إذا تم التعامل معها بعدل من طرف الأنظمة يجدون الجانب الايجابي أما إذا أسيئ استغلالها أصبحت نقمة.

3. إن المذهبية هي أمر طبيعي في أي دولة، لكن إذا ما تم توظيفها سياسيا أصبح يطلق عليها الطائفية وتصبح هذه الدول في معضلة التعامل معها وقد تؤدي إلى انهيار الدول.

4. إن النظام الكويتي تعامل بعقلانية ومرونة مع المسالة الطائفية وذلك عن طريق تفعيل القدرة الرمزية والاستجابة ووظيفة أخرى أساسية وهي وظيفة الاتصال السياسي عكس البحرين.

5. في ظل التنوع الطائفي العشوائي والمتنوع في العديد من الدول العربية كالعراق، لبنان، البحرين الكويت يتبن أن هذا التنوع الطائفي والمذهب أثر سلبا على الدول العربية وأثار العديد من المشاكل والخلافات سواء كانت داخلية، إقليمية أو دولية ولم تستطع السلطات السياسية لهذه الدول العربية أن تسيطر وتستفيد من هذه الاختلافات في مجتمعاتها.

6. إن كل من البحرين والكويت دولتان يوجد فيها تعدد طائفي، حيث أن السلطة تحت يد السنة في كل من الدولتين، والشيعة هم المحكومين، كذلك الاختلاف من ناحية التركيبة الطائفية حيث نجد السنة في الكويت أكثرية والشيعة أقلية، بينما في البحرين نجد الشيعة أكثرية في مقابل أقلية سنة.

7. في ظل جملة التغيرات التي مر بها التطور التاريخي لكل دولة من دول الوطن العربي بما فيها الكويت والبحرين تغيرت المفاهيم والممارسات العقائدية و تعددت المذاهب الدينية و الفكرية، فأصبح التعامل مع الطائفية انطلاقا من التمييز بينهم.

8. إن المشكلة الطائفية في الكويت هي مثلها مثل باقي الدول التي فيها تنوع طائفي، فيتم التمييز بينهم حسب الطرف الذي في الحكم وانتماءه الطائفي ففي الكويت الحاكم من الطائفة السنية ويحدث التمييز اتجاه الطائفة الشيعية فقط، رغم أنهم أقلية في الكويت.

9. إن الشيعة في البحرين والكويت يتم اضطهادهم ومنعهم من الوصول إلى المناصب العليا للبلاد، بالإضافة إلى وهذا ما جعل الشيعة دائما ما تكون في الجانب المعارض لأنهم تحت حكم طائفة أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

- **الكتب.**

1/ ألأقداح هشام محمود، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانى القومي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2011)

2/ بشارة عزمي، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخللة،** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2018)

3/ بشارة عزمي، **طروحات حول مسألة الطائفية إطار نظري** , (بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر,2017)

4/ بن نادي حنان، **المفارقات الحرية والدينية والعنف الطائفي في مصر**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، 2016)

5/ الزعانين الطالب رزق موسي، **التمثيل السياسي والديمقراطية** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)

6/ الزغبي علي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت،** (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015)

7/ الشيخ إبراهيم، **أزمة البحرين الطائفية وأداء الجمعيات الإسلامية السياسية** (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)

8/ الصفاري مطهر، **الديمقراطية الكويتية حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة منها** (الكويت، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)

9/ الصالح جلال الدين محمد، **الطائفية الدينية بواعثها واقعها مكافحتها** (الرياض : دار جامعة نايف للنشر والتوزيع 2016)

10/ عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)

11/ العزاوي دهام محمد، **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات** (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)

12/ الفضالة فهد، **الوجه الإنساني للمجتمع الكويتي عرض وتوثيق للمبادرات الخيرية الشعبية في الكويت**، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2017)

13/ محمد الصالح جلال الدين، **الطائفية الدينية بواعثها واقعها مكافحتها** (الرياض : دار جامعة نايف للنشر والتوزيع 2016)

14/ نادر مثنى أمير، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية أنموذجا** (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السلمانية للنشر والتوزيع ، 2003)

15/ نادي حنان بن، **المفارقات الحرية والدينية والعنف الطائفي في مصر**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، 2016)

16/ نعمان محمد عبد ارقيب، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن**، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012)

17/ النقيب خلدون، **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**، (الكويت: دار الساقي، 1996)

➢ **المجلات والدوريات.**

1/ البزاز محمد،" السياسة الخارجية للبحرين المحددات والانجازات والتحديات "، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 42 (2007)

2/ بلعيد سمية،" تأثير الانقسامات الطائفية على استقرار الأنظمة السياسية الخليجية البحرين والكويت من منظور مقارن "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 12، (جانفي 2018)

3/ بولعراس فتحي،" المواطنة في ماليزيا بين الخصومة المحلية وتحديات العولمة "، **مجلة دراسات قانونية وسياسية** العدد الأول، (مايو 2016)

4/ بيل كريستين، **إمكانية الوصل إلى السلطة السياسية، النساء وتقاسم السلطة السياسية في عمليات السلام**، هيئة الأمم المتحدة، (أكتوبر 2018)

5/ بيل كريستين، **صفقات غير حاسمة؟ تقاسم السلطة وإشراك النساء في مفاوضات السلام**، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (أكتوبر 2015)

6/ حميدان،" نسبة البطالة في البحرين وصلت 4.10 % "، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 4129 (2013/12/27)

7/ الرشيد راشد أحمد،" دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية "، **سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية**، (2019)

8/ زين الدين الحبيب شتاتي، " الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان في تنويع المقاربات التفسيرية "، **مجلة العمران** , العدد 22، (2017)

9/ شاعة محمد،" استجلاء ملامح الطائفية في بناءات دول المشرق العربي مشهد التفكك "، **مجلة معارف**، العدد 18 (2015)

10/ شيخة عبد المنعم،" المواطنة والطائفية سلسة الملفات البحثية"، **مجلة مؤمنون بلا حدود**(27 جويلية 2016)

11/ الصامدي زياد،" حل النزاعات نسخة منقحة للمتطور الأردني "، برنامج الدراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، (2010)

12/ عبد الكريم عبد الله، عويشة بوريد،" عدم الاستقرار السياسي في الكويت: بحث حول أهم العوامل المفعلة للظاهرة " **مجلة أكاديميا**، العدد 06، (جوان 2017)

13/ عبد الوهاب شادي أحمد محمد ،" تقاسم السلطة الاندماجي: الديمقراطية في دول يمزقها الصراع، مجلة الديمقراطية " العدد56، (أكتوبر 2014)

14/ عزام أمين،" الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي الحالة السورية أنموذجا " محمد جمال الباروت محررا بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، 2017)

15/ العيسى شملان يوسف،" التيارات الدينية واستغلال الأحزاب في الكويت "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 14150 (25 أوت 2017)

16/ غربي هيبة، " نظريثة الحرمان النسبي و أسباب التطرف والعنف "، **مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة القرص**، مجلد 2، العدد 4،

17/ فاخوري عامر غسان،" الإبادة الثقافية في القانون الدولي العام: دراسة القضاء الدولي "، **مجلة جيل الأبحاث القانونية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 15، (جوان 2017)

18/ فرحات علاء الدين،" المجتمع التعددي في الدول الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي بين الاستقراء والتفكك الدولي" **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، (مارس 2019)

19/ فرير كورتني،" التحدّيات التي يواجهها الإسلام السنّي في البحرين "، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، (مارس 2019)

20/ كيلي تاني وآخرون، **واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي، سلسلة أوراق ديمقراطية**، العدد 02، (2005)

21/ لحسن أمال،" التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق "، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير**، العدد 04، (2005)

22/ محمد عبد ابتسام،" لتطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975 "، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56،

23/ المصري خالد، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** العدد 02 (2014)

24/ ميتكيس هدى،" التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وأفاق للانطلاق "، **السياسة الدولية**، العدد 120 (افريل 1995)

25/ ياسر رشيدة عمارة،" دور النخبة في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية والانتقالية "، **المجلة السياسية الدولية**.

➢ **المذكرات والرسائل الجامعية.**

1/ أبو تمور انعام عبد الكريم، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقاربة معرفية**، مذكرة رسالة الماجستير في العلوم الإدارية , جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد , قسم العلوم الإدارية 2013)

2/ أحمد ايدابير، **التعددية الانثية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي** ، رسالة الماجيستر (باتنة ، كلية العلوم السياسية والاعلام , قسم العلوم السياسية , 2011)

3/ بالعيد سمية، **" النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا** رسالة الماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2010)

4/ الزعانين الطالب رزق موسي، **التمثيل السياسي والديمقراطية** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)

5/ سالك نبيلة، **آليات المؤسساتية لإدارة التعدد الإثني**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)

6/ العتيبي عبد اللطيف، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013)

7/ القدرة أحمد سمير، **المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002، 2013**، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر، قسم التاريخ والعلوم السياسية، برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، 2014

8/ المريعي بلقاسم، **آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة دارسة في النموذج الماليزي**، رسالة الماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)

9/ ناير فتيحة بن رقية، **التحولات السياسية في الكويت والبحرين – دراسة مقارنة** –، رسالة ماجستير (جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007).

➢ **التقارير.**

1/ تقرير،" أفاق الطاقة في دولة الكويت "، الكويت: **مركز أبحاث الطاقة والبناء، معهد الكويت للأبحاث العلمية** 2019،

2/ تقرير نامة شام، **التطهير الطائفي الصامت: الدور الإيراني في التدمير والتهجير في سوريا**، (د.ب، مايو 2015)

3/ تقرير الشرق الأوسط،" الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: الثورة البحرينية "، (06 افريل 2011)

4/ تقرير،" التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030 " (اتحاد مملكة البحرين، المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة نيويورك، يوليو 2018)

5/ محمود شريف بسيوني وآخرون، **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق**، قدم في المنامة البحرين (23 نوفمبر 2011)

6/ نايجل رودلي وآخرون،" تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق "، (مملكة البحرين، 2011)

7/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، (بيروت مطبعة كرطي، 2004)

➢ **القران الكريم.**

القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 122.

القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 154.

➢ المواقع الالكترونية.

1/ باه عبده، " الاثنية وادارة التنوع الإنثيي في إفريقيا "، على الرابط:

www. Quiraattdex .com.contents تم تصفح الموقع يوم 2020/03/20.

2/ بوصفوان عباس،" الموالون السنة في البحرين مشروع محتمل للمعارضة الدامية "، على الرابط: https://al-akhbar.com/Opinion/49046 تاريخ التصفح: 2020/09/05

3/ بولوك ديفيد،" السنة والشيعة في البحرين "، على الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/bahrain تاريخ التصفح: 2020/09/01

4/ البندقجي العين محم,"مفهوم التعدد والتنوع ", تم تصفح الموقع يوم : 2020/030/24 الرابط : alrai.com .articl

5/بشير شايب، " مفهوم الأقلية والاثنية "، على الرابط : https://www.reseachgate.net تم تصفح الموقع يوم 2020/03/10.

6/البغدادي الشهاب الحسن,"الطائفية والطائفيون,"تم, الرابط:

ttps://algardenia.com-maqutaba. تصفح الموقع يوم 2020/03/29

7/ عوض جابر سعيد، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة "، على الرابط:

www.politices –dez.com https:// تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/24.

8/ العبودي فاطمة عطا،" تداول السلطة في العراق بأسلوب الديمقراطية التوافقية أم بطريقة الشراكة الوطنية "، من الرابط: www.m.ahewar.org/s.aspaid=242753/n0= بتاريخ 10-05-2020.

9/ السفاق علوي عبد القادر،" موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة "، على الرابط

: https://dorar .net.mazaheb تم تصفح الموقع يوم: 2020/03/24.

10/ الفارسي محمد سليمان، "القومية ودورها في تفكيك الأمة الإسلامية، على الرابط sy-sicca

11/ المديرس فلاح عبد الله،" الحركة الشيعية في الكويت "، موقع الراصد، على الرابط: **www.alrased.net** تاريخ التصفح: 2020/09/01.

12/ المرشد عباس،" من المعارضة إلى الموالاة "، على الرابط:

https://gulfhouse.org/posts/3911/ تاريخ التصفح: 2020/09/04.

13/ مكي يوسف،" مظاهر التمييز الطائفي في البحرين "، على الرابط:

http://www.bcsl.org.uk/arabic/214=p? تاريخ التصفح: 09/05/

14/ محمد عز العرب،" الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية "، موقع الأهرام، على الرابط: http://s.v22v.net/fON تاريخ التصفح: 2020/09/06

---، " السكان في الكويت "، على الرابط: htpp://www.fanack.com/ar/kuwait/ تاريخ التصفح: 2020/08/31.

--، " جهاز المساحة والتسجيل العقاري في مملكة البحرين "، على الرابط: http://cutt.us/Sn20 تاريخ التصفح 2020/08/28

---،" القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة "، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt على الرابط: 2020/09/05.

" المستجدّات السياسية في دولة الكويت "، مركز الخليج لدراسات التنمية، على الرابط:

https://gulfpolicies.org/18-05-2019 تاريخ التصفح: 2020/09/02.

" الشيعة في البحرين "، على الرابط:

https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8 تاريخ التصفح: 2020/09/02

---، " القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة "، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،http://alwatan.kuwait.tt تاريخ التصفح: 2020/09/05

---،" الشيعة في الخليج الانتشار والنفوذ "، على الرابط:

http://al-aema.com/?p=10404http://al- aema.com /2015/11/ تاريخ التصفح: 2020/09/03

تقرير،" التجمعات الشيعية في الكويت "، شبكة راصد السُنية، على الرابط:

https://sunnahorshiah.com/site/statistics/info/195 تاريخ التصفح: 2020/09/07

تقرير،" التجمعات الشيعية في الكويت "، شبكة راصد السُنية، على الرابط:

https://sunnahorshiah.com/site/statistics/info/195 تاريخ التصفح: 2020/09/07

الدستور الكويتي، موقع مجلس الأمة، على الرابط: https://cutt0zXhU/us تاريخ التصفح: 2020/08/28.

معجم المعاني الجامع، " تعريف وشرح ومعنى الطائفية بالعربي "، على الرابط:

https//www.almaany.comMarar تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/27.

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول والأشكال.	الصفحة
قائمة الأشكال.	
خريطة رقم 01: مملكة البحرين.	**33**
خريطة رقم 02: الخريطة السياسة لدولة الكويت.	**43**
خريطة رقم 03. تضاريس دولة الكويت.	**45**
خريطة رقم 04: النفط والغاز في دولة الكويت.	**47**
قائمة الجداول.	
جدول رقم 01: أعداد سكان الكويت 2020	**53**
جدول رقم 02: خارطة الحركات الإسلامية السياسية في الكويت.	**64**
جدول رقم 03: التمثيل البرلماني للشيعة في الكويت.	**65**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**02**
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة.	**10-29**
المبحث الأول : ماهية التعددية الطائفية.	**11**
المطلب الأول: مفهوم التعددية الطائفية.	**11**
المطلب الثاني : الطائفية والمفاهيم المشابهة.	**14**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التعددية الطائفية	**16**
المطلب الأول النظرية الاثنواقعية	**16**
المطلب الثاني : النظرية البنائية	**18**
المطلب الثالث : نظرية الحرمان.	**19**
المبحث الثالث: استراتيجيات تعامل الأنظمة مع التعددية الطائفية	**21**
المطلب الأول : سياسة الدمج والاستيعاب	**21**
المطلب الثاني: سياسة تقاسم السلطة	**22**
المطلب الثالث: سياسة الإقصاء (القصر)	**26**
الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية لدولتي البحرين والكويت.	**31-56**
المبحث الأول: دراسة عامة حول دولة البحرين.	**32**
المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لدولة البحرين.	**32**
المطلب الثاني: ملامح النظام السياسي البحريني.	**36**
المطلب الثالث: التقسيمات الطائفية في البحرين.	**38**
المبحث الثاني: دراسة عامة حول دولة الكويت.	**42**
المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لدولة الكويت.	**42**
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لدولة الكويت.	**48**
المطلب الثالث: الخريطة الطائفية في الكويت.	**52**
الفصل الثالث: مقارنة تعامل البحرين والكويت مع السنة والشيعة.	**58-87**
المبحث الأول: أوجه المقارنة من حيث الوضع السياسي.	**59**

المطلب الأول: التمثيل في مؤسسات الحكم.	**59**
المطلب الثاني: المشاركة السياسية.	**63**
المطلب الثالث: تشكيل التنظيمات.	**69**
المبحث الثاني: المقارنة من ناحية الحضور الاقتصادي.	**74**
المطلب الأول: تقاسم الثروة ومؤشرات الرفاه الاقتصادي.	**74**
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.	**78**
المبحث الثالث: المقارنة من الناحية الاجتماعية.	**81**
المطلب الأول: نسب التركيبة الطائفية.	**81**
المطلب الثاني: طبيعة المطالب الاجتماعية وحدود الاستجابة.	**84**
الخاتمة.	**89**
قائمة المراجع.	**92**
فهرس الجداول والأشكال.	**102**
فهرس المحتويات.	**104**